كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الحمل على الظاهر
في
الدرس النحوي

إعداد

د / عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية البنات الأزهرية بطيبة- الأقصر.

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثاني ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

عنوان البحث : الحمل على الظاهر في الدرس النحوي .

أهميته: يعكس هذا البحث مدى التفاعل بين النحو وغيره من العلوم الإسلامية، وبخاصة علم الفقه ، بدراسته لمصطلح أصولي تبدّى أثره واضحا في الدرس النحوي، حتى أصبح أصلا من أصول العربية ، يُرجع إليه تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة. وقد كان له أثر في كثير من الأحكام الصرفية والتراكيب النحوية ، مما يحتاج ذلك كله إلى دراسة وتعقّب.

خطته: يتكون من فصلين، تتقدمهما مقدمة ، وتقفوهما خاتمة.

أما المقدمة ، ففيها الحديث عن الموضوع ، وبيان أهميته ، وسبب اختياره.

وأما الفصل الأول : فكان بعنوان : (مصطلح الحمل على الظاهر بين الأصوليين والنحويين). وفيه الحديث عن تعريف هذا المصطلح ، وتأصيله ، وضوابطه،ومظاهره ، ووسائل مخالفته.

ثم جاء الفصل الثاني بعنوان : (أثر الحمل على الظاهر في الدرس النحوي).وفيه الحديث عن صوره وأشكاله مُمَثّلَةً في الأحكام الصرفية، والنحوية والتراكيب الإعرابية ، وأثره في فهم كلام القدماء. حيث استند كثير من المتأخرين إليه في فهم كلام المتقدمين، لاسيما كلام سيبويه.

ثم خلص البحث إلى بعض النتائج ، كان منها:

أن مصطلح الظاهر لم يختلف استعماله عند النحويين عن الأصوليين ، حيث استُعمل فيمَا يُعرَف المُرَاد مِنْهُ بِنَفس السماع من غير تَأمل ، وَهُوَ الَّذِي يسْبق إِلَى الْعُقُول والأوهام لظُهُوره مَوْضُوعا فِيمَا هُوَ المُرَاد، كما استعمل في كتب النحويين أيضا بمعنى الأصل،والقياس، والمشهور المعروف، ولكلٍّ مواضعه التي

كشف البحث عنها، وأن مخالفة الظاهر تحصل بوسائل كثيرة يمكن أن نجملها في وسيلتين، كلتاهما خلاف الأصل والظاهر، هما : التأويل. والتقدير.

A Research Summary

This study reflects how much interaction between Grammar and other Islamic fields of science, especially " Fiqh " is in fact. Because " Grammar " and " Fiqh " both are something " Comprehensible " out of something " Reported ", particularly when " Grammarians " and " Fuqaha' " live at the same time

Plan:

This study contains two chapters; an introduction then a conclusion. At the beginning, I talk about the topic and mention its importance and the reason why I select that. The first chapter is entitled " Depending only on Al-Dhaher as an idiom between the Fuqaha' and Grammarians ". It talks about the definition, rooting, standards, its aspects and ways of disagreement with Al-Dhaher. The second chapter is entitled " The Effect of depending only on Al-Dhaher on the grammatical lesson". It talks about its aspects and effect on the grammatical rules, the syntax and conceiving the ancestors' semantic heritage.

As for the conclusion, there are the most important fruitful points and positive results through this study.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، ظهر للعقول بِحُجَجِه ، وبراهين وجوده ، وأدلة وحدانيته ، عَرَف بواطن الْأُمُور وظواهرها ، فَهُوَ الظَّاهِر والْبَاطِن. والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وخيرته من خلقه محمد بن عبد الله ، وعلى آله، وصحبه ، ومَنْ والاه.

وبعد،،،

فمصطلح الحمل على الظاهر من المصطلحات الأصولية التي تبدّى أثرها واضحا في الدرس النحوي، مما يعكس ارتباط النحو بعلم الفقه وأصوله، فالعلاقة بينهما واضحة جليّة، وبينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[١].

وكثمرة من ثمرات هذا الارتباط نقل النحاة كثيرا من مصطلحات أصول الفقه، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرائق الاستدلال، كالاستحسان ، والاستصحاب، والإجماع السكوتي ،وغير ذلك.

ومن هذه المصطلحات الأصولية التي تأثر بها النحاة مصطلح (الحمل على الظاهر)، وهو- عندهم- أصل من أصول العربية، يُرجع إليه تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة[٢].

كان أولّ من نبّه عليه وأشار إليه ابن جني في حديثه عن أصول النحو ، حيث عقد له في (الخصائص) بابا ، ووصفه بأنه المَذْهَب، وأن العمل عليه، والوصية به، وفرّع عليه مسائل كثيرة[٣].

---

(١) ينظر : نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. ص: ٧٦.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية٥/١٢٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٥١/١.

كما لا نعدم له إشارات عند سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين والمتأخرين ، وقد تنوعت مظاهره ، وتعددت صوره ، وأشكاله ، لكنْ دَوْحَتُه – فيما أعلم– ما زالت بِكْرًا ، لم تصلها أفكار الجانين، ورياضُه ما بَرِحَت غُفْلا ، لم تهذبها أقلام الدارسين.

ومن ثَمّ وجدت الرغبة مُلِحّةً لكشف اللثام وإزالة القناع عن هذا المصطلح، وبيان ضوابطه، ومظاهره، وأثره في الدرس النحوي، من خلال دراسة بعض صوره وأشكاله، مقتصرا على تصريح النحويين بلفظ الظاهر، فكان هذا البحث.

ولتحقيق تلك الأغراض استقر بناؤه على فصلين، تتقدمهما مقدمة ، وتقفوهما خاتمة.

أما المقدمة ، ففيها الحديث عن الموضوع، وبيان أهميته، وسبب اختياره، وخطته.

وأما الفصل الأول ، فكان بعنوان (مصطلح الحمل على الظاهر بين الأصوليين والنحويين).

تنوع الحديث فيه عن تعريف هذا المصطلح ، وضوابطه، ومظاهره، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول : تعريف المصطلح عند الأصوليين ، والمراد به عند النحويين.

المبحث الثاني : تأصيله في كتب النحاة.

المبحث الثالث : ضوابط الحمل على الظاهر عند النحويين.

المبحث الرابع : وسائل مخالفة الظاهر.

المبحث الخامس : مظاهر الحمل على الظاهر.

ثم جاء الفصل الثاني بعنوان : (أثر الحمل على الظاهر في الدرس النحوي).

وفيه الحديث عن صوره وأشكاله ، من خلال هذه المباحث:

المبحث الأول: من صور الحمل على الظاهر فيما يتعلق ببنية الكلمة.

وفيه الحديث عن أثر الحمل على الظاهر في أصول بعض الكلمات ، وبيان الزائد منها ، ووزنها ، مقسِّمًا أثره المتعلق ببنية الكلمة إلى قسمين:

أولا- الحمل على الظاهر في أصول بعض الأسماء والأفعال.

ثانيا- الحمل على الظاهر في أصول بعض حروف المعاني.

المبحث الثاني : من صور الحمل على الظاهر في الأحكام النحوية ، والتراكيب الإعرابية.

وفيه الحديث عن أثره في الأحكام النحوية بين البصريين والكوفيين، ثم ضوابطه المتعلقة بالتراكيب الإعرابية ، وأثره فيها، مركّزا على ما يتعلق بالمُخْتَلَف فيه منها.

المبحث الثالث: من صور الحمل على الظاهر في فهم كلام القدماء. وفيه تجلى الحديث عن استناد كثير من المتأخرين إلي الظاهر في فهم كلام المتقدمين، لاسيما كلام سيبويه.

ثم الخاتمة ، وضمنتها أهمَّ ما توصّل إليه البحث من نتائج وفوائد.

وبعدُ ، فقد حاولت هذه الدراسة جاهدة تجلية مصطلح أصولي استعمله النحاة ، لبيان ما بين العِلْمَيْنِ من أثرٍ، لا يخفى على أحد ، كما حاولتِ البحثَ عن ضوابط هذا المصطلح ، ووسائله ، ومظاهره ، وصوره المتنوعة.

ولا أزعم أني استقصيت كلّ ما يتعلق به ، لكني اجتهدت ألا أترك شاردة أو واردة تتعلق به ، دون التنبيه عليها ، قدرَ المستطاع ، فإن قَصُرَتْ بي مطيّتي أو زلّت قدمي ، فحسبي أني أدرت النظر وقلّبته في كتب المتقدمين والمتأخرين للبحث عن هذا المصطلح، أستخرج ضوابطه ، ومظاهره ، وصوره ، فقضيت معه جلّ

وقتي، متابعةً وبحثًا وتدقيقًا؛ رغبةً مخلِصةً في إخراج البحث فيه إخراجًا – آملُ أن يكون– مُتْقَنًا.

فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبدٌ حتى يوفَّقَه اللهُ، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ، فجزى الله خيرا كلَّ مَن أعان تلك المحاولة على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضِّل على ما أعطى وأجزل، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

مصطلح الحمل على الظاهر بين النحويين والأصوليين

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول : مفهومه.

المبحث الثاني : تأصيله في كتب النحاة.

المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بهذا الأصل.

المبحث الرابع : وسائل مخالفة الظاهر.

المبحث الخامس: مظاهر الحمل على الظاهر.

المبحث الأول

مفهومه

من المصطلحات الأصولية الفقهية التي تأثر بها النحاة مصطلح الظاهر، وهو عند الأصوليين أحد أنواع أَسماء صِيغة الخطاب،التي هي:الظَّاهِر، والنَّص،والمُفَسَّر،والمُحْكَم ، وَلها أضداد أَرْبَعَة: الْخَفيّ،والمُشكِل ، والمُجمَل، والمتشابه[1].

وهو في اللغة: خلاف الباطن، وهو الواضح البيّن المنكشف. ومنه ظهر الأمر: إذا اتضح وانكشف، ويطلق على الشيء الشاخص المرتفع، يقال : ظهر فلان فوق السطح ، إذا علا وارتفع، ومنه قول الهُذَلِّي:

وعيَّرها الواشون أَني أُحبُّها وتلك شَكاَةٌ ظاهرٌ عنكِ عارُها[2].

كما أن الظاهر من الأشخاص: هو المرتفع الذي تَبَادَر إليه الأبصار. كذلك في المعاني[3].

وفي اصطلاح الأصوليين-عرفه شمس الأئمة السرخسي بأنه- : مَا يُعرَف المُرَاد مِنْهُ بِنَفس السماع من غير تَأمل ، وَهُوَ الَّذِي يسْبق إِلَى الْعُقُول والأوهام

(١) ينظر : أصول السرخسي١/ ١٦٣.

(٢) من الطويل،لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٥٢٧ (ظ هـ ر)، ١٤/ ٤٤١ (ش ك ا)؛ وتاج العروس ١٢/ ٤٩٨ (ظ هـ ر).

(٣) ينظر : مقاييس اللغة(ظ هـ ر)٤٧١/٣، ولسان العرب(ظ هـ ر) ٥٢٣/٤، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج . ص: ٦٠.

لظُهُوره مَوْضُوعا فِيمَا هُوَ المُرَاد. مِثَاله قَوْله تَعَالَى :"وَأحل الله البيع"(١)، وقوله تَعَالَى: "فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا"(٢).

فَهَذَا وَنَحْوه ظَاهر يُوقف على المُرَاد مِنْهُ بِسَمَاع الصِّيغَة .وَحَكْمُه لُزُوم مُوجَبِه قطعا ، عَاما كَانَ أَو خَاصّا(٣).

وعرفه بعضهم : بأنه مَا احْتمل مَعْنيين ، إِلَّا أَن أَحدهمَا أَحَق وَأظْهر بِاللَّفْظِ من الآخر، فَيجب على أظهرهمَا ، وَلَا يعدل عَنهُ إِلَّا بِمَا هُوَ أقوى مِنْهُ(٤).

فالظاهر ما يفيد معنى مع احتمال غيره، لكن غيره ضعيف، فبسبب ضعفه خَفِيَ، فلذلك سُمِّيَ اللفظ لدلالته على مقابله –وهو القوي– ظاهرا. كالأسد، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس ، ويحتمل أن يراد به الرجل الشجاع مجازا، لكنه احتمال ضعيف(٥).

المراد به عند النحويين :

من خلال تتبعي لهذا المصطلح في كتب النحاة أجد أنه يرد بمعنيين:

المعنى الأول : قد يرد الظاهر عند النحويين مرادفا لأصل الوضع ،أو القياس اللغوي،أو المشهور المعروف.

أما استعماله بمعنى الأصل ، فيظهر من قول ابن هشام :" أَن يُخَرَّج على خلاف الأَصْل أَو على خلاف الظَّاهِر لغير مُقْتَض"(٦).

---

(١) من الآية ٢٧٥من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٣) ينظر : أصول السرخسي١/ ١٦٣-١٦٤.

(٤) ينظر : رسالة في أصول الفقه للعكبري الحنبلي .ص١٠٦-١٠٧.

(٥) ينظر : مختصر التحرير شرح الكوكب المنير٣/ ٤٦٠.

(٦) مغني اللبيب. ص: ٧٨٢.

فجعله مساويل للأصل ، ومرادفا له.

وكذا يظهر من تعقيب أبي حيان مؤيدا قول الجمهور: إن همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل، فيقول :" والذي ينبغي أن يذهب إليه إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يعدل عن الظاهر إلا لمُرَجِّح قوي يدل على خلاف الظاهر"(١).

ويظهر أيضا من كلام الأنباري في (الإنصاف)، وهو يعرض مذهب الكوفيين أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، ويعززون ذلك بأن سيبويه سماها حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التي أُعرب الاسم بها(٢).

فيردّه بقوله :" هذا خلاف الظاهر؛ فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أُطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة، نحو الدال من "زيد" والراء من "عمرو" لا على الحرف الذي يكون إعرابًا للكلمة، ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أُعربت بالحرف، ولا حرفَ إعرابٍ لها"(٣).

وكذا في ردّه اعتراض الكوفيين دليل البصريين بأنه لا يجوز أن يقال "إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا "مَرْكَبٌ فَارِه، ومَشْرَب عَذْب"أي:مركوب،ومشروب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ للبصريين بتسميته مصدرًا.

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٧.

(٣) الإنصاف ١/٣٨ . المسألة٣.

فيردّ الأنباري اعتراضهم هذا بأن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع ، لا للمفعول، فوجب حمله عليه(١).

ومراده بالظاهر هنا أصل الوضع.

وكذا قول العكبري فيمن حمل التثنية على الجمع في عود الضمير بالتثنية على الجمع :" وهو خلاف الظاهر ، فإن حمل التثنية على الجمع ليس بقياس"(٢).

وبهذا– ومن خلال هذه النصوص وغيرها– يكون الظاهر هو الأصل،وخلاف الظاهر : صرف الكلام عن وجهه والميل به عن أصله الذي ينبغى أن يكون عليه، وهو مرادف للعدول عن الأصل المعروف عند النحويين، أو كما يعرف عند البلاغيين بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ،كما هو مشهور عندهم من صوره المتعددة المخالفة للأصل(٣).

وأما مجيء الظاهر في كلامهم بمعنى المشهور المعروف كَلَوْنٍ من ألوان الاختيار ،فكقول الشاطبي في بناء الفعل الأمر عند البصريين:"وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. وأصل (اِرْمِ ، واخْشَ ، واغزُ) عندهم : لترم ولتخش ولتغز، فليس أصل بناء، وإنما هو محذوف من المضارع، والمضارع معرب. وأدلّ دليل عندهم على ذلك حذف آخره وجريانه في ذلك على المضارع، والظاهر مذهب البصريين من كونه مبنيا"(٤).

مراده بالظاهر هنا الراجح أو المختار.

---

(١) الإنصاف ١/١٩١-١٩٢ . المسألة ٢٨.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٤.

(٣) ينظر: البلاغة العربية. للميداني الدمشقي ١/ ٤٧٨.

(٤) المقاصد الشافية ١/١٠٢.

المعنى الثاني :المراد بالظاهر ظاهر اللفظ ، أو ظاهر الاستدلال ،أو الدليل الظاهر- وهذا المعنى للظاهر هو المراد به تحديدا في هذا البحث- فيكون المراد من الحمل على الظاهر حمل اللفظ أو الدليل على ظاهره الواضح الجلىّ، وعدم المصير به إلى التأويل الذي هو صرفٌ للفظ عن ظاهره ،كما يقول الأنباري:"الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه"(١).

وكما في قول العكبري في اشتقاق (أرونان): "وأما أرونان ، فيحتمل ثلاثة أوجه : **أظهرها** أنها (أفعلان) من الرَّون وهو الشدة ، يقال : يوم أرونان، أي: شديد"(٢).

فيكون المراد به هنا عند النحويين قريبا من تعريف الأصوليين له بأنه: مَا يعرف المُرَاد مِنْهُ بِنَفس السماع من غير تَأمل وَهُوَ الَّذِي يسْبق إِلَى الْعُقُول والأوهام لظُهُوره مَوْضُوعا فِيمَا هُوَ المُرَاد(٣).

ويكون خلاف الظاهر صرف اللفظ عن ظاهره ، أو صرف الدليل عن ظاهره، إما بالتأويل ، أو بالتقدير ، وكلاهما خلاف الأصل والظاهر(٤).

ولا يبعد هذا المعنى لمصطلح (الظاهر) عن المعنى الأول ، بل هو فرع عنه ؛ إذ حمْلُ اللفظ على ظاهره هو الأصل في الوضع ، والعدول عن ذلك إلى التأويل أو التقدير خروج عن الأصل ، لا يصار إليه إلا لمُقتضٍ ، كما يقول أبو حيان:" لِأَنَّا لَا نَصِيرُ إِلَى التَّأْوِيلِ مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى ظَاهِرِهِ"(٥).

---

(١) الإنصاف ١/١٩٥.

(٢) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٣٢.

(٣) ينظر: أصول السرخسي١/ ١٦٣-١٦٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٢/٥٩٧، ومغني اللبيب:٨٠٢، والأشموني٢/٢١٢.

(٥) البحر المحيط١/٤٩٤.

وقد يجتمعان في موضع – أعنى أن يكون المراد بالظاهر أصل الوضع وظاهر اللفظ معا– كما في حديثهم عن ترجيح قول الجمهور بساطة (لن)، وَرَدّ من قال بتركيبها من (لا وأن) بأنه خلاف الظاهر ، أي : خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الحروف البساطة ما لم يرد دليل على القول بتركيبها، وخلاف الظاهر من لفظ (لن) أيضا ، فظاهر اللفظ لا يدل على التركيب[1].

وهو –أعنى الحمل على الظاهر– بهذا المعنى يعدّ من الأصول النحوية التي احتكم إليها النحاة كثيرا في الدرس النحوي ، كما يقول الشاطبي:" فالحمل على الظاهر–وإن أمكن أن يكون المراد غيره –أصل من أصول العربية"[2].

(١) سيأتي الحديث عن هذه المسألة في البحث .

(٢) المقاصد الشافية ١٨٦/٦، وينظر أيضا ١٦١/١.

المبحث الثاني
تأصيله في كتب النحاة

على الرغم من أن مصطلح الظاهر لم يرد في كتاب سيبويه ، لكن لا يعنى ذلك أنه أغفله، بل احتكم إليه في بعض المواضع، ألا ترى أنه حَمَل (سِيدا) [١] على أن عينه ياء ، فقال في تحقيره: (سُيَيْد)، كـ(ديك ودُييك) ، وإن أمكن أن يكون من (س و د)، ،ولكنه آثر الظاهر[٢].

وحَمَلَ (أَوْلَق)[٣] على (فوْعَل) ، فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أُلِقَ الرجل فهو مألوق. وكذلك (الأرطي)؛ لأنك تقول: أديمٌ مأروطٌ. فلو كانت الألف زائدةً ، لقلتَ : مَرْطِيّ[٤].

ولا نعدم له إشارات أيضا في كلام كثير من النحويين، كالعكبري في اعتراضه على كسر همزة (إنّ) بعد (حدَّثنا) على تأويلها بـ(قال)، فيقوله:"فَإِن قيل: اِكْسِر، واحْمِل قَوْله:"حَدثنَا" على" قَالَ لي". قيل: هَذَا خلاف الظَّاهِر،وَلَا يتْرك الظَّاهِر إِلَى غَيره إِلَّا لدَلِيل مَانع من الظَّاهِر، وَلَو جَازَ مثل هَذَا لجَاز فِي قَوْله تَعَالَى:"أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ" [٥]الْكسر؛ لِأَن "يَعدكُم" بِمَعْنى: " يَقُول لكم" [٦].

---

(١) السيد–بكسر السين وتخفيف الياء–: الذئب، والجمع السِيدان، والأنثى (سِيدة). وربّما سُمِّي به الأسد. الصحاح(٢/ ٤٩٢)(س و د).

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٤٨١،،وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في البحث .

(٣) الأَوْلَق : الجنون، وقيل : السُّرْعَةُ، لسان العرب فصل الواو (١٠/ ٣٨٤)،

(٤) ينظر:الكتاب ٤/٣٠٨.

(٥) من الآية٣٥ من سورة المؤمنون.

(٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٢٧).

وابن يعيش في تعقيبه على من جعل اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول في قوله تعالى:""لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ" [(١)]:"وهو ضعيف؛ لأنّه خلافُ الظاهر، وإنّما يُصار إلى مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحةٌ"[(٢)].

وابن مالك[(٣)] في قوله معقِّبا على اشتراط البصريين إضمار (قد) مع الجملة الواقعة حالا:" وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير"[(٤)].

وابن هشام في قوله فِي ذكر الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المُعْرِب من جِهَتهَا:" أَن يُخَرَّج على خلاف الأَصْل ، أَو على خلاف الظَّاهِر لغير مُقْتَض"[(٥)].

والشاطبي في قوله :" والحمل على الظاهر مطلوبٌ ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره.فالحاصل أنّ الحذفَ لا يُدّعى إلا مع الدليل"[(٦)].

لكن يُعدّ أولّ ظهور لهذا المصطلح على يد ابن جنى، ثم تجلّى أكثر ما تجلّى عند الأندلسيَّيْنِ: ابن مضاء القرطبي ، وأبي حيان الغرناطي.

أما ابن جني ، فيُعَدّ أول من بَوَّب له في كتابه (الخصائص)، حيث عقد له بابا، سَمَّاهُ (بابا في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره)، وجَعله أصلاً من أصول سيبويه، وأتى له بشواهد من كلام العرب، كلها تتعلق بأصول بعض

(١) من الآية ٤٢ من سورة هود.

(٢) شرح المفصل ٥٧/٢.

(٣) نبّه الشاطبي أن الحمل على الظاهر –وإن أمكن أن يكون المراد غيره– من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك. ينظر : المقاصد الشافية ٣٣٢/٥، ١٨٦/٦.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

(٥) مغني اللبيب. ص:٧٨٢.

(٦) المقاصد الشافية ٩٢/٢.

الكلمات واشتقاقها ، وفرّع عليه مسائل كثيرة ، ثم ختم الباب بقوله:" فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع"(١).

وأما ابن مضاء ، فظهر الحمل على الظاهر عنده في ثورته على تأويلات النحاة وأقيستهم ، حيث دعا إلى تجديد النحو وتيسيره بإلغاء ما فيه من تأويلات وتقديرات وعلل متكلفة وغير ذلك ، في فَلَك دعوته إلى المذهب الظاهري الذي يهتم بظاهر النص وحرفيته ، ويرفض هجر هذا الظاهر إلى غيره(٢).لكنه لم ينص على إلغاء التأويل بطريق مباشر؛ إذ وجدنا بعض مظاهره في حديثه عن العامل ، كالحذف ، والتعلّق ، والاستتار ، بل دعا إلى التخفف منه والبعد عن التكلف ، حيث وافق على وجود محذوفات وصفها بأنه لا يتم الكلام إلا بها إذا أُظْهِرَت ، وحذفُها أوجز وأبلغ ، كما سوّغ حذفها بأن المخاطب يعلمها ، وأن المحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وجعل من ذلك قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوَ)(٣)، وقوله تعالى ({نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) (٤).

وهو ، إن وافق النحاة في هذا القسم ، فقد رفض ما عدا ذلك من المحذوفات؛ لأن بعضها إن ظهر كان عِيًّا ، كتقديرهم للمحذوف في باب الاشتغال (أزيدا ضربته)؟.وبعضها إن ظهر تغيرت الجملة وأصبحت جملة أخرى، كتقديرهم عاملا في باب النداء ، ونصبهم الأفعال المضارعة الواقعة بعد هذه الفاء والواو بـ(أنْ)، وتقديرهم (أنْ) مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا

(١) الخصائص ١/٢٥١-٢٥٥.

(٢) ينظر : المدارس النحوية . ص:٣٠٤-٣٠٥.

(٣) من الآية٢١٩ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

ذلك كله لم يُرَدْ معنى اللفظ الأول! فيستغني عن تقدير عامل في النداء ، وعن تقدير (أن)في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية [١].

وفي حديثه عن التعلق تُلْفِيه يذهب إلى أنه لا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لشبه الجملة الذي في موضع النعت أو الحال أو الخبر أو الصلة وغير ذلك؛ بعدًا عن التكلف ، فيقول :" وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى الزيادة (كائن ولا مستقر) ، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار"[٢].

أما أبو حيان ، فقد جاء في ترجمته أنه كان ظاهريا ثم تشفّع في مصر، إلا أن المذهب الظاهري ظلّ عالقا بنفسه حتى ليروى عنه أنه كان يقول: "مُحال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه"[٣].

وقد تأثر في تعلقه بمذهب الظاهر بابن مضاء، وحقا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو كابن مضاء، ولكنه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وَجَلْب التمارين غير العملية[٤].

ولا يخفى في نحوه من مَسْحَة ظاهرية واضحة ، فقد كان يُكثر في كتبه وبخاصة البحر المحيط من عبارات تقرر أن الحمل على الظاهر أولى ، كقوله:" لِأَنَّا لَا نَصِيرُ إِلَى التَّأْوِيلِ مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ"[٥]. وقوله :" وَمَتَى أَمْكَنَ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ أَوْلَى، إِذِ الْعُدُولُ

(١) ينظر: الرد على النحاة بتحقيق أستاذنا البنا- رحمه الله- . ص:٧١-٧٣.

(٢) ينظر: الرد على النحاة ص: ٧٩.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢٨١/١.

(٤) ينظر: المدارس النحوية. ص:٣٢١.

(٥) البحر المحيط ٤٩٤/١.

عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمُرَجِّحٍ، وَلَا مُرَجِّحَ"(١). وقوله :" هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ دَاعٍ إِلَى ذَلِكَ"(٢).

كما أن له مسائل دعا إلى هجر التأويل فيها ، وحمْل النص على ظاهره، كوقوع الجملة الماضوية تقع حالا من غير إضمار (قد) (٣)،والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٤)،و(ثُمّ) لترتيب الأخبار، لا لترتيب الأزمنة في بعض المواضع(٥)،كما في قوله تعالى :" وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ(٦).

وتبدو مظاهر ظاهريته أيضا في اتباعه أسهل الأساليب تخريجا وأبعدها عن التكلف ، من ذلك قوله :" وتنفرد(لمّا) أيضًا بجواز حذف مجزومها إذا دل على حذفه دليل نحو: قاربت المدينة ولمّا، تريد: ولمّا أدخلْها، وهذا أحسن ما يُخَرَّج عليه قراءة من قرأ:"وإنَّ كُلاًّ لمَّا"(٧)خرَّجْتُه على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ)(٨)، أي : لمّا يَنقُصْ من عمله"(٩).

كذا تبدو مظاهر ظاهريته في اعتراضه على جوانب من أصل العمل لمزج النحو فيها بالمنطق ، فهو لم يرفض نظرية العمل جملة وتفصيلا ، ولكنه نظر في

---

(١) البحر المحيط ٤١٧/١.

(٢) البحر المحيط ٥٨٨/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٧٩/٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٩٩/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٦/٥.

(٦) من الآية ١١من سورة الأعراف.

(٧) قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةَ ، وَحَفْصٍ عن عاصم. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٨١/٤.

(٨) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٩) ارتشاف الضرب ١٨٦٠/٤.

تشاغل النحاة بالعامل والمعمول وفق المنفعة العملية المتحصلة ، فازّوّرَ عن العوامل المعنوية ما وجد إلى تقدير العامل اللفظي سبيلا ،فبعد أن عرض أربعة آراء في عامل الرفع في المبتدأ والخبر اختار رأي جمهور الكوفيين،وقال بترافع المبتدأ والخبر؛ لأن هذا ظاهر الأمر ، أما الابتداء فهو عامل معنوي فازّوّرَ عنه[1]. عنه[1].

وكذا تبدو مظاهر ظاهريته في التخفيف من تغلغل التعليل في النحو العربي في جوانب ليس لها فائدة علمية ، ولا تؤثر في معنى الكلام ، حيث يرى أن ألفاظ اللغة وتراكيبها بالتأنيث والتثنية والجمع ونحوها أوضاع مخصوصة لا حاجة إلى تعليلها ، فعقّب على تعليل النحاة في جمع (إوزّة ، وحَرّة) جمع تصحيح لمذكر على (أوزّون وأحرّون) بقوله :" وقد طوّل النحاة في تعليل جمع (إوزة وحرة) هذا الجمع... وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّل طائلًا، ولا يُوقِف من ذلك على ما يثلج به الصدر، وإنما تلك خيالات وَسْواسيّة وضياع وقت في غير حاصل"[2].

وبهذا أخذ أبو حيان من المذهب الظاهري ما يتمشى مع منهجه ورغبته في تيسير النحو وتسهيله، فجاء موقفه وسطا بين ابن مضاء وجمهور النحاة ، وإن خاض في تعليلاتهم أحيانا[3].

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٥.

(٢) التذييل والتكميل١/٣٢٨.

(٣) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ص:٢٠٩.

المبحث الثالث

الضوابط المتعلقة بهذا الأصل

سبق القول أن التمسك بالظاهر والحمل عليه من أصول العربية ، كما قال الشاطبي:" ولنا التمسك بالظاهر الذي هو أصل من أصول العربية"(١).

ومن خلال النظر في كتب النحاة يمكن أن نستخلص قواعد عامة ، تتعلق بهذا الأصل ، تضبط أثره ، والاحتكام إليه ، والتمسك به . منها ما يلي:

١. الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد بخلافه.

مما يُبَصِّرُك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه مَكِينُ القَدَم ، رَاسِيها في أنفسهم، أخذهم بالحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد بخلافه.

ومعنى هذا أن الشيء يجب أن يُحمل على ظاهره ، وإن كان ممكنا من جهة العقل أن يكون باطنه بخلاف هذا الظاهر ، وقد وصف ابن جني القول بذلك بأنه المذهب ، وأن العمل عليه ، والوصية به ، فقال :" باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره.اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به. فإذا شاهدت ظاهرًا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه"(٢).

ثم ذكر مثالًا يدل على عناية علماء العربية بالظاهر، وهو: حَمْل سيبويه لفظ (سِيد) –بكسر السين– على أن عينه ياء؛ فوضعه في (الكتاب) في باب: تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير (٣)؛ فالظاهر من حاله أن تكون

---

(١) المقاصد الشافية١/١٦١، وينظر أيضا ٦/١٨٦.

(٢) الخصائص ١/٢٥١.

(٣) الكتاب ٣/٤٨١،وسيأتى الحديث عنها.

عينه ياءً؛ ولذلك قال سيبويه في تصغيره: سُيَيْد -بضم أوله؛ لأن التصغير يضم أوائل الأسماء- وهو لازم له كما أن الياء لازمة له.

ومن هذا المثال يتبين أن سيبويه قد حمل لفظ "سِيد" على أن عينه ياء؛ لأنه هو الظاهر من حاله مع إمكان أن يكون عينه واوًا؛ ولذلك قال ابن يعيش:" ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلاً، أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه. ألا ترى أن سيبويه ذهب إلى أن الياء في "السِّيد" أصلٌ. وإن أمكن أن تكون واوًا، انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها على حد "قِيل"، و "عِيدٍ" وجعله من قبيل "فِيلٍ"، و"ديكٍ"، وصغّره على"سُيَيدٍ" كـ "دِيكٍ"، و"دُيَيكٍ"، و"فِيلٍ"، و"فُيَيلٍ"، وإن كان لا عهدَ لنا بتركيب اسم من (س ي د)؛ عملًا بالظاهر على أن يوجَد ما يستنزلنا عنه"[1].

ونبّه الأنباري على وجوبه بقوله : "والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن". ذكر ذلك وهو يعضد ما ذهب إليه البصريون من أن وزن (سيّد ، وميّت) (فَيْعِل) -بكسر العين-لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن[2].

كما أشار إلى وجوبه أيضا الشاطبي بقوله :" والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه"[3]؛ وذلك لأنه الأصل ، كما وصفه بذلك[4].

لذا احتكم إليه في غير موضع من كتابه (المقاصد الشافية) ، كاحتكامه إليه وهو يرد مذهب الكوفيين أن لام الجر في الاستغاثة ليست بلام الجر، وإنما

(١) شرح المفصل ٣٨/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٥٦/٢. المسألة١١٥.

(٣) المقاصد الشافية ١٨١/٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٦٤/٥.

أصلها (آل) بمعنى: أهل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال[١] بأنه "خلاف الظاهر بغير دليل، والحمل على الظاهر هو الأصل، حتى يدل دليل على خلافه"[٢].

وكذا احتكم إليه وهو يستدل على إثبات ما ذهب إليه ابن مالك من مجيء(مِنْ) لبيان الجنس، وقد نفاه قوم من متأخري المغاربة، وتأولوا ما ورد من شواهد على أن تكون (من) فيها للتبعيض[٣] بقوله :"وابن مالك إنما وقف مع ظاهر المعنى بناء على قاعدة سيبويه وغيره من الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره، فإذا كان ظاهر المعنى شاهدًا بأمر، فلا ينبغي أن يتعدى إلى ما يكون فيه تكلف"[٤].

وعلّل به لترجيح رأي ابن مالك أن الثاني المكرر في (يا سعدُ سعدَ الأوس) نعت أو عطف بيان[٥]، بقوله:" فإن هذا المَحْمَل لا تقدير حذفٍ فيه، فهو أولى مما يُقَدَّر فيه الحذف، لأن الحمل على الظاهر أولى، وإن أمكن أن يكون المراد غيره، وهي من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك، وأخذها بكلتا يديه، فهذا ما اختار هنا"[٦].

وقد تأثر النحويون بالأصوليين في ذلك ، فحكمُ الحمل على الظاهر عند الأصوليين أنه يجب المصير إليه، ولا يجوز العدول عنه إلا بدليل أقوى منه يدل

---

(١) ينظر مذهب الكوفيين في لام الاستغاثة في الجنى الداني . ص:١٠٤.

(٢) المقاصد الشافية ٣٦٤/٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني. ص: ٣١٠.

(٤) المقاصد الشافية ٣٦٤/٥.

(٥) مذهب سيبويه إن فتحت الأول،فهو مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما،وعند المبرد:مضاف لمحذوف مماثل لماأضيف إلي الثاني.ينظر:الكتاب٢/٢٠٥-٢٠٦،والمقتضب ٤/ ٢٢٧،والأشموني ٣٩/٣.

(٦) المقاصد الشافية٣٣٢/٥.

على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى الاحتمال المرجوح ، وهو ما يسمى بالتأويل[١].

٢. الحمل على الظاهر لا يستلزم وجود النظير.

مما لاشك فيه أن النظير يُصَحِّح الحكم النحوي وأن عدمه يَنفيه، وقد أكثر النحويون من الاحتكام إلى النظائر، وتعددت أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير وردّهم ما ليس له نظير.

ومع كثرة أقوال النحويين في هذا الشأن فإنه لا يشترط إيجاد النظير في إثبات شيء إذا قام الدليل معه، أي : وُجِدَ له من الظاهر ما يؤيده ، وإن كان قليلا؛ وإنما يجب إيجاد النظير إذا لم يقم الدليل، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل مما يستأنس به، لكن لا يحتاج إليه ، وإلى هذا الأمر أشار ابن جني بقوله في (الخصائص): "أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب صاحب (الكتاب)[٢]؛ فإنه حكى فيما جاء على فعِل "إِبِلًا" وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه"[٣].

فإذا قام الدليل على إثبات شيء لم يكن هناك حاجة إلى إيجاد نظيره ولا عبرة بعدمه، وإذا وُجِد فإنه يكون مُؤْنِسًا ولا يتوقف ثبوت الحكم عليه.

يقول ابن جني:"وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يُحكم به حتى يوجد له نظير؛ وذلك أن النظير –لعمري– مما يؤنس به؛

(١) ينظر: التمهيد في أصول الفقه ٨/١، والبرهان في علوم القرآن ١٦٦/٢-١٦٧.
(٢) يريد به سيبويه. ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤.
(٣) الخصائص ١٩٧/١.

فأما ألا تثبت الأحكام إلا به؛ فلا ، ألا ترى أنه[1] قد أثبت في الكلام (فعُلت تفعَل) وهو (كدت تكاد) وإن لم يوجد غيره ، وأثبت بـ(إنْقَحْل) باب "إنْفَعل " وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بـ(سُخاخين) "فُعاعِيلا" وإن لم يأت بغيره"[2].

ويمكن أن نَعُدَّ من ذلك ما ذهب إليه الخليل- مخالفا به الجماعة- من أن الهاء في "هِرْكَوْلَةٌ"-وهي المرأة الجسيمة- زائدة ،وأنها بوزن "هِفعَوْلَةُ" ، أَخَذه من "الرَّكل" وهو الرَّفسُ بالرِّجْل، كأنّها لثقلها تركُل في مَشْيها، أي: ترفع رجلها، وتضعها بقوّة كالرفس. فلأنها في معنى الثلاثي (الرَّكل) حمله عليه[3].

ومثلُه أيضا ما ذهب إليه الأخفش من القول بزيادتها أولا في (هِبْلَع ، وهِجْرَع) أخذه من البَلْع ؛ لأنه الرجل الكثير البلع ، وهِجرَع الكثير الجَرْع[4]، فزيادة الهاء تنبّه على المبالغة في هذين المعنيين[5].

فهذا وإن كان ليس له نظير ؛ لأن الهاء لا تزاد أولا باطراد؛ إلا أنه لا بأس به ؛ لأن الاشتقاق دَلَّهم عليه، ولهذا قال ابن جني:" هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق قادهم إليه"[6].

ومثله أيضا مذهب البصريين في وزن (سَيِّد) على (فيعِل) ، حملا على ظاهر اللفظ ، ولا يطعن في مذهبهم انعدام النّظير؛ لأنّ المعتلّ يختصّ بأبنية ليست للصّحيح؛ إذ لا يعدل عن الظاهر إلا لدليل[7].

---

(١) يريد به سيبويه. ينظر : الكتاب ٤/٢٤٧-٢٥٤-٣٤٣.

(٢) الخصائص ١/٢٥٢.

(٣) ينظر : العين ٤/١١٣(باب الهاء والكاف)، وشرح المفصل ٥/٣٤٣.

(٤) الهجرع:الطويل الممشوق،والجَرْع:المكان السهل المنقاد.ينظر:لسان العرب٨/ ٣٦٨.

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب٢/٢٧٤،وسفر السعادة ١/ ٤٨٤.

(٦) المنصف ١/٢٥-٢٦، وينظر: سر الصناعة ٢/٥٧٠-٥٧١.

(٧) ينظر ا: الإنصاف٢/٦٥٦.

٣ ـ لا يُترك الظاهر إلى غيره إلا لدليل مانع من الظاهر.

الأصل أن يُحمل الشيء على ظاهره، إلا إذا وجد دليل يمنع من الأخذ بهذا الظاهر، "فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل"(١).

وقد أشار إلى هذا الأصل الأنباري في ردّه رأي الكوفيين في (كي) أنها لا تكون جارة،فَيَرُدَّ مذهبهم مُرَجِّحًا مذهب البصريين في أنها تأتي جارة، وناصبة، ويعتمد في رده على أنها في معنى لام التعليل، وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل (٢).

واستند إليه أبو حيان أيضا في اختياره لمذهب سيبويه في(أل)-أن المعرِّف (أل) برمّتها ، والألف زائدة لا أصلية ، وهمزتها همزة وصل فُتِحَت، مع أن أصلها الكسر؛ لكثرة استعمال اللام- (٣).

فيرجحه بقوله :" والذي ينبغي أن يذهب إليه إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدَل عن الظاهر إلا لمُرّجِّح قويّ يدل على خلاف الظاهر. وهذه الهمزة الظاهر أنها همزة وصل، وحكمها حكم همزات الوصل في غير "أل" ،وأما أنها تقطع ابتداء فهذا من ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصاً بهمزة "أل" بل كل همزة وصل إذا ابتدئ بها قطعت"(٤).

فإن كان هناك دليل يمنع من الحمل على الظاهر جاز حمل الظاهر على خلافه ، وهذا الدليل الصارف للفظ عن ظاهره -كما يقول الأصوليون-على درجات:

---

(١) ينظر: الإنصاف٢/٤٦٧.

(٢) ينظر: الإنصاف مسألة٧٨، ٢/٤٦٧.

(٣) ينظر : الكتاب٤/٢٢٦، وسيأتى الحديث عنها في البحث .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل٣/٢٢٦.

فإن كان الاحتمال قريبًا فيكفيه أدنى دليل، وإن كان الاحتمال بعيدًا فيحتاج إلى دليل قوي[1].

وهذا الدليل الصارف للفظ عن ظاهره إما أن يكون متعلقا بأصول الكلمات، وإما أن يكون متعلقا بالسماع المستدلّ به، بناء على ما أسسناه من المراد بالظاهر ، إما أن يراد به ظاهر اللفظ، أو ظاهر الاستدلال.

ففي أصول الكلمات لا يُترك الظاهر إلا لدليل ، كاشتقاق ، أو تصريف يمنع من ذلك ، بأن كان ما تحمله عليه أصل مفقود في كلام العرب ، فلا دليل عليه من تصريف أو اشتقاق حتى يقال بالظاهر.

كما في (حَيْوَة ، وحَيَوَان) الذي حمله ابن جني على أنه من (حَ ي ىَ)؛ تبعا للخليل وسيبويه،وليس من (حَ ي وَ)، كما يقول المازني على الظاهر ؛ لأن ما عينه ياء ولامه واو مفقود في الكلام ؛ حتى يقاس (حَيَوَان) عليه. فالدليل الذي منع من حَمْل (حيوة ، والحيوان) على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه ياء ولامه واو ، فلا بد أن تكون الواو بدلا من الياء؛ لضرب من الاتساع مع استثقال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة. وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في (حاحيت،وهاهيت، وعاعيت) كان إبدال اللام في (الحيوان) -ليختلف الحرفان- أولى وأحجى[2].

وكذلك القول في نون(عَنْبَس وعَنْسَل) بزنة (فَنْعَل)؛ وإن كان قياسها أن تكون أصلاً؛ لأنّها مقابلة للعين في جعفر، ولكنّ ثَمَّ دليل قويّ أخرجها عن هذا الظاهر ، وهو الاشتقاق الذي دلّ على زيادتها ؛ لقولهم: "عَبَسَ" وجهُه، وكذلك:

---

(١) ينظر : روضة الناظر وجنة المناظر ٥٠٨/١.

(٢) ينظر:الكتاب ٤٠٩/٤،والمقتضب ١٨٦/١،والأصول في النحو ٣/ ٣٨٥، والخصائص ٢٥٦/١.والمنصف ٢٨٤/٢-٢٨٥، والممتع: ٣٦٠-٣٦١، وشرح الشافية للرضي ٧٣/٣.

"عَنْسَلٌ""، فذاك أخرجهما الاشتقاق ؛ لأنهما من العَسُول والعَبُوس،وهو الإسراع، بخلاف (عنتر، وعنبر)؛ لأنه لم يقم له دليل على زيادة النون فيه ، فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدًا، كما قام في عنبس[1].

فحكموا بأن وزنه: "فنْعل"، مع قلة هذا الوزن في أبنيتهم وكثرة (فَعْلل)؛ وإنما أوجبوا أن يكون "عنْسل" على وزن "فنعل"؛ لأن الاشتقاق دال عليه، وهذا هو الأصح، ولولا دلالة الاشتقاق لم يُقض بزيادتها [2].

وهذا هو الثَبَت الذي أشار إليه سيبويه:" ومما جعلته زائداً بثبَت: العَنْسَل، لأنهم يريدون العَسُول. والعَنْبَس، لأنهم يريدون العَبُوس"[3].

أما ما يتعلق بظاهر الاستدلال ، فالدليل الصارف لهذا الاستدلال يتعلق بهذا المسموع ، بأن يكون قليلا نادرا يتعارض مع أصل مُجْمَع عليه ، فينبغي طرح ظاهر هذا المسموع، وإجراء الشيء على خلافه، كما قال ابن السراج:"وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المُجمَع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفَةِ أصحاب الحديث وأتْباع القُصّاص في الفقه"[4].

(١) ينظر : الخصائص١/٢٥٦، وسفر السعادة ١/٢٣٤.والممتع الكبير. ص : ٦٣.

(٢) ينظر: سفر السعادة ١/١١٨.

(٣) الكتاب ٤/٣٢٠.

(٤) ينظر: الأصول في النحو١/١٠٥.

وذلك –مثلا– كوقوع الجملة الإنشائية نعتا في:

... ... جاءوا بِمذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ[1].

فإن ظاهر الأمر يفيد أن الجملة الإنشائية وهي جملة الاستفهام التي هي قوله "هل رأيت الذئب قط" قد وقعت نعتًا للنكرة التي هي قوله "مذق"، ولمّا كان النحاة جميعا متفقين على أن الجملة الإنشائية لا يجوز أن تقع نعتا للنكرة ، فإنهم اتفقوا جميعًا على أن هذا الظاهر في هذا البيت ونحوه غير مُراد، ومن أجل ذلك أوّلوا جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر هو الذي يقع نعتًا لهذه النكرة، وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط[2].

ومثله أيضا دخول حرف الجر على الفعل ، كما في :

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ ....[3].

ودخول حرف النداء على الحرف والفعل في الظاهر في قوله تعالى ":يَا لَيْتَ قَوْمِي"[4]، ونحو قراءة الكسائي: "أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ"[5]، فلا يصح حمل مثل هذا على

---

(١) عجز بيت من الرجز . صدره :

حتى إذا جن الظلام واختلط

للعجاج في ملحق ديوانه٢/٣٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب١/ ٤٦٥ ، والمقاصدالنحوية٤/١٥٥٥.

(٢) ينظر: التصريح٢/١١٧، وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين على الإنصاف١/٩٥.

(٣) من الرجز المشطور،وبعده: وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ، ولم أقف على قائله،والشّاهد فيه:(بنام)حيث لا تدلّ الباء على اسميّة (نام) ؛لأنّ تقديره: ما ليلي بليل نام صاحبه؛والبيت في الإنصاف١/٩٢،والتّبيين ٢٧٩،وهمع الهوامع ١/ ٣٢.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة يس.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة النمل،وينظر القراءة في: السبعة . ص:٤٨٠.

على الظاهر،بل لابد من تقدير مقول محذوف كما في سابقه؛ لاتفاقهم أن الجر والنداء من خصائص الأسماء.

فليس ردّ الظاهر أو مخالفته فيما سبق لقلّته ، بل لتعارضه مع الأصل المُجمَع عليه، فاعتبار القلة والكثرة في المسموع مبنيّ في المقام الأول على قبول القياس له وعدمه، ألا ترى أن سيبويه قاس في النسب إلى فعولة على (شنوءة)، وليس في الباب غيره[1].

فإن تعارض هذا الظاهر مع أصل من الأصول المتفق عليها ، فهنا يُخَرَّجُ هذا الظاهر على خلافه ،أَكَّد هذا الشاطبي في قوله : "لا تعتبر القلّة والكثرة في السماع إلّا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلّة"[2].

٤ . لا يجوز الخروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة .

من القواعد المتعلقة بالظاهر والحمل عليه تلك القاعدة ،وقد تمسك بها الأنباري وهو يرد مذهب الكسائي في أن(حتي) جارة بإضمار(إلى)؛ على أن التقدير في قولك(ضربت القوم حتى زيد): (حتى انتهى ضربي إلى زيد)، ثم حُذِف (انتهى ضربي إلى) تخفيفا، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة.

فيحكم عليه بفساده؛ لبُعْده في التقدير، وخروجه عن الظاهر القريب، وإبطاله معنى (حتى)؛ إذ لو قلنا بتقدير الكسائي (حتى انتهى ضربي إلى زيد)، في قولك: (ضربت القوم حتى زيد) لأدّى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت (إلى) في صلة(انتهى)،لا في صلة("حتى)، وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وذلك لا يجوز.

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٣٣٩، والخصائص١/١١٥.

(٢) المقاصد الشافية ٢/٣٤٦.

وإذا قلنا بما يقتضيه الظاهر: إنه مجرور بـ(حتى)؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة؛ لأن حتى قد يليها المجرور في حالٍ وغير المجرور في حالٍ، ولها نظائر مما يجرّ في حال، ولا يجر في حال، نحو "مُذْ، ومُنْذُ" و"حَاشَا، وخلا" في الاستثناء، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر-على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف- دلَّ على أنها هي الجارة بنفسها ، وهو مذهب البصريين(١).

٥. إذا تعارض الظاهر ومجرد الاحتمال ، كان القول بالظاهر أولى.

سبق القول أنه لا يُعدل عن الظاهر إلا لمُرَجِّحٍ قويٍّ ، أما مجرد الاحتمال فلا يقدح في الأخذ بالظاهر؛ فالدليل لا يسقط بمجرد تطرق الاحتمال إليه، وقول العلماء: الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال(٢)، مرادهم بذلك الاحتمال القوي الذي احتفت به القرائن واعتضد بالاعتبارات ، لا بأيّ احتمال، لأنه ما من دليل إلا وقد يتطرق إليه الاحتمال، ولو فُتح باب الاحتمال لم يبق شيء من الأدلة إلا وسقط الاستدلال به ، بدعوى تطرق الاحتمال إليه، ثم إن المراد بسقوط الاستدلال به، أي على تعيين ذلك الوجه المراد الاستدلال به من الدليل، لا أن الاستدلال بالدليل يسقط جملة وتفصيلا(٣).

فإذا تعارض الظاهر ومجرد الاحتمال ، كان القول بالظاهر أولى.

أشار إلى هذا ابن جني في قوله:"باب في الشيء يرد؛ فيوجب له القياس حكمًا ويجوز أن يأتي السماع بضده؛ أنقطع بظاهره أم نتوقف إلى أن يرد السماع

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٩١. المسألة ٨٣.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو .ص: ١٣١.

(٣) ينظر: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث. (ص: ٣٥).

بجليّة حاله؟ "[1].

ومعنى قوله: "تقطع بظاهره"، أي: لا ننظر إلى ما يحتمله اللفظ ، وإنما ننظر إلى ظاهر حاله ؛ لأن الأصل العدم ، وإلا لما تمّ الاستدلال ، ومعنى قوله: "بجليّة حاله"، أي: بحاله الجلية الظاهرة.

ومن الواضح أن ابن جني لم يذكر فيه رأيه ومذهبه صراحة وإن كان تقديمه للقطع في اللفظ يدل على تقديمه إياه في العمل[2].

وتناول ابن جنى أمثلة تحت هذا الباب ، منها نون (عنتر وعنبر) التي سبق ذكرها، فإن الظاهر هو القول بأن النون فيهما أصلية؛ لأنها وقعت في موضع الأصل، وهو العين في "فعلَلٍ" نحو: جعفرٍ؛مع احتمال أن تكون زائدة كما في(عنسل وعنبس)؟[3].

والجواب أن هذا الظاهر لا يسقط بمجرد الاحتمال؛ إذ لا دليل يدل على هذا الاحتمال، كما دلّ الاشتقاق في (عنسل وعنبس).

ومنها (بيت وشيخ)، مما يُحمل على الظاهر، فيُجعل من باب (فَعْل) –بفتح الفاء وسكون العين –مع ورود احتمال كونه من باب (ميّت وهيّن) أي: من باب (فيعل)، ثم خُفِّف بحذف الياء الثانية وهي العين، لكن وجود بعض التصريفات الأخرى(شيوخ وأشياخ ومشيخة) يقطع بصواب حمله على ظاهر حاله، وهو كونه ثلاثيًّا يائي العين من باب (بَيْع ، وكَيْلٍ)[4].

---

(١) الخصائص ٦٧/٣.

(٢) ينظر: أصول النحو . جامعة المدينة العالمية. ص: ٣٣٢.

(٣) الخصائص ٦٧/٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٦٨/٣.

٦. الحمل على الظاهر –في أصول الكلمات– مُقَدَّمٌ على الحمل على الأكثر.

إنما يُلجأ إلى الحمل على الأكثر مع عدم الدليل الظاهر، فأما وجود الظاهر الذي يقطع بذلك،فلا ضرورة ملجئة في الاحتكام إلى حمله على الأكثر، فإن لم يكن معك ظاهر يقطع بذلك احتجت إلى الحكم بالأليق والحمل على الأكثر.وهذا أيضًا مما يبصرك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه مكين القَدَم ، راسيها في أنفسهم.

–ودليل ذلك ما نقله ابن جنى عن سيبويه أنه حمل(سِيدا) على أن عينه ياء دون واو،مع كثرة عين الكلمة واوا يقود إلى الحكم بذلك،كـ(ريح، وديمة، وعيد)؛لوجود دليل ظاهر من اشتقاق أو تصريف؛ لأن الاشتقاق والتصريف هما أصلا جميعِ الأدلة، وإليهما يُرجَعُ[١].

أما إذا كانت العين ألفًا مجهولة الأصل ولم يقم دليلٌ عليه من اشتقاق أو تصريف؛ فحينئذ تحتاج إلى أن تدع الظاهر ، وتحمل على الأكثر.

فلذلك قيل في ألف (آءة)[٢]:إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف(الراء)، وكذلك ألف(الصاب،والعاج، والباب،والبان)[٣]؛لأن عين الكلمة واوا أكثر من عينها ياء ، فَحُمِل على الأكثر[٤].

–وكذا حَمَل سيبويه (العَيَّن)[١]على أن عينه ياء، فأثبت به (فَيْعَلا)، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعلا ،و فَعْولا)، ولو حُكِم بأحد هذين المثالين لَحُمِلَ على

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٨١/٣، والخصائص ٢٥٢/١–٢٥٣.

(٢) آءة : شجرة، والجمع (آء). الصحاح ٣٤/١.

(٣) الصاب: عصارة شجر مُرّ،(الصحاح ١٦٦/١)، والعاج: عظم الفيل (الصحاح ٣٣٢/١)،والبانُ: ضربٌ من الشجر طيِّب الزهر (الصحاح ٥/ ٢٠٨١).

(٤) ينظر:الخصائص ٢٥٢/١–٢٥٣ ،واللباب للعكبري١٦٥/٢.

مألوف غير منكور؛لأن (فوعلا وفعولا) لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح، وأما "فيعَل "–بفتح العين–مما عينه معتلة فعزيز ، ثم لم يمنعه عزُّه ذلك أن حَكَم به سيبويه على (عيّن) وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في صحيحها [٢].

–وكذا حَمَل سيبويه (أَوْلَق) على أنه من (أَلَقَ) بأصالة الهمزة وزيادة الواو، بزنة (فَوْعَل)؛ لوجود الدليل الظاهر وهو قولهم (أُلِق الرجل فهو مألوق) ، فقولهم: (مألوق) يدل على أن الهمزة فيه أصل ، ولولا هذا الثَبَت الظاهر على أصالة الهمزة لَحُمِلَ على (أفعل) بزيادة الهمزة وأصالة الواو؛ لكثرة زيادة الهمزة في أول الكلام؛لأن (أفعل)من هذا الضرب أكثر من(فوعلٍ)[٣].

تلك بعض القواعد العامة التي تتعلق بالحمل على الظاهر ، ناهيك عن أصول أخرى تتعلق به، كقولهم: (التأويل خلاف الظاهر) ، و(ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج)[٤]، و(التقدير خلاف الأصل)[٥]، مما سنتعرف عليه في الحديث عن وسائل مخالفة الظاهر.

---

(١) العَيَّن: المتخرق الذي فيه عيون لا يمسك الماء.يقال: سِقَاء عيِّن وعيَّن – بفتح الياء وكسرها– إذا رقّ، فلم يمسك الماء. ينظر: تاج العروس(ع ي ن) ٤٥٦/٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب٣٦٦/٤،والسيرافي(٢٧٤/٥)،والخصائص٢١٦/٣–٢١٧،وشرح الشافية للرضي١٧٦/٣،٣٩٢،وتاج العروس ٤٥٥/٣٥(ع ي ن).

(٣) ينظر:الكتاب١٩٥/٣، والأصول في النحو٢٣٢/٣ ،وسيأتي الحديث عنها.

(٤) ينظر:شرح التسهيل ٢/ ٢٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٩٠، ٢١٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب. ص: ٨٠٢ ،وشذور الذهب. ص: ٥٤٨.

المبحث الرابع

وسائل مخالفة الظاهر

بناء على ما أسسته آنفا من مراد البحث بالظاهر الذي هو ظاهر اللفظ ، أو ظاهر الاستدلال، فيكون المراد بخلاف الظاهر صرف اللفظ عن ظاهره ، أو صرف الدليل عن ظاهره.

وهذا يحصل بوسائل كثيرة ، يمكن أن نجملها في وسيلتين، كلتاهما خلاف الأصل والظاهر[1].

الأولى – التأويل.

والثانية – التقدير.

وفيما يلي بيان ذلك وتوضيحه.

أولا – التأويل :

إذا ذُكِرَ الظاهرُ ذُكِرَ معه المُؤَوَّل ، وهو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يدل على ذلك، وهذا التعريف هو المشهور عند الأصوليين[2].

وهو عند النحويين لا يخرج عن هذا ، من حَمْل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي، فهو يطلق على جملة من الأساليب كـ(الحذف والزيادة ، والتقديم والتأخير،والتضمين ،والحمل على المعنى) [3]، التي تهدف إلى اتساق العلاقة بين المسموع والقاعدة.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٧،وشرح الأشموني٢/٢١٢.

(٢) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر ١/ ٥٠٨.

(٣) ينظر: الخصائص،باب في شجاعة العربية٢/٣٦١.

فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عَمِدَ النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي،أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله:(التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيُتَأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل)[١].

والمراد بالجادّة القاعدة النحوية التي يلتزم بها النحاة، وإنما ساغ تأويل هذا المُخَالِف؛ لأنه لا يمكن ردُّه، لوروده عن الفصيح المحتج بكلامه، ولا يجوز نقض القواعد به؛ لأن القواعد لا تُنقض بمجرَّد ما يُسمع،وأمثلة ذلك في الدرس النحوي كثير.

فإن استعصى التأويل كان الحكم لما خالف تلك الأقيسة بالشاذ أو أنه مقصور على السماع، لا ؛ لأنه غير فصيح ، بل لأنَّا نعلم أن العرب لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يُغلب على الظن ذلك[٢].

وقد يكون الشيء المخالف للجادّة لغة لقوم من العرب، وله حينئذٍ حكم آخر بيَّنه أبو حيان بقوله: "أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها، فلا تأويلَ" . كما في (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، برفع (الطيب والمسك) على حرفية (ليس)[٣]، فإن لغة الحجازيين نصب الخبر ولغة بني تميم رفعه؛ لأنهم يجرون "ليس" مجرى "ما"، فيهملونها إذا انتقض النفي بـ"إلا"، كما نُقِلَ عن أبي عمرو بن العلاء، إذ قال: "ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع"[٤].

(١) ينظر: الاقتراح. ص : ١٣٠-١٣١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤٥٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٧/١، والأصول في النحو ٥٩/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٠٠، وهمع الهوامع ٤٢٣/١.

فلما كان الرفع لغة لبعض العرب كان (الطيب) مبتدأ و(المسك) خبره، بلا تأويل عند جمهور النحويين ،خلافا لأبي على في إضمار ضمير الشأن اسم (ليس)، وهو مردود ، فما جاء لغةً لبعض العرب فالتأويل فيه غير مستساغ[1].

عوامل ساعدت على التأويل :

إذا كان النحاة قد لجئوا إلى التأويل بسبب مخالفة ما نُقِلَ من فصيح الكلام للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، فحرصوا على تخريجها وتوجيهها ؛ لتوافق هذه الأقيسةَ والقواعدَ، لئلا يؤدِّي هذا إلى تغيّر القواعد، أو زحزحة صحتها واطرادها.

فإن هناك عوامل ساعدت على اللجوء للتأويل، كنظرية العامل ،والقراءات القرآنية ، وتصحيح المعنى.

أما نظرية العامل، وما يتعلق بها من التقدير ، والحذف ، والإضمار، وأصول النحو من القياس ، والعلة – فلها أثر واضح في التجائهم للتأويل ؛ إيمانا منهم بدور العامل البالغ وأثره في التركيب النحوي.

وأما القراءات القرآنية السبعية والشاذة فقد كان لها أثر قوي في الإكثار من التأويلات ؛ إما لإبعادها عن الضعف والشذوذ ، وإما لإخضاعها للأصول النحوية، وما أكثر ذلك في كتب الاحتجاج، كتلك التوجيهات التي قيلت في قراءة

(١) ينظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٠٠.

(إنّ هذان لساحران) [١]،وقراءة (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم) [٢]. وفي الشواذ ، كقراءة (وما تنزلت به الشياطون)[٣].

ولا يمكن أن ننسى أثر المعنى ،فهناك أمور لا يصح فيها حمل النص على ظاهره؛ لفساد المعنى ، فأنت مضطر فيها إلى اللجوء إلى التأويل ،لا سيما إذا كان ذلك يتعلق بالتنزيل، كالتأويل بالزيادة في قوله تعالى:" لِئَلَّا يعلم أهل الْكتاب أَلا يقدرُونَ على شَيْء"[٤]، فـ(لا) زائدة للتأكيد؛ فى معنَى لأَنْ يَعلَم أهلُ الكتاب[٥].

وإنما كان التأويل خلاف الظاهر؛لأن فيه نقل ظاهر اللفظ أو الاستدلال عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل ، لولاه ما تُرك هذا الظاهر ، لذا لا يُلجأ إليه إلا لضرورة مُلِحَّة، كما قال الشاطبي:" وادِّعاءُ خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع"[٦].

ومن هنا شاعت في كتبهم هذه الأصول (التأويل خلاف الظاهر)[٧]،و(مَتَى أَمْكَنَ حَمْلُ الشيء عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ أَوْلَى، إِذِ الْعُدُولُ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمُرَجِّحٍ)[٨]، واستندوا إليها في ترجيح كثير من الآراء وتقرير كثير من الأحكام.

---

(١) قرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي: (إنّ) مشدّدة النون.و(هذان) بألف ،ونون خفيفة.ينظر القراءة وتوجيهها في : الحجة للقراء السبعة ٥/٢٢٩-٢٣٢.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٣،وينظر:معاني القرآن للأخفش ١/٢٨٦ ،والفراء ٢/١٩٨.

(٣) القراءة للحسن البصري.ينظر توجيهها في:المحتسب ٢/ ١٣٣،والبحرالمحيط٨/١٩٦.

(٤) من الآية٢٩ من سورة الحديد.

(٥) ينظر: الكتاب٤/٢٢٢، والمقتضب٢/٣٢،والأصول في النحو٢/ ٢١١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٣٧.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٤٨،وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١/٤١٧.

كما نرى ذلك عند الأنباري في ردّه تقدير الكوفيين قوله تعالى :" ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا"[١] بـ(لننزعن من كل قوم شَايَعُوا فتنظروا فتنظروا أيُّهم أشد على الرحمن عتيًا) ليثبتوا بهذا التقدير أن (أىّ) الموصولة –إذا أضيفت وحذف صدر صلتها– معربة، وأن الضمة فيها ضمة إعراب ، وأنها مرفوعة على الابتداء بعد أن اكتفى الفعل (ننزِع) بالعمل في الجار والمجرور: "مِنْ كل شيعة"، فلم يَعُدْ يطلبها، ثم ابتدأ ، فقال: "أيهم أشد".

فيردّ ذلك بأن تقدير الآية (فتنظروا أيهم أشد) خلاف الظاهر؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل، وقوله: "لننزعن" فعل يصلح أن يكون "أيهم" مفعولًا له، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه.

وأيسر من ذلك حمل الآية على ظاهرها، والأخذ بمذهب البصريين من (أيّ) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، مبنية على الضم ، فتكون مبنية في محل نصب مفعول به لـ(ننزع)[٢].

وكذا استند إليه المرادي أيضا في ترجيح مذهب الكوفيين وابن مالك جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع بالنسبة لتابع الفاعل أو المفعول المجرور لفظا بإضافة المصدر إليهما ، تقول: "عجبت من ضربِ زيدٍ الظريفِ"، بالجر على اللفظ، وإن شئت قلت: "الظريفُ" بالرفع على المحل[٣]، والمانعون جواز الإتباع على على المحل كسيبويه وبعض البصريين حملوا ذلك على إضمار فعل ناصبا أو رافعا، أو مصدرا منونا من جنس المضاف[٤].

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٥٨٤-٥٨٧. المسألة١٠٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية١/١١٦، وشرح التسهيل٣/١٢٠، والتذييل والتكميل١١/٩٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٩١، والتذييل والتكميل ١١/ ٩٢، وشرح الرضي ٣/٤١١-٤١٢.

فيقول:" والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر" [١].

ويقصد بالسماع الوارد في ذلك قول رؤبة :

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا[٢].

فَنَصب (الليانا) على المحل عطفا على محل "الإفلاس" المنصوب محلا على أنه مفعول به للمصدر "مخافة".

وسيبويه ومن وافقه في منع الإتباع على المحل يؤولون نصب "الليان" على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: "خفت"؛ لانه إنما يترك الظاهر إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر[٣].

وقيل: يجوز أن يكون معطوفًا على "مخافة"، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، وبحذف المضاف، "مخافة"، أُقيم المضاف إليه "الليان" مقامه، فانتصب انتصابه[٤].

ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والظاهر جواز الإتباع على المحل في التوابع؛ لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر" [٥].

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٤٨.

(٢) من الرجز، في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ،والكتاب ١٩١/١، داينت بها: أخذتها أي (القَيْنة) بدلًا من دين لي عنده. اللّيان: المَطْل. ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٤٣٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩١/١ ،وشرح الكافية للرضي ٤١٢/٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢١٢/٢.

ثانيا- التقدير :

التقدير مظهر من مظاهر التأويل ، والعلاقة بينهما علاقة اجتماع وافتراق، فقد يجتمعان في شيء واحد، وينفرد كل منهما في شيء آخر.

فمثال اجتماعهما معا قوله تعالى-مثلا- (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [1]، فحينما اصطدمت القاعدة النحوية بهذه الآية الكريمة-على مذهب البصريين- لأن "إذا" فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، تأولوا، فقالوا التقدير: إذا انشقت السماء انشقت[2]، فاجتمع فيها الأمران : التأويل والتقدير.

ومثال انفراد التقدير فقط قوله تعالى (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) [3]، فالتقدير :واسأل أهل القرية ، وليس فيها شيء من التأويل ؛ لأنها لا تصطدم بشيء من القواعد النحوية إذ إن الإعراب في كلتا الحالتين واحد ،وهو النصب على المفعولية، وإنما جاء التقدير هنا لبيان المعنى وتوضيحه[4].

وكلاهما- التأويل والتقدير- خلاف الظاهر.

وهو-أعنى التقدير- يأخذ صورا شتى في النحو العربي، وردت في كتب النحو على النحو الآتي:

١. الجمل التي لها محل من الإعراب ، ويبدو التأويل والتقدير فيها في جعلها محلا لمفرد ، كان حقه أن يكون في مكانها. كالجملة الواقعة خبرا ، ومفعولا في باب ظن ، وجوابا لشرط جازم ، وحالا ، وصفةً.

---

(١) الآية (١) من سورة الإنشقاق.

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٣٤٨، والإنصاف٢/ ٥٠٧،وأمالي ابن الحاجب١/ ٢٩٦.

(٣) من الآية٨٢ من سورة يوسف.

(٤) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم . ص: ١٢.

٢ ـ المجرور بحرف الجر الزائد، مثل (مررت بزيدٍ)، و(أحسِنْ بزيدٍ)
٣ ـ تأويل المعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية ، ثم يترتب على هذه المعاني المفترضة أحكام نحوية، ومن ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل ، أو العكس.
ففي كل من هذه المواضع الثلاثة تقدير غير الظاهر: ففي الموضع الأول تُقدَّر الجملة مفردا، وفي الموضع الثاني يُقدَّر إعراب مخالف للإعراب الظاهر، وفي الموضع الثالث تُقَدَّر صياغة مخالفة للظاهر. بيد أنه يمكن أن نجد في هذه المواضع الثلاثة شيئا يجمع بينهما، هو أن التقدير فيها جميعا يعود إلى سبب واحد ، وهو تقدير الحركة الإعرابية، ففي الجمل يتم التقدير لتأخذ حكما إعرابيا، وفي المصدر المؤول لا يكون التقدير إلا ليأخذ حكما إعرابيا أيضا. والأمر واضح في المجرور بحرف الجر الزائد. وهذا التقدير في هذه المواضع مقصور على الحركة الإعرابية ، وإن اتخذ صورا شتى.

وثمة نوع آخر من التقدير لا يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية بإعادة تنظيم الجملة أو افتراض إعادة صياغة المفردات ، وإنما يفترض وجود تراكيب لا وجود لها فعلا. ولكنه مدفوع إلى افتراضها بحكم التزامه بالقواعد النحوية ، وسواء في ذلك أن يفترض جملة بأسرها أو بعض أجزائها. فهو إذًا يُقَدِّر ما لا وجود له. وهو لذلك يختلف عما سبقت الإشارة إليه في أنه لا يعيد صياغة النص الموجود فعلا ؛ إذ هو يخلق نصوصا لا وجود لها[١].

وأبرز صور هذا النوع من التقدير أمران:

الأول : تقدير الجملة ، حيث اضطر النحاة إلى القول بتقدير الجملة بأسرها حين أعوزتهم استقامة القواعد من غير تقدير ، وذلك شائع في النحو.

(١) ينظر : الحذف والتقدير لعلى أبو المكارم. ص: ٢٠٥.

وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من التكلف في معرفته[١].

فهم يُقَدَّرون الجملة في أبواب كثيرة، كالقسم، تقول : والله لأفعلن، وتقديره : أقسم بالله ، فحروف القسم صلات فعل مقدر، فالفعل مقدر وإن لم ينطق به، فَحُذِفَ الفعل والفاعل وبقي لفظ المقسم به والجواب دليلًا على الجملة المحذوفة[٢].

وكذلك الأفعال في الأمر ، والنهي ، والتحضيض ، والتحذير ، والإغراء، نحو قولك: زيدًا، إذا أردت: اضرب زيدًا، أو نحوه. ومنه : إياك ، إذا حذرته، أي: احفظ نفسك ولا تضيعها، والطريقَ الطريقَ، وهلا خيرًا من ذلك .

وكذلك الشرط نحو قوله: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا) [٣]، أي: إن فعل المرء خيرًا جزي خيرًا، وإن فعل شرًّا جزي شرًّا؛لأن حرف الشرط يقتضي الفعل مضمرًا أو مظهرًا.

والثاني: تقدير أجزاء الجملة، حيث اضطروا إلى تقدير أجزائها إذا وجدوا في الكلام عاملا وليس له معمول ، قدروا له معموله، وكذا إذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أُعمل أحدهما فيه وقُدِّرَ للآخر ما يعمل فيه، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قُدِّرَ له عامله. وفي النحو تبعا لهذا كثير يمكن أن نجده

(١) ينظر : الخصائص (٣٦١/٢).

(٢) ينظر : اللامات للزجاجي . ص: ٨٣.

(٣) ذكر ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٤٣ أن هذا من قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم أجده في كتب السنة، وإنما هو قول منقول عن العرب، ونصب الآخر(فخيرا وشرا) وجه عن العرب ، والرفعُ أكثرُ وأحسن فى الآخِر؛ لأن ما بعد الفاء حقه الاستئناف. ينظر: الكتاب ٢٥٨/١، والأصول في النحو٢/ ٢٤٨.

في أبواب متفرقة، مثل الابتداء ، والإضافة ، والعطف، والاستثناء ، بل في أبواب هى نتيجة هذا التقدير المحض،وهي الاشتغال والتنازع[١].

ولما كان التقدير خلاف الظاهر، كان من أصوله:

١. أنه ينبغي تقليله مَا أمكن ؛ لِتَقِلَّ مُخَالفَة الأَصْل [٢].

ولهذا كان تقدير البصريين للخبر المحذوف وجوبا في قولهم : (كل رجل وضيعته):(مقرونان ، أو مقترنان) بعد المعطوف "[٣] أولى من تقدير ابن أبي الربيع الربيع : كل رجل مع ضيعته ، وضيعته معه[٤] ؛ لأن ابن أبي الربيع قدّر خبرين محذوفين، فالواو عنده ليست بمعنى (مع)، بل على أصلها من العطف،ثم حُذِفَ من خبر الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، وحُذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، فقالوا : كل رجل وضيعته.

وتقدير الجمهور أوجز من تقدير ابن أبي الربيع ؛لأنهم قدروا خبرا واحدا،فجعلوا الكلام جملة واحدة ، أما تقدير ابن أبي الربيع فجعل الكلام جملتين[٥]. جملتين[٥].

والظاهر يرجح تقدير الجمهور ، أما تقدير ابن أبي الربيع فخلاف الظاهر، ولا دليل عليه ، من أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف من الثاني لدلالة الأول عليه[٦].

---

(١) ينظر : الحذف والتقدير لعلى أبو المكارم. ص: ٢٠٦.

(٢) ينظر : مغني اللبيب . ص: ٨٠٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٨٢/٢، والارتشاف ١٠٩٠/٣.

(٤) ينظر: الكافي ٣٧٠/٢، والبسيط ٥٥٤/١، والارتشاف١٠٩٠/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٥/٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٨٧٦/٢.

٢ . لابدَّ في تقدير المحذوف من قُرْبٍ لفظ المُقَدَّر للمعنى المراد، كما في تقديرهم للمحذوف في قول الشاعر :

ألا رجـــلاً جـــزاهُ اللهُ خيـــراً يَـــدُلُّ علـــى مُحصِّـــلةٍ تَبيـــتُ [١].

فذهب الخليل إلى تقدير فعل محذوف ، تقديره : ألا ترونني رجلا هَذِه صفته، فَحذف الْفِعْل ، مدلولا عَلَيْهِ بِالْمَعْنَى ؛ لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا[٢].وخالف يونس فجعلها لا النافية للجنس مقرونة بهمزة الاستفهام ، ونُوِّنَ اسمُها ضرورة[٣].

ورَدَّ مذهبَه ناظرُ الجيش بأنه خلاف الظاهر ؛ إذ لا ضرورة هنا. وأن قَول الْخَلِيل أولى ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَة فِي إِضْمَار الْفِعْل بِخِلَاف التَّنْوِين. فهو أبعد عن الضرورة ؛ إذ حذفُ الفعل كثير[٤].

وتقدير الخليل لهذا المحذوف (ألا ترونني رجلا) أولى من تقدير بعضهم : إنه مَحْذُوف على شريطة التَّفْسِير، أَي: (أَلا جزى الله رجلا جزاه خيرا)؛ لاستبعاد هذا التقدير من حيث اللفظ والمعنى.

أما اللفظ فإن قوله: (يدل على مُحَصِّلة تبيت)على هذا التأويل صفة لـ(رَجُل)، وقد فُصِلَ بينهما بالجملة المفسرة ، وهي أجنبية.

---

(١) من الوافر،لعمرو بن قِعاس في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢،والمحصلة: المرأة التي تخلص الذهب من شوائبه،والشاهد فيه قوله: "ألا رجلا" حيث جاءت "ألا" للعرض، وهي تختص بالجملة الفعلية، لذا قدروا فعلا محذوفا.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٠٨/٢، والجنى الداني (ص: ٣٨٢)،والمغني (ص: ٩٧).

(٣) ينظر : الكتاب ٣٠٨/٢، الأصول في النحو (١/ ٣٩٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٧١).

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ١٤٥٢/٣.

وأما المعنى ، فهو أنه لم يُرِد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قَصْدُه طلبُه، فنصْبُه على ذلك المعنى يُفسد معنى الطَلَب[١] .

٣ـ أَن يُقَدَّر الشَّيْء فِي مَكَانَهُ الْأَصْلِيّ ؛ لِئَلَّا يُخَالف الأَصْل من جهة الْحَذف ، وَوضع الشَّيْء فِي غير مَحَله ، فَيجب أَن يُقَدَّر الْمُفَسّر فِي نَحْو (زيدا رَأَيْته) مقدما عَلَيْهِ ، وَجوز البيانيون تَقْدِيره مُؤَخرا عَنهُ ، وَقَالُوا : لِأَنَّهُ يُفِيد الِاخْتِصَاص حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ كَمَا توهموا، وَإِنَّمَا يرتكب ذَلِك عِنْد تعذر الأَصْل، أَو عِنْد اقْتِضَاء أَمر معنوي لذَلِك[٢].

وهذه الأصول كلها إنما هي مظاهر تفصيلية للقاعدة التي اعترف بها النحاة وهي أن (التقدير خلاف الأصل)[٣]، و(ما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)[٤].

فإذا احتيج إلى التقدير ، فينبغى أن نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه ، حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به، ومن ثم كان علينا أن نقلل ما أمكن عدد الألفاظ المقدّرة ؛ لأنها لا تقدّر إلا لضرورة ، والضرورة تقدّر بقدرها، وأن نلتزم ترتيب الصياغة المألوف مع المحافظة على نص اللفظ الذي يشير إليه الظاهر ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٤١٣/١، ومغني اللبيب. (ص:٩٨).

(٢) ينظر : مغني اللبيب . ص: ٧٩٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص: ٨٠٢ ،وشرح شذور الذهب. ص: ٥٤٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢، شرح الأشمونى ١/ ١٩٠.

وبهذا يرى النحاة أنهم قد حددوا أسلوب التقدير على نحو يمكن معه أن يقوم بدوره في تأويل النصوص المخالفة للقواعد دون تجنٍّ على النص ، أو خوف على القاعدة[1].

(١) ينظر : الحذف والتقدير لعلى أبو المكارم. ص: ٢٠٨.

المبحث الخامس

مظاهر الحمل على الظاهر

في خَلَدي أن الحمل على الظاهر لا يقتصر على مجرد الوقوف على ظاهر اللفظ ،أو مجرد الاستدلال بظاهر النص في تقرير الأحكام النحوية وترجيحها، وإنما تبدو مظاهر الحمل على الظاهر فيما وراء ذلك ، ومنه:

١. البعد عما فيه تكلف أو تعسّف في التأويل ، أو التقدير ، أو وجوه الإعراب ، أو غير ذلك.

قال الشاطبي: "والحمل على الظاهر أصل يُرجع إليه تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة"(١).

وبخاصة ما يتعلق بتوجيه القراءات القرآنية التي خالف ظاهرها بعض الأحكام النحوية عند فريق من النحويين. ألا ترى أن بعض النحويين خرّجوا قراءة حمزة (والأرحامِ)- بالجر- (٢) على أن الواو للقسم ،وأنها مجرورة بواو القسم(٣)، ذَهَبُوا إِلَى تَخْرِيجِ ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِّ، وَذَهَابًا إِلَى أَنَّ فِي الْقَسَمِ بِهَا تَنْبِيهًا عَلَى صِلَتِهَا وَتَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا، وَأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَكَانٍ(٤).

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٢٣/٥.

(٢) القراءة في: السبعة /٢٢٦ ، ومعاني القراءات ١/ ٢٩٠ ، والحجة /٥٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/٢

(٤) ينظر: البحر المحيط٤٩٩/٣.

وَهَذَا قول يَأْبَاهُ نَظْمُ الْكَلَامِ وَسِرُّهُ، كما يقول ابن عطية[١]، وأن تأويل هذه القراءة على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن فصاحته فلا يلتفت إليه ، كما يقول أبو حيان [٢].

والحمل على الظاهر أولى كما يفهم من قول الصبان:"وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قَسَم الطلب في قوله: واتقوا الله، ورد عليه أن قَسَم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره ، وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام إنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل، كان زيادة في التكلف[٣].

ولا يتوقف التكلف من جهة اللفظ، بل من جهة المعنى أيضا، ألا ترى أنه ضُعِّفَ العطف في قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ[٤].

فَإِن الْعَطف وَإِن حسُن من حَيْثُ اللَّفْظ ، لكنه يُؤَدِّي إِلَى تكلّف فِي المعنى ؛ إِذْ يصير التَّقْدِير كونُوا أَنْتُم وليكونوا هم ، وَذَلِكَ خلاف الْمَقْصُود[٥]؛ لأن مراد الشاعر: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود[٦].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز٢/٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط٣/٤٩٩.

(٣) حاشية الصبان٣/١٧١، وينظر : شرح الكافية للرضي٢/٣٣٦.

(٤) من الوافر، بلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨، والشّاهد فيه: (وبني أبيكم) حيث نصبه بالفعل الّذي قبله – فكونوا – بواسطة الواو، والنصب على المعية أرجح من العطف.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٤٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٦٠، والتصريح ١/٥٣٤.

فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قويّ، لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى.

قال المصرِّح نقلا عن أبي البقاء: "كان ينبغي أن النصب يجب، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله: "أنتم"، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرًا لجاز هنا"(١).

٢ . احترام المسموع ، وتقديمه على غيره من الأصول النحوية.

السماع – في الحمل على الظاهر – مُقدَّم على غيره من الأدلة ، بل إن أدلة النحو الأخرى لا تقوم إلا على السماع،"فإذا عُدِمَ السماع انهدّ ركن القياس"(٢)؛ "لأن القياس آت من وراء السماع(٣).

ولذا إذا صح السماع – كما نُقل عن ابن الضائع–لم يلتفت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب. فإذا ثبت الكلام فأيّ معنى للقياس؟ ! (٤).

وأنك لا تَعتبر القياسَ إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه فاتَّبِع السماعَ واترك القياس. وهذه قاعدة أصولية (٥).

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٤/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٧/٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠٩/٥.

(٤) نقله عنه الشاطبي في المقاصد الشافية ٣٠٩/٥.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٦٣٣/٤.

وقد أصّل ابن جنى ذلك في باب عقده في تعارض القياس والسماع ، فقال:" واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[١].

٣. التوسيع على أهل اللغة ، والتيسير عليهم ، والتنبيه على مرونة اللغة، وذلك لأن إجازة تراكيب –حملا على الظاهر– بضوابط معينة إثراء يتيح للمتكلم اختيار التراكيب التي يريدها ، بعيدا عن مظنة الوقوع في الخطأ.

٤– الاعتناء بما ينقاس ويطرد، فليس معنى الحمل على الظاهر إهمال الأصول المتبعة في القياس ، وعدم التهدّي بأصول العربية ومذاهب العرب، من : القياس على المطرد دون الشاذ، والحمل على الأكثر ، والاحتكام إلى المعايير النحوية ، فليس المقياس ما قالته العرب أيًّا كان ، بل المقياس المعيار المستخرج من تتبع كلام العرب باعتبار الكثير المطرد غالبا ، فهناك شواهد ظاهرها مخالف للمعيار النحوي كالجزم بـ(لن) "[٢]، والنصب بـ(لم)"[٣]، ودخول حرف الجر على الفعل الماضي"[٤]، وغيرها من الشواهد اليتيمة التي لو احتُج بظاهرها لأحدثت نوعا من الاضطراب والتعارض والتناقض بين المعايير النحوية ، فليس كل ظاهر يُحمل عليه ، بل لابد من الاحتكام إلى المعايير النحوية المُجمع عليها ، ومراعاتها في التقعيد، بعيدا عن التكلف والتعسف، وهذا معنى قولهم:"والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه"[٥].

---

(١) الخصائص ١/١٢٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٧٥).

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٦٦).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٩٢).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٨١.

الفصل الثاني

أثر الحمل على الظاهر في الدرس النحوي

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول : من صور الحمل على الظاهر في بنية الكلمة.

المبحث الثاني: من صور الحمل على الظاهر في الأحكام النحوية ، والتراكيب الإعرابية.

المبحث الثالث : من صور الحمل على الظاهر في فهم كلام المتقدمين .

المبحث الأول

من صور الحمل على الظاهر في بنية الكلمة

أولا- الحمل على الظاهر في أصول بعض(الأسماء والأفعال).

١- الحمل على الظاهر في أصل (مَنْجَنُون).

المَنْجَنُون لفظ مؤنث[١]، وهي البَكَرة الَّتي يُستقى بها الماء، أَنشد الأَصمعي لعُمَارَة بْنِ طَارِقٍ:

ومَنْجنُونٍ كالأَتَانِ الفارِقِ[٢].

وقد خَفِيَ أصلُها وتداخل ، فاحتملت أصولا ثلاثة ، لذا تعدد القول في وزنها[٣] ، حتى إن سيبويه تردّد قولُه فيها ، فتارة يذكرها (فَعْلَلُولا) ، ثم يذكر بعد بضعة أسطر أنه (فَنْعَلُول) [٤]، حتى عدّه ابن السراج غلطا وقع في (الكتاب)؛إذ ليس في كلام سيبويه (فَنْعَلُول) ؛ لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل

---

(١) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. ص: ٨٢، وسفر السعادة١/٤٦٧.

(٢) من الرجز ، وقبله: اعْجَلْ بغَرْبٍ مثل غرْبٍ طارِقِ. و الفارِقُ من الإبِل: الَّتِي تشْتَدُّ ثمَّ تُلْقِي ولَدَها من شِدّةِ مَا يَمرّ بهَا من الوَجَع.ينظر: لسان العرب (فصل الميم) ١٣/٤٢٣، وتاج العروس (٢٦/ ٢٨٥)(ف ر ق).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٢، والأصول في النحو ٣/٢١٦-٢١٧، والمنصف ١/١٤٥، وشرح التصريف للثمانيني.ص:٢٥٤، وشرح الملوكي ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠، والممتع الكبير.ص: ١١١، ١٧٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٥٣.

(٤) ينظر: الكتاب٤/٢٩٢.

الكلمة[١]، أو أَنَّ بعضَ رُواةِ الكِتابِ قالَ فيه:(مَنْحَنون) بالحاءِ المُهْمَلَةِ ، فعلَى هَذَا لم يَتَناقَض كَلامُه[٢].

وهذا مما يدل على خفاء بعض أصول الكلمات وتداخلها، وقد كان للحمل على الظاهر أثر في ترجيح أصل على آخر. وفيما يلي بيان ذلك:

للصرفيين في أصل (منجنون) واشتقاقها قولان:

القول الأول: ذهب بعضهم إلى أنّ(مَنْجَنُون) أصولها ثلاثيّة، وتحتمل أصلين:

أحدهما: (م ج ن) ، فيكون وزنها (فَنْعَلُولاً) ، بزيادة النُّون الأولى وتكرير النُّون الآخرة، فهي إذن ثلاثي ملحق بخماسي ، وهو مذهب سيبويه في أحد قوليه[٣].

وإلى ذلك مال جماعة من العلماء، وجعلوا النون الأولى في (مَنْجَنُون) كنون (خَنْدَرِيسٍ) [٤]، وقد قيل: (مَنْجَنِينٌ) كـ(خَنْدَرِيسٍ)، ونون (خَنْدَرِيسٍ) – كما قضوا– زائدة؛ لئلاّ يؤدّي القول بأصالتها إلى ما ليس من أبنيتهم، فوجب –على رأيهم–الحكم بزيادة نون (مَنْجَنِينٍ)،وإذا وجب هذا وجب الحكم بزيادتها في (مَنْجَنُونٍ)[٥].

وحَمْلُها على الأصل الثّلاثيّ (م ج ن) بزيادة النُّون كما في (خَنْدَرِيسٍ) – على هذا القول– وجهٌ مقبول ، لولا ثبوت النُّون في الجمع في قولهم: مَنَاجِينَ[٦]، كما سيأتى.

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٧٠.

(٢) ينظر: تاج العروس ٣٤/٣٧٧.

(٣) ينظر: الكتاب٤/٢٩٢، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٥٤.

(٤) القديم من الحنطة ومن الخمر.لسان العرب(خ ن د رس) (٦/ ٧٣).

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٢، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٥٥.

(٦) ينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (١/٥٨٥).

والآخر: ما ذهب إليه الجوهريّ من أنّها من (ج ن ن) ، فوزنها على مذهبه: (مَنْفَعُول) ، بزيادة الميم والنّون في أوّل الكلمة[١].

وهو بعيد ؛ لوجهين:

أحدهما: أنّ ذلك يؤدّي إلى أن تجتمع في أوّل الكلمة زيادتان ، وذلك لا يكون في اللّغة إلاّ على سبيل النّدرة؛ كـ (إنْقَحْلٍ) [٢]، على زنة (إنْفَعْلٍ) ؛ إذ قد تبيّن أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أوّلها إلَّا الأفعالَ والأسماءَ الجارية عليها، نحو(انطلق واستخرج ، ومُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ)، و"منجنون" ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال.

والآخر: أنَّه لا يُعْلَم في الكلام (مَنْفَعُول) ، فتُحمل هذه عليه[٣].

القول الثاني: مذهب الجمهور ، وعلى رأسهم سيبويه – في أحد قوليه[٤]– أنّها رباعيّة من (م ن ج ن) بأصالة الميم والنون ، فتكون رباعيًّا ملحقاً بالخماسي، ووزنها عندهم (فَعْلَلُول) [٥].

---

(١) الصحاح (ج ن ن) ٢٠٩٥/٥.

(٢) إنْقَحْلٌ–بكسرِ الهمزةِ –كجِرْدَحْلٍ ، أَي : مُسِنٌّ. تاج العروس(ق ح ل) (٣٠/ ٢٣٩).

(٣) ينظر: المنصف ١/ ١٤٦، وشرح المفصل ٥/ ٣٣١، والممتع. ص: ١٧٠.

(٤) يتضح القولان في قوله في الكتاب ٢٩٢/٤.: "ويكون على مثال (فَعْلَلَوَل) وهو قليل، قالوا: منجنون؛ وهو اسم، وحندقوق وهو صفة.ولا نعلم في بنات الأربعة فَعْليولاً، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكن (فَنْعَلَول) وهو اسم، قالوا: منجنون؛ وهو اسم".
ولعلّه كان يميل إلى الأصل الرُّباعيّ بدليل أنه ذكر في موضع آخر أنّ منجنوناً رباعي، بمنزلة: عرطليل (الكتاب٣٠٩/٤). ينظر: تداخل الأصول اللغوية (١/ ٥٨٦).

(٥) ينظر:الأصول في النحو (٣/ ٢١٦)،وشرح التصريف للثمانيني (ص: ٢٥٤)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ٢٥٦)،وشرح المفصل(١٩٨/٤، ٥/ ٣٣٠)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ١١١)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٣٥٥).

وهو الأرجح ؛ بدليل قولهم "مَناجِين" في الجمع، بإثبات النون الأُولى. وهو حجّة سيبويه[١].

فقولهم في الجمع (مناجين) يدل على أصالة النون؛ إذ لو كانت زائدة لقيل: مَجَانِينَ[٢]،إلاّ أن يكون قولهم في الجمع: مَنَاجِينَ على توهّم أصالة النُّون؛ كقولهم: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ؛ فيضعُف الدّليل.

غير أنّ حمله على الظّاهر هو الأولى؛ لأنّه الأكثر؛ ولانعدام الدّليل على أنّها جمعت على توهّم أصالة النُّون[٣].

قال الرضي :" والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني –كما يجيء– إذ لو كان الأول لجاز مناجن"[٤].

وإنما اعْتَبَرَ الصرفيونَ صِحَّةَ كَوْنِ الْمِيمِ فِيهَا أَصلًا لقَوْلِهِمْ في الجمع (مَناجين)؛ لأَن ثبوت النون في الجمع (مَناجين) يَشْهَدُ بِصِحَّةِ كَوْنِ النُّونِ أَصلًا، بِخِلَافِ النُّونِ فِي قَوْلِهِمْ (مَنْجَنِيق) فإنها زَائِدَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ (مَجانيق)، وَإِذَا ثَبَتَ أَن النُّونَ فِي (مَنْجَنُون) أَصل ثَبَتَ أَن الِاسْمَ رُبَاعِيٌّ، وإذا ثَبَتَ أَنه رُبَاعِيٌّ ثَبَتَ أَن الْمِيمَ أَصل، وَاسْتَحَالَ أَن تدخلَ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ مَنْ أَوَّله؛ لأَن الأَسماء الرباعيةَ لَا تَدْخُلُهَا الزِّيَادَةُ مِنْ أَوَّلها، إِلا أَن تَكُونَ مِنَ الأَسماء الْجَارِيَةِ عَلَى أَفعالها، نَحْوَ: (مُدَحْرِج ، ومُقَرْطِس)[٥].

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤.
(٢) ينظر: المنصف(١٤٦/١)، وشرح التصريف للثمانيني (ص: ٢٥٤)، واللباب للعكبري (٢/ ٢٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٣٠)، والممتع الكبير (ص: ١٧٠).
(٣) ينظر: تداخل الأصول اللغوية واثرها في بناء المعجم (٥٨٦/١).
(٤) شرح الشافية (٣٥٤/٢).
(٥) ينظر : لسان العرب(٤٢٤/١٣).

ولمّا انتفت زيادة الميم، ورجَحت أصالة النُّون، ولم يجز زيادتهما معاً، لم يبقَ إلاَّ أن يكونا أصلين؛ على وزن (فَعْلَلُول) بتكرير اللاّم؛ كما في حَنْدَقُوقٍ، وهما ملحقان بعَضْرَفُوط[١].

٢- الحمل على الظاهر في أصالة الهمزة أول الكلمة ، في (أَوْلَق، وأرطى).

من القواعد الصرفية المشهورة أنه إذا وقعت الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول حُكِمَ بزيادتها ، وأكثر ما يُقضى بذلك بالاشتقاق مثل (أحمر وأفضل) وغيرهما من الصفات ؛ لأن ذلك من (الحمرة والفضل)[٢] .

فأما الأسماء التي في أولها همزة ولا يعرف لها اشتقاق ، فيحكم بزيادة الهمزة فيها ؛ حملا على الأكثر ، ولا تجعلْهُ مِنْ نفسِ الحرفِ إلا بثَبَتٍ[٣]، فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق، نحو: (أَفعَى ، وإِشفًى ، وأفكل) [٤]على الأكثر، فقضينا بزيادة الهمزة ، إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على أَصَالَة الْهمزَة من اشتقاق أَو تصريف أَو غير ذَلِك، فإن وُجِدَ دليل ظاهر على أصالتها أُخِذَ بهذا الظاهر ، فَقُدِّمَ على الحمل على الأكثر[٥].

ومن ذلك (أَوْلَق) ، فإنه يحتمل أصلين[٦]:

---

(١) ينظر : المنصف ١٤٦/١، والحندقوق أعجمي : ضرب من النبات. ينظر: (المخصص (٩/٥)، والعَضْرَفُوط: ذكر العَظاء، وهي من دَوابِّ الجِنِّ،(العين (٢/ ٣٤٦).

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٠/٢).

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/٣،والمنصف ١/ ٩٩،والمقاصد الشافية (٨/ ٣٩٠).

(٤) إِشْفى الَّذِي يُخْرِزُ بِه الإسكافي ، والأَفْكَلُ،: الرَّعْدَةُ تَعلو الإنسانَ . ينظر : تاج العروس (٣٨/ ٣٠،٣٨٥/١٨٨(ش ف و. ف ك ل).

(٥) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/٣،واللباب (٢٣١/٢) ، والممتع الكبير(ص: ١٥٧).

(٦) ينظر : الكتاب١٩٥/٣، والأصول في النحو (٢٣٢/٣) ، والمنصف ١١٣/١-١١٦.

الأول: يجوز أن يكون أصله (أَ لَ قَ) ، من تألّق البرق إذا خَفَقَ؛ وذلك أنّ الخفوق ممّا يصحبه الانزعاج والاضطراب، وكذلك الأولق[١]؛ فوزنه (فَوْعَل)، وهو مذهب سيبويه[٢]، وتبعه كثير من النحويين [٣].

الثاني: ويجوز أن يكون أصله (وَلَ قَ) ، فيكون وزنه (أَفْعَل) ، واشتقاقه – حينئذ – من وَلَقَ يَلِق إذا أسرع، ومنه قراءة عائشة– رضي الله عنها–: "إذ تَلِقونَه بألسنتكم"[٤]، وقول الشاعر:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّأمِ تَلِقْ [٥].

ولعلّ أول من ذهب إلى هذا الكسائيّ، وقد سأله مروان بن سعيد المُهَلَّبي في حلقة يونس عن (أولقٍ): ما مثاله من الفعل؟ فقال: (أفعل). فقال له يونس: استحييت لك يا شيخ! [٦].

(١) ينظر : الخصائص ٩/١.

(٢) ينظر : الكتاب١٩٥/٣،

(٣) كالمازني في المنصف ١١٣/١، والزجاج في ما ينصرف ١٥، وابن السراج في الأصول ٢٣٢/٣،وأبي على في التكملة ٢٣٢، وابن جنى في الخصائص ٢٩١/٣، والصيمري في التبصرة ٧٨٩/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٣١٩/٥، والسخاوي في سفر السعادة٩٤/١، والرضي في شرح الشافية ٣٤٣/٢.

(٤) من الآية ١٥ من سورة النور، والقراءة في مختصر شواذ القرآن. ص: ١٠٢.

(٥) من الرجز، للشماخ في ملحق ديوانه. ص: ٤٥٣،ولسان العرب ١٠/ ١٤٥ (زلق)، وبلا نسبة في وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥، والخصائص ١/ ٩، ٣/ ٢٩١؛ وشرح المفصل ٣١٩/٥. والعنس: الناقة القوية، شبِّهت بالصخرة لصلابتها. تلق: تسرع.

(٦) ينظر : المنصف ١١٦/١، والخصائص ٢٩١/٣.

والراجح الأصل الأول ، وأنَّ الأولق همزته أصليَّة ، بزنة (فوعل) ، وأنه من (أَ لَ قَ) ؛ حملا على الظاهر ، كما يقول ابن جني:" والظاهر عندنا من أمر (أولق) أنه (فوعل) من قولهم: أُلِق الرجل، فهو مألوق"(١).

والظاهر الذي يرجّح هذا أنهم استدلّوا على ذلك بقولهم: أُلِقَ الرّجل؛ فهو مألوق -إذا أَصَابَهُ لمَم من الْجُنُون- وهذا ثبَتٌ في كون الهمزة أصلاً، فوجود الهمزة في تصاريف الكلمة دليل على أصالة الهمزة، والاشتقاق – كما يقولون- أقوى الأدلّة،"فثبوت الهمزة في التصاريف دلّ على أصالتها ، فقد عارض دليل الأصالة تصدر الهمزة على ثلاثة بعدها ، فكان مانعا من الحكم بزيادتها"(٢).

كما يقول سيبويه :" وأما (أولقٌ) فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: ألق الرجل وإنما أولقٌ فوعلٌ، ولولا هذا الثَبْت لحمل على الأكثر"(٣).

ويعزز ذلك ابن جني بأننا لم نسمعهم لَفَظُوا بالواو في تصريف (أَوْلَق)، فنقضي بأنه من الواو دون الهمز. فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة ننزل لها عنه إلى غيره، ألا ترى أنا لما سمعناهم يقولون: تَنَبَّأ مُسَيْلمة ،وبَرَأَ الله الخلق- بالهمز-، وقالوا أيضا: عاد يعود. دلنا ذلك على أن (النبي، والبرية، وعيدا) أصلها الهمز والواو، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها(٤).

ولِمُعتَرِضٍ بعدُ أن يَعترض بقوله: إنّه ليس في قولهم: (أُلِقَ) دليل على أصالة الهمزة؛ فقد تكون منقلبة عن الواو المضمومة؛ فيكون أصله (وُلِقَ)، ثمّ قُلبت الواو همزة على حدّ قولهم: (أُزِنَ) و (أُعِدَ) في: (وُزِنَ) و(وُعِدَ)، ويُجعل هذا من

(١) ينظر : الخصائص ٢٩١/٣.

(٢) ينظر :الممتع.ص: ١٥٨-١٥٩،وشرح المفصل٣١٩/٥، وتمهيد القواعد ٤٩٣٢/١٠.

(٣) الكتاب٣٠٨/٤.

(٤) ينظر : المنصف ١١٥/١.

قَبيل البدل اللَّازم، فتكون الواو من (وُلِقَ) لمَّا أُبدلت همزةً لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مُجرى الأصليَّة، فقالوا: مألوقٌ. فلا يكون مجيئها في اسم المفعول حجة في (أُلِقَ)،كَمَا فِي (عيد وأعياد) فَإِن يَاء (عيد) منقلبة عَن وَاو؛ لِأَنَّهُ من (عَاد يعود) ، ثمَّ التزموها فِي الْجمع فَقَالُوا: (أعياد) وَكَذَلِكَ (أرياح) وَكَانَ قِيَاسه (أَرْوَاح وأعواد). إِلَّا أنهم لمّا أَبدلوا الواو ياءً في (عِيد) أَجروا هذه الياء مُجرى الأصليَّة. فَكَذَلِك قالوا: (مألوق).

والجواب أنّ قولهم: (مألوق) دليل أصالة الهمزة؛ فلو كانت الهمزة في (أُلِقَ) منقلبة عن الواو في (وُلِق) لزالت في اسم المفعول لزوال الضّمّة الموجبة للقلب؛ فكان يجب أن يُقال : (مَوْلُوقٌ) كما يقولون: (أُعِدَ) فهو (مَوْعود) ولم يُسمع قولهم: (مَأْعود) ، فلمّا لم نرهم قالوا: (مألوق) ، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في (أُلِقَ) أصليّة غير منقلبة عن واو[1].

وعليه- كما يقول ابن عصفور- فإن الهمزة ينبغي أن يُوقَفَ فيها مع الظاهر، ولا يُدَّعَى أنها مُبدلةٌ من الواو. ولا ينبغي أن يُحمل على باب (عِيد وأعياد)؛ لأنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول: (عِيدٌ وأَعوادٌ). ولم يقولوا "وُلِق" ولا "مَولوقٌ" في موضع من المواضع. فلذلك وَجب حمل (أَولقٍ) على أن همزته أصليَّة[2].

ولولا هذا الدليل الظاهر لَحُمِلَ(أولق) على أنه من (ولق) ؛ حملا على الأكثر من زيادة الهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول؛إذ لا يعدل عن الأكثر- وهو القول بزيادتها- إلا بثَبَت[3].

---

(١) ينظر : المنصف ١١٦/١، والممتع الكبير. ص: ١٥٩.

(٢) ينظر : الممتع الكبير. ص: ١٥٩.

(٣) ينظر : الكتاب ٣٠٨/٤، والأصول في النحو ٢٣٢/٣.

ومثل (أولق) (أرْطى) ، فإنه يحتمل أصلين:

الأول : أن يكون أصله (أَ رَ طَ) ، فالهمزة في أوله أصلية ، والألف في آخره زائدة للإلحاق بـ(جعفر) كـ(عَلْقَى) ، وليست للتّأنيث ، بدليل صرفها، ولو كانت للتأنيث لَمَا نُوِّنَتْ على وجه ، ألا ترى أن مثل (حُبْلى وسَكْرى وجُمادى) لا يُنَوَّنُ أبدًا،وأنهم قالوا: أرْطاة، فألحقوا الألف علامة التأنيث، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث، ألا ترى أنك لا تقول في حبلى: حبلاة، ولا في سكرى: سكراة ، وعلى هذا فلو سُمِّيَ به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث، ووزنها (فَعْلَى) [1].

الثاني: أن يكون الأصل (رَ طِ ىَ)، فالهمزة على هذا زائدة، والألف أصل لقولهم: أديم مَرْطِيٌّ، في لغة صحيحة ، نقلها عنهم أبو عمر الجرميّ والأخفش، فيكون وزنها (أفعل)، فلو سُمِّيَ به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل[2].

وكان ابن مالك يرى أنّ الأصل الأوّل أظهر،؛ لأنّ تصاريفه أكثر؛ فإنّهم قالوا: أرْطيْت الأديم؛ إذا دَبَغْته بالأرْطى، وأرْطَتِ الإبل؛ إذا أكلتِ الأرْطى، أو تأذّت بأكله، وأرْطَتِ الأرض إذا أنبتت الأرْطى[3].

وبقوله أقول ، فالهمزة فيها أصلية ، دل على ذلك التصريف من قولهم : أديم مأروط، فإثبات الهمزة في مأروط ، وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة

---

(١) ينظر : الكتاب٣/٥٩٧، والمقتضب٢/٢٥٩، والأصول في النحو٣/ ٢٣٢، والمنصف ١/٣٦،الممتع الكبير . ص: ١٥٨، وسفر السعادة ١/ ٥٠، وتوجيه اللمع . ص: ٤٦٣.

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٩٩، والمنصف ١/٣٧،١١٨، واللباب للعكبري ٢/ ٢٣٩، والممتع الكبير .ص: ١٥٨،وسفر السعادة١/ ٥١،وتوجيه اللمع ص: ٤٦٣.

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٩.

وزيادة الألف[١].

وهو ما ذهب إليه سيبويه في قوله :"فلو كانت الألف زائدة – يقصد الهمزة– لقلتَ: مَرْطِيٌ"[٢].

ووضحه ابن السراج :"كذلكَ– أي : مثل أولق–: الأَرْطى، لأَنّكَ تقولُ: أَديمٌ مأروطٌ ، ولو كانتِ الألفُ زائدةً قلتَ: مَرطى"[٣].

ولم يحفظ سيبويه مَرْطيّا التي استدل بها الجرمى على الأصل الثاني ، حتى إن كانت واردة فإنها أقل من مأروط، كما قال ابن جني :" ومأروط أكثر في اللغة من مَرْطِيّ"[٤].

٣- الحمل على الظاهر في وزن الخماسي المضعف.

اتفق الصرفيون على أنه إذا تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حُكِمَ فيه بزيادة الضعفين نحو: (صَمَحْمَح ، ودَمَكْمَك) [٥]،واختلفوا في تعيين الزائد في نحو ذلك ، وبناء عليه اختلفوا في وزنه[٦]:

فالبصريون ذهبوا إلى أن الخماسي المضعف (الذي تكرر ثانيه وثالثه) على وزن (فَعَلْعَلَ) ، بتكرير العين واللام ، فـ(صَمَحْمَح) ونحوه بزنة " فَعَلْعَلَ". وأنه أُلحق بـ (فَعَلّلِ) كـ (سَفَرْجَلٍ) [٧].

(١) ينظر : الممتع الكبير في التصريف . ص: ١٥٨.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٤.

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/٣.

(٤) المنصف ١١٨/١، و ينظر :المقاصد الشافية ٤٦٣/٨.

(٥) الصمحمح والدمكمك بمعنى الشديد. لسان العرب ٥١٩/٢، ٢٤/١٠.

(٦) ينظر : الإنصاف م ١١٣. ٦٤٩/٢ ،و توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٣٢).

(٧) ينظر :الكتاب ٤٢٨/٤ ،والمنصف ص: ١٧٦ ،وشرح التصريف للثمانيني.ص: ٢٢٠.

أما الكوفيون- وعُزي للفراء خاصة- فذهبوا إلى أن وزنه أعني: صَمَحْمَحاً (فَعَلَّل) كسفرجل . وذلك أن الأصل في صمحمح ودمكمك : صمحَّح ودمكَّك، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميما، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال، فالزيادة عندهم بتكرير اللام[1].

ولا يجوز أن يكون وزنه "فعلعلا" بتكرير العين- كما يقول البصريون-؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : (صَرْصَر، وسَجْسَج) [2] وزنه (فَعْفَع) لتكرير الفاء فيه؛ فلما بطل أن يكون (صَرْصَر) على (فَعْفَع) بطل أيضا أن يكون (صَمَحْمَح) على (فَعَلْعَل)[3].

والحق أن مذهب الكوفيين يفتقر إلي دليل ، فهو – كما وصفه السيرافي والأنباري – قول لا دليل عليه[4] ، بخلاف مذهب البصريين فإن الدلائل متوافرة على صحته، وفيما يلي الأدلة -التي تجلى فيها الحمل على الظاهر- على ترجيحه:

١- إنما قال البصريون بأن وزنه (فعلعل) استنادا إلى الظاهر؛ إذ الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه؛ فوجب أن يكون وزنه فَعَلْعَلَ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو "ضرَّب وقتَّل" كان وزنه فَعَّل، أو تكرّرت اللام في نحو "احمرَّ واصفرَّ" كان وزنه افعلَّ؛ فكذلك ههنا: لما تكررت العين واللام في نحو "صمحمح ومكمك"

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٧٥/٥، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٨٤)،وشرح الشافية للرضي ٦٣/١، وارتشاف الضرب (١/ ٢٢٧).

(٢) الريح الصَرْصَرّ: شديدة البَرْدِ. لسان العرب (٤/ ٤٥٠)والسجسج : الهواء المعتدل ، يقال : نَهَارُ الْجَنَّةِ سَجْسَجٌ. أي : لا حرّ فيه ولا قَرّ. لسان العرب ٢٩٥/٢.

(٣) ينظر : الإنصاف. ٦٥٢/٢.

(٤) ينظر :شرح كتاب سيبويه ١٧٥/٥، والإنصاف. ٦٥٢/٢.

وجب أن يكون وزنه (فعلعل) لتكرّرهما فيه، هذا حكم الظاهر، فمن ادَّعى قلبًا بقي مرتهنًا بإقامة الدليل[١].

فالزيادة فيه بتكرير حرفين أصلين العين مع اللام. بدليل أنك إذا أردت أن تبني على مثال (صَمَحْمَح) من الضرب ، ومن القتل ، ومن الشرب ، ومن الخروج ، لكررت العين واللام فقلت: (ضَرَبْرَب ، قَتَلْتَل ، شَرَبْرَب ، خَرَجْرَج) وهو من العربية بلا شك ، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف[٢].

٢- ما ذكره الرَّضِيُّ–مما يتصل بالحمل على الظاهر أيضا– أنه يمكن أن يستدلّ للبصريين على تضعيف العين واللام في (صَمَحْمَحٍ) بجمعك إياه على (صمامح)، ولو كان خماسياً كسفرجلٍ– لقلتَ: (صَمَاحِمُ)، لكنهم لم يقولوا: (صماحم) ؛ لِفَقْدِ (فعالع) للاستثقال [٣].

٣- أن الحرف لا يجعل زائدا في الاسم و لا في الفعل؛ حتى يوجد فيه ثلاثة أصول سِوَاهُ، تكون فاء الفعل وعينه ولامه، فإذا جعلنا في (صمحمح) عين الفعل مكررة استقام ولم يفسد ؛ لأنا لم نجعل العين ساقطة ، و(صَرْصَرَ) لا يتحقق فيه ذلك، فلو قيل: إنّ وزنه (فَعْفَعَ) لأدى ذلك إلى إسقاط أحد أصوله الثلاثة، وهو اللام، وذلك لا يجوز؛ بخلاف (صَمَحْمَحً) فإنه وُجد فيه ثلاثة أصول، فلما لم يؤدّ ذلك إلى محظور، وهو إسقاط أحد الأصول الثلاثة جاز أن يكون وزنه (فَعَلْعلا) وهو الظاهر، كما تجعل إحدى الدالين في (اسْوَدَّ) زائدة، ولا تجعل إحداهما زائدة في (رَدَّ) و (مَدَّ).

---

(١) ينظر :الإنصاف. ٦٥٢/٢.

(٢) ينظر :الخصائص ٣٦١/١، والاقتراح في أصول النحو . ص: ٢١٢.

(٣) ينظر : شرح الشافية ٦٣/١، وتمهيد القواعد ٤٩٠٥/١٠.

ولا يطعن في حجة البصريين أنهم خالفوا في المكرر بين (صَرْصَرَ) و(صَمَحْمَحٍ) ، فجعلوا الأول أصلاً، والثاني مكرّراً؛ لأنَّ تلك المخالفة لا مناص من وقوعها، كما في (اسْوَدَّ) و (رَدَّ) ، ولأنها وقعت -أيضاً- للكوفيين؛ حيث لزم على مذهبهم أن يكون نحو: احْقَوْقَفَ الظَّبْيُ، واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ، وما أشبه ذلك على وزن: (افْعَلَّلَ) وليس هذا من أوزان الأفعال، ولم يقولوا به، ولكنهم يقولون: إن وزنه (افْعَوْعَلَ) كما يقول البصريون(١).

وبالجملة ،فإن مذهب البصريين أقوى حجةً، وهو مذهب جمهور الصرفيين من المتقدمين والمتأخرين (٢).

٤- الحمل على الظاهر في جعل أحد المثلين زائدا.

إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يُفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة ، نحو (سِمْسِمٍ) فوزنه (فِعْلِل)؛ لأن أصالة اثنين متيقَّنة ، ولابدّ من ثالث مُكْمِلٍ لأصوله، وليس أحد الباقين أولى من الآخر، فَحُكِم بأصالتهما، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أن هذا القسم لا خلاف فيه(٣).

وإن فُهم المعنى بسقوط ثالثه نحو (لَمْلِم)-أمر من (لَمْلَمْت) بمعنى ضممتُ وجمعتُ - ففيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٥٣/٢.

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٤/٣،وشرح الكتاب للسيرافي ١٧٥/٥، ،والمنصف لابن جني ص: ١٧٦،وشرح التصريف للثمانيني.ص:٢٢٠، والإنصاف ٦٥٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٨٤،والتسهيل . ص: ٢٩٧،وشرح الشافية للرضي ٦٣/١، وارتشاف الضرب ١/ ٢٢٧. وتداخل الأصول اللغوية ١٠٨/١.

(٣) في قوله :وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ.
ينظر :الألفية . ٧٤، وشرح المرادي على الألفية (٣/ ١٥٣١).

الأول : مذهب البصريين أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول ، فوزن (لَمْلِم) : (فَعلِل)، ولا فرق عندهم بين ما يُفهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يُفهم؛ لأن سقوط الثالث لا دليل فيه ، وذلك أن القائل بزيادته يلزمه خروجه عن باب واسع كثير ، هو باب تقارب الألفاظ مع اختلاف موادها ، وذلك أشياء كثيرة نحو (سَبِط وسِبَطر ، ودَمِث ودِمْثَر) ، مع أن الحروف كلها أصول وسقوط الساقط ليس بسقوط في الحقيقة، وإنما تلك مادة أخرى ، فالقول بزيادة الساقط يخرجه عن باب واسع[1].

الثاني: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد ، فتكون اللام الثانية من (لملِم) زائدة، فوزنه على هذا (فعلِل).

ولا يستقيم له ذلك في (دَكْدِك) ؛ لأن الدال ليست من حروف الزيادة[2].

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أُبدل من تضعيف العين، فوزنه (فعّل) ، فأصل(لَمْلَم) على قولهم (لمَّم) بوزن (فعّل)، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء[3].

والظاهر يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ، وهو ما ذهب إليه ابن السراج، وصحّحه الزُبَيدي- صاحب الاستدراك- واختاره بدر الدين بن مالك[4].

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية(٣٤٣/٨).

(٢) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية (٢/ ٩٩٦).

(٣) ينظر هذه المذاهب في : المقاصد الشافية ٣٤٣/٨،وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٥٨٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٣٢) ،وشرح الأشمونى(٤/ ٥٩).

(٤) ينظر مذهب ابن السراج في الاستدراك للزبيدي. ص: ٤٠، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٨، ولم أقف عليه في كتابه الأصول في النحو. وينظر مذهب الزبيدي في كتابه الاستدراك ص:٤٠، ومذهب بدر الدين في شرحه على الألفية. ص:٥٨٨.

فإن مذهب الكوفيين وإن كان يَرِد عليه – كما ذكر الأشموني– أنهم قالوا في مصدره: (فعللة)، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل[١]، لكن الاشتقاق يدل على زيادته ،ألا ترى أن قولك (كَفكَفْتُ) في معنى (كففّت) و(جَلْجَلْتُ) في معنى (جلّلت)، و(لَمْلَمْتُ) في معنى (لممّتُ) و(كَبْكَبْتُ) في معنى (كَبّبْتُ) ، وهذا أولى من جعله ثنائياً مكرّراً، موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف، فلا يعدل إلى القول بأصالته كما يقول البصريون إلا بدليل يخرجه عن هذا الظاهر[٢].

ولهم أن يردوا على حجة البصريين بأن يقولوا : إن الأصل اتحاد المواد في مثل هذا حتى يدل دليل على خلاف ذلك وهو الباب الأوسع والمنقول الأكثر ولا يبلغ باب(سَبِط وسِبَطْر) مبلغه ؛ إذ هو حروف معدودة وإن كثرت، يحصر أكثرها أهل اللغة والتصريف ، بخلاف هذا ، فإنه غير منحصر ، وإذا كان كذلك فقد شمله قانون الزيادة المتقدم الذكر فيكون القول بخلافه خرقا لذلك القانون[٣].

قال الزُّبيدي: "قولهم عندي– يقصد الكوفيين– أولى بالصواب ؛ لاطّراد مقالتهم وصحبة الاشتقاق لمذهبهم، ألا ترى أن قولك (كفكفت) في معنى (كففت) و(جلجلت) في معنى (جللت)"[٤].

٥- التمسك بالظاهر في زيادة هاء(أُمّهَات).

ذهب الجمهور إلى أن الهاء في (أُمّهَات) زائدة ، ووزنه: "فُعْلَهات" ؛ تمسكا بالظاهر من أن الواحدة (أمّ)، فالهمزة فاء، والميم عين، والميم الثانية لام، والمصدر

(١) ينظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ٥٩).
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٥٨٨).
(٣) ينظر : المقاصد الشافية(٣٤٣/٨).
(٤) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية(ص:٤٠).

(الأمومة)، وقد قالوا : (أمّ بيّنةُ الأمومة) ، ولو كانت أصليَّةً لثَبَتَتْ في المصدر والمفرد ، وكذلك قولهم:(أُمّات)،وكل هذا يدل على الزيادة[١].

وقد غلبت "الأُمَّهات" على الأناسيّ، و"الأُمّات" على البهائم، فكأن الهاء زيدت للفرق بين العاقل وغيره ، وَلَو وُضِعَ كلُّ وَاحِدَة فى مَوضِع الأخرى لجَاز، وَلَكِن الوجه مَا ذكرتُ لك ، كما يجوز فى شِعْرٍ أن ترده إلَى الأَصْل، فَتَقول: كل وَاحِدَة مِنْهُمَا أمٌّ ، فَمَا جَازَ من زِيَادَة فى هَذَا أَو حَمْلٍ على الأَصْل فَهُوَ فى الآخر جَائِز، وقد جاءت "الأمهات" منهما جميعاً[٢]، كما في قول القائل:

إِذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّاتِكَا [٣].

وذهب أبو بكر بن السراج إلى جواز أن يكون الهاء أصلا ؛ لقولهم في الواحد: "أمهة"[٤] .

---

(١) ينظر : المقتصب ١٦٩/٣، وإسفار الفصيح للهروي ص: ٥١٣، وأدب الكاتب ٣٤٣، واللباب واللباب للعكبري(٢/ ٢٧٥)، والممتع الكبير (ص: ١٤٩)، وإيجاز التعريف (ص: ١٠١).

(٢) ينظر : المقتصب ١٦٩/٣.

(٣) من المتقارب، لمروان بن الحكم، في شرح التسهيل (١/ ١٠٨) والتذييل والتكميل (٤٤/٢) (٤٤/٢) وشراح شواهد الشافية (٤/ ٣٠٨)، وهمع الهوامع(١/ ٨٧).وقبحن الوجوه:شوّهن وأخزين.وفَرَجْتُ الظلامَ: كشفته.والشاهد فيه: جمع الشاعر بين أمّهات وأمّات في الأناسي والأول كثير والثاني قليل.

(٤) ينظر : الأصول في النحو (٣/ ٣٣٦)، وسر الصناعة ٥٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٢/٥، شرح الشافية للرضي (٤/ ٣٠٢)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٥٤٧).

قال الشاعر:

أُمَّهَتي خِندِفُ والياسُ أَبِي[1].

ويُستدل له على أصالتها أيضا بحكاية الخليل في العين: تأمّهت أمّا[2]، بمعنى: اتخذت أمّا ، فـ(تأمّهت) بيّنٌ أنها (تفعّلت) بمنزلة (تنبّهت)، فتكون (أمّهة) (فعّلة) كـ(أبّهة،وترّهة)، ثم حذفت الهاء، فبقي (أمّ)، ووزنه (فُع)، أو تكون (أمْهة وأمّ) كلٌّ منهما أصل برأسه، من باب (سَبِط وسِبْطَر، ودَمِث ودَمِثر)[3].

وقد صحح ابن جني –وتابعه ابن يعيش– مذهب الجمهور؛ للنقل ، والقياس.

أما النقل فاستدل على زيادة الهاء بما حكاه ثعلب–وحسبك به ثقة– وغيره من الفريقين بحذف الهاء (الأمومة) من قولهم : "أُمٌّ بينةُ الأمومة" بحذف الهاء.وأن ما استند إليه ابن السراج مما حكاه صاحب العين (تأمّهت أُمًّا) بإثبات الهاء لا حجة فيه لانفراد الخليل به ،وكثيرا ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به؛ لكثرة اضطرابه وخلله.

---

(١) من مشطور الرجز، لقصي بن كلاب جد النبي صلي الله عليه وسلم يفتخر بالشجاعة والانتساب، ،. وفي البيت شاهدان:الأول: في قوله: «أمّهتي» دلالة على أصالة الهاء حيث يريد (أمي)، الثاني: في قوله: «والياس» وصل همزة القطع للضرورة.ينظره في: المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٨٥)، والخزانة (٧/ ٣٧٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١ – ٣٠٨).

(٢) لم أقف عليه في معجم العين ، وقد نسب إليه ذلك كثير، ينظر:الممتع الكبير (ص: ١٤٩)، وشرح الشافية للرضي (٤/ ٣٠٢)، وشرح التعريف بضروري التصريف (ص: ٩٦)،وتوضيح المقاصد (٣/ ١٥٤٧) وشرح الأشمونى (٤/ ٧٠)، والتصريح(٢/٦٧٧).

(٣) ينظر: الممتع الكبير (ص: ١٤٩) ، شرح الشافية للرضي(٤/ ٣٠٢)،وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٤٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٠/ ٤٩٤٨).

وإذا كنا أمام روايتين روايةٍ بإثبات الهاء فيما حكاه الخليل ،ورواية بحذفها فيما حكاه ثعلب فقد بقي النظر حاكمًا بين القولين، وقاضيًا بأن زيادة الهاء أولى وأسهل من اعتقاد حذفها من (أُمّات)؛ لأن ما زيد أضعاف ما حُذف، والعملُ على الأكثر لا على الأقلّ. وهذا هو القياس الذي استدلا به[1].

وقد ردّ ابن إياز هذا ، وقوّى مذهب ابن السراج ، وردّ ما استدل به ابن جني لترجيح مذهب الجمهور من النقل بتضعيفه حكاية ما انفرد به الخليل من قولهم (تأمهت أمّا)، بينما استند في القول بزيادتها على ما حكاه ثعلب من قولهم (الأمومة) ، بأنه لا يجوز أن تُعادل رواية الخليل رواية غيره، و(العين) وإن وقع في تصريفه غلط فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه، وفي كتاب (الفصيح) على قلة أوراقه أغلاط كثيرة نبه عليها شارحوه.

وأما قياسه(أن ما زيد فيه أضعاف ما حذف منه) فلا يلزم ؛ لأنه يقول: (أمّ وأمّات) ثلاثيان والهمزة فاء، والميمان عين ولام، و(أمّهة وأمّهات) ثلاثيان والهمزة فاء والعين مضاعفة والهاء لام ، فهو إذًا مما يعتقب عليه لامان: الهاء تارة، والميم أخرى، وهذا له نظائر كـ "سَنة، وعِضة"، يقال : سنهات وسنوات ، وعضهات وعضوات[2].

ويتراءى لي أن الظاهر الذي تمسك به الجمهور –مما سبق ذكره– يقوي زيادة الهاء في "أُمَّهَة" للتكثير أو للفرق بين من يعقل ومن لا يعقل –كما سبق– وأن وزنها "فُعْلَهَة".

(١) ينظر: سر الصناعة ٢١٩/٢، وشرح المفصل ٣٤٣/٥.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف (ص: ٩٧).

كما قال ابن جني : "إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل "أمومة" يقوي زيادة الهاء في "أُمَّهَة" وأن وزنها "فُعْلَهَة"[١].

وأن ما أجازه ابن السراج من أصالة الهاء في (أمهات) خلاف الظاهر ، يدل عليه ما قاله المرادي : فالهاء في (أمهات وأمهة) زائدة؛ لسقوطها في قولهم: أم بينة الأمومة.وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمهة فُعَّلَة نحو أبهة، وقد أجاز ذلك ابن السراج... وضُعِّف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر"[٢].

ويبعده –أيضا– وجهان:

أحدهما : أن الواحد لا هاء فيه ، وهو الأصل.

والثاني :أن الأصل الذي يوجد منه على القول بأصالة الهاء هو (الأَمَهُ) ، وهو النسيان ، ولا معنى له ههنا[٣].

٦- الحمل على الظاهر في وزن (سَيِّد).

اختلف النحويون في وزن(سَيِّدٍ) وما شابهه، كـ (مَيِّتٍ) و(هَيِّن) ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

الأول : ذهب البصريّون إلى أنّه (فَيْعِل) على ظاهر اللّفظ ، والأصل عندهم (سَيْوِدٌ) و (مَيْوِتٌ) و(هَيْوِنٌ)،اجتمعت الواو والياء ، فقلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ، ثمّ أدغمت الياء في الياء[٤].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٢١٦).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٤٧).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٧٥).

(٤) ينظر: الكتاب٤/ ٣٦٥، المقتضب ١/ ١٢٥، والتكملة (ص ٢٦٠)، والمنصف (١٥/٢)،والإنصاف، ٢/ ٦٥٦،وشرح المفصل(٥/ ٤٣٨)، وشرح الشافية للرضي، ١٥٢/٣.

الثاني: ذهب الكوفيّون- ونُسب للفراء وحده- إلى أنّ وزنها في الأصل (فَعِيل) ، وأصله: (سَوِيدٌ) و (مَوِيتٌ) و(هَوِينٌ) ، وحداهم على ذلك أنّهم وجدوا (فَعِيْلاً) في كلام العرب؛ ولم يجدوا (فَيْعِلا) [1].

ولمّا كان هذا هو الأصل – على مذهبهم – قالوا: إنّ العين أعلّت فيه؛ كما أعلّت في (سَادَ يَسُودُ) و (مَاتَ يَمُوتُ) ، فقدّمت الياء السّاكنة على الواو؛ فانقلبت الواو ياء؛ وأدغمت؛ على القاعدة المشهورة في باب الإعلال[2].

ويردّه أن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح، لأن ياء (فعيل) لا تُقَدّم على عينه في شيء من الصحيح، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله الصحيح[3].

الثالث: ذهب البغداديّون- ونُسب إلى الرؤاسي[4]- إلى أنّ وزنها (فَيْعَل)، على قياس الاسم الصّحيح من ذلك، ثمّ غُيِّرَ على غير قياس، فَكُسِرَت العين ، على حدّ قولهم في النَّسبِ إلى بَصرة: "بِصرِيّ"، فكسروا الباء، والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَيْعِلٌ" في الصحيح مكسورَ العين، بل يكون مفتوحَها، نحو: صَيرَف وصَيقَل[5].

---

(١) ينظر: رسالة الملائكة.ص: ١٦٩، والإنصاف ٦٥٦/٢، والممتع الكبير. ص: ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٤/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٥٦/٢، وتداخل الأصول اللغوية٧٥٧/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦٥٦/٢، والممتع الكبير. ص: ٣٢٢.

(٤) ينظر: رسالة الملائكة. ص:١٦٩.

(٥) ينظر: الممتع . ص:٣٢٢، و شرح الملوكي . ص ٤٦٤،والمساعد ٤٢/٤.

وهذا لا يلزم؛ لأنّ المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنّه نوعٌ على انفراده ، ولو أرادوا بـ "ميّت، وسيد" "فَيْعَل" بالفتح، لأبقوه على الفتح، فقالوا: "ميَّتٌ وسيد" بالفتح، كما قالوا: "هَيَّبانٌ"، و"تَيَّحانٌ"[1] – بالفتح– حين أرادوا "فَيْعَلان"[2].

وأيضًا فإنه لو كان كتغيير (بِصريّ) لم يطَّرد، فاطِّرادُه في مثل (سَيِّد ، ومَيِّت، ولَيِّن ، وهَيِّن ، وبَيِّن) دليلٌ على بطلان ما ذهبوا إليه[3].

وبهذا يتبين أن مذهب البصريّين أقوى المذاهب الثّلاثة؛ لقربه لظاهر اللّفظ، وبعده عن التكلّف؛ ولأنّه لا يعدل عن الظّاهر إلاّ بدليل. ولا يطعن في مذهبهم انعدام النّظير؛ لأنّ المعتلّ يختصّ بأبنية ليست للصّحيح؛ كـ(فُعَلَة)–بضم الفاء– في جمع فَاعِلٍ؛ كـ"قُضاةٍ"، و"رُماةٍ"، و"غُزاةٍ"، و"دُعاةٍ" في جمع "قاضٍ"، و"رامٍ"، و"غازٍ"، و"داعٍ" ، والصحيح يأتى على (فَعَلة)– بفتح الفاء– كـ(ظالم وظَلَمة وكافر وكَفرة)، واختصاصِه أيضًا بـ "فَيعُلُولَةَ"، نحو: "كَيْنُونَةٍ"، و"قَيْدُودَةٍ".

وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل (سيّد وهيّن وميّت) على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره[4].

ال ابن عصفور :" وقد بيَّنَّا أنَّ المعتلَّ ينفرد بالبناء ، لا يكون للصحيح، فينبغي أن يُبقَى في (سَيِّد) وبابه على الظاهر من أنَّه "فَيْعِلٌ"[5].

---

(١) الهَيَّبَان : الجبان الذي يهاب ، والتَّيَّحان: المتعرّض لكل مَكرُمة أو أمر شديد.ينظر : تاج العروس (هـ ي ب) ٤٠٩/٤ (ت و ح) ٦/ ٣٣٠.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٥٥/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٦/٤، وشرحه للسيرافي (٥/ ٢٧٤)، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٣٦٣)،والإنصاف (٢/ ٦٦٠)،وشرح المفصل ٤٧١/٥،وشرح الشافية ١٥٣/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ٦٥٦/٢،٦٥٨، وتداخل الأصول اللغوية٧٥٧/٢.

(٥) الممتع الكبير. ص: ٣٢٢.

٧- الحمل على الظاهر في أصل (أَرْوَى).

اختلف الصرفيون في وزن (أروى) ، بناء على خلافهم في أصلها ، على قولين:

أولهما : أن يكون الأصل (أ ر و) ، ولامه واوا ؛ حملا على الظاهر، فوزنها (فَعْلَى)، وتكون الألف فيه للتّأنيث عند منعه من الصّرف، وهذا مذهب الأخفش[١].

ووافقه في هذا ابن دريد حيث جعلها في (أ ر و) [٢] ، ورجّحه ابن جني في- الخصائص- حين نقل هذا في باب الحمل على الظاهر، فقال: " وذكر محمد بن الحسن- يقصد ابن دريد-" أروى" في باب "أ ر و" ، فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو ، وما يُؤْمِنه أن تكون ياء فتكون من باب التقوى والرعوى؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر ، وهو القول"[٣].

وعلى هذا الأصل قالوا في تصغيرها: (أُرَيّة)، ولم يجُز فيها: (أُرَيْوِيّة)؛ لأنّ اللّام واو؛ كما لا يجوز في (غَزْوة) (غُزَيْوَة)[٤].

ثانيهما: أن يكون أصلها من باب(ر و ى) ولامه ياءً ، وهو مذهب سيبويه[٥].

ووزن(أروى) على هذا (أفعل)، ومنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وعليه يجوز في تصغيره على هذا الأصل وجهان:

أحدهما : (أُرَيّة) مثل (أُسَيّد) .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/٢٨٤،التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٣٢١).

(٢) ينظر : الجمهرة١/٢٣٦(أ ر و).

(٣) الخصائص١/٢٥٥.

(٤) ينظر:التعليقةلأبي على٣/٣٢٢،والبغداديات ١٢٨، وتداخل الأصول اللغوية ١/٤٣١.

(٥) ينظر:الكتاب٣/٤٦٩،وشرحه للسيرافي ٤/٢٠٧،والتعليقة٣/٣٢١، والبغداديات ١٢٧.

وثانيهما: (أُرَيْوِيَة) ، على حدّ من قال بالتصحيح: (أُسَيْوِد) [١].

ويتراءى لي أن هذا الأصل – أعني (ر وى) هو الرّاجح في (أَرْوَى) ، وهو ما رجحه ابن جني في – سر الصناعة–تبعا لشيخه الفارسيّ ؛ بناء على أن (أفعل) في اللغة أكثر من (فَعْلى) ؛ لأن الهمزة إذا وقعت أولا في كلمة على أربعة أحرف وجأب أن يُحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصل كما قام في (أولق) [٢]، فحملُه على الأكثر أفضل ، ولا يخرج عن الأكثر إلي الأقل إلا بِثَبَت، وهو ما نَفْتقِده في (أَرْوَى).

كما قال ابن جني :" واعلم أنك إذا حصّلت حرفين أصليين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف ، فاقض بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنا اختبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثبتًا تترك هذه القضية إليه؛ وذلك نحو (موسى، وأروى، وأفعى)، ومثالهما مُفْعَل، وأفعل، وذلك أن مُفعلًا في الكلام أكثر من فَعلى، وأفعل أكثر من فَعلى"[٣].

٨- الحمل على الظاهر في أصل (سِيْد).

اختلف الصرفيون في أصل (سيد)– بكسر السين وتخفيف الياء– فبعضهم يري أنه من (س ود) ، وهو قول أكثر أئمة التَّصريف ، كما صرح الزبيدي[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب٢/٢٨٤،التعليقة (٣/ ٣٢١–٣٢٢)، والبغداديات ١٢٧–١٢٨..

(٢) ينظر: البغداديات ١٢٧–١٢٨، وسر الصناعة ٤٢٨/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٤٢٨/١.

(٤) ينظر : تاج العروس ٢٢٩/٨(س و د).

وحَمَلَه سيبويه على أنه من (س ي د) ، وهذا ما ذكره في كتابه في باب تحقير ما ثانيه ياء ألفاظاً من الأسماء، منها: (بَيْت) و (شَيْخ) و (سِيْد)[1].

والذي حَمَلَ سِيبَوَيْهِ على أَن يجعل عَينَه ياء، فَقَالَ فِي تحقيرِهِ: (سُيَيْد) كـ(ذُيَيْل) أَنَّ عينَ الفِعْلِ لَا يُنْكَرُ أَن تكون يَاء، وَقد وُجِدت فِي (سِيدٍ) ياءٌ، فَهِيَ على ظاهِرِ أَمْرِهَا إِلى أَن يَرِدَ مَا يَسْتَنْزِلُ عَن باديءِ حالِها[2].

وقد نافح عن هذا الرأي ابن حني ، فذكره في باب ما يحمل على الظَّاهر؛ وإن أمكن أن يكون المراد غيره، واستدلّ فيه برأي سيبويه؛ لأنَّ عين الفعل لا تمتنع أن تكون ياءً.

بل أطال الحديثَ في هذه المسألة وقلّب الرّأي في شتّى جوانبها، ولم يكد يترك لمعترضٍ حجَّةً يمكن أن يحتجّ بها على بطلان الياء إلاَّ ردَّ عليها.

فمن ذلك أنَّه توهَّم اعتراضاً بأنَّه لا يُعرف في كلام العرب تركيب (س ي د) فهلاَّ حُملت الكلمة على (س ود) مما عَيْنُه من هذا اللفظ واوٌ وهو السَّوادُ والسُّودُ ، وهو موجود.

فردَّ بأنَّ ذلك لا يمنع حملها على (س ي د) وإن انفردت في بابها، واستدلَّ بأنَّ سيبويه أثبت بعض النَّوادر؛ كإثباته في الكلام: فَعُلْتَ تَفْعَلُ؛ وهو: كُدْتَ تَكَادُ[3]؛ ولم يذكر له نظيراً، وإثباته بـ (إِنْقَحْلٍ) بابَ (إنفَعْلٍ) وإن لم يُحكَ غيره[4]، وإثباته بـ

(١) الكتاب ٤٨١/٣،وفي طبعة هارون أنَّه (سَيِّد) بفتح السّين وتضعيف الياء؛ وهو سهو أو تصحيف، وكذا في طبعة بولاق (١٣٦/٢) وصواب ذلك أنّه (سِيْد) . ينظر: الخصائص٢٥١/١، واللسان (س ي د) ٢٣٢/٣، وتداخل الأصول اللغوية٣٢٤/١.

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٥٦٧)، ولسان العرب (٣/ ٢٣٢).

(٣) ينظر : الكتاب ٤٠/٤،٣٤٣.

(٤) ينظر : الكتاب ٢٧١/٤.

(سُخَاخِين) – وهو الحار– (فُعَاعيلاً) ولا يعلم غيره[1]. وهذا يَدُلُّ على قُوّةِ الظاهرِ عندهم وأنه إذا كان مما تحْتَمِلُه القِسْمةُ وتَنْتَظِمُه القَضِيّةُ حُكِمَ به وصار أصْلاً على بابِه.

وتوهَّم أنَّ معترِضاً قال: إنَّ كثرة وقوع عين الفعل واواً تقود إلى الحُكْم بأنَّه من (س ود).

فردَّ بأنَّه إنَّما يُحكم بذلك مع عدم الظَّاهر، فأمَّا هذا والظَّاهر معنا فلا يليق بنا العدول عنه، أمّا إذا جانبنا الظَّاهر احتجنا إلى العدول والحكم بالأليق والحملِ على الأكثر؛ وذاك إن كانت العين ألفاً مجهولةً، فحينئذٍ تُحمل على أوسع البابين[2].

ويبدو أنَّ ما احتجّ به ابن جني من اليسير إضعافه، فأمَّا الظّاهر الّذي احتجّ به وأدار القول عليه، فإنَّه لا يُسلَّم به؛ فأيُّ ظاهر والسِّين مكسورة؟ فالياء في (السِّيْدِ) بمنزلة الياء في (القِيْلِ) من: القول، و(العِيْدِ) من: العَوْدَةِ. نعم يُسلَّم بالظَّاهر لو كانت السِّين مفتوحة؛ وهو ما لم يرد فيها.

أمَّا احتجاجه بما أثبته سيبويه من الآحاد والمفاريد فإنَّه أثبته خلافاً لنهجه العامِّ والنَّهجِ المأخوذ به في تقعيد الأبنية عند علماء العربيّة.

ولو أُخذ بهذا المنهج لما قيل: (ليس في كلام العرب من الأبنية إلاّ كذا)، ولبطل الاستدلال بعدم النّظير[3].

لكن سيظل الحمل على الظاهر دليلا قويا يُحتكم إليه وإن أمكن أن يكون المراد غيره ،وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يُحكم به حتى يوجد له نظير[1].

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/٢٥٤.

(٢) ينظر : الخصائص ١/٢٥١-٢٥٣.

(٣) ينظر : تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (١/ ٣٢٦).

ثانيا- الحمل على الظاهر في أصول بعض حروف المعاني.

١- في بساطة (لن).

اختلف النحويون في أصل(لن) على أقوال ثلاثة :

الأول : مذهب الخليل- في إحدى الروايتين عنه[٢] أنها مركبة من"لا" و"أنْ"، ثم خُفِّفَتْ فحُذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثم حُذف الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون بعدها، فصار اللفظ "لن"[٣].

الثاني : مذهب الفراء أن أصلها (لا) النافية، أبدل من ألفها نونا؛ لأن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو (لَنَسْفَعًا)[٤] تبدل الألف نونا في (لا) [٥].

الثالث : مذهب سيبويه والجمهور أنها حرف مفرد بسيط ،غير مركب[٦]، وهو الصحيح[٧].

وقد استند سيبويه في حكمه هذا- كما ذكر ابن يعيش- بالحمل على ظاهر اللفظ ؛ إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحو: "أنْ"، و"لَمْ"، و"أم".

---

(١) ينظر : الخصائص ٢٥٢/١.

(٢) ينظر : الكتاب ٥/٣، وشرح المفصل٢٢٦/٤، والجنى الداني . ص:٢٧١.

(٣) الرواية الثانية عن الخليل -نقلها الزمخشري في الكشاف- أنها حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل. ينظر: الكشاف١٠١/١-١٠٢.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٥) ينظر: رصف المباني . ص: ٣٥٥، والجنى الداني. ص:٢٧٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٥/٣،وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٣)،وتمهيد القواعد (٨/ ٤١٤٠).

(٧) ينظر: رصف المباني . ص: ٣٥٥.

ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلاً، أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه ؛ عملًا بالظاهر، على أن يوجَد ما يستنزلنا عنه"[1].

كما أن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يُدّعى إلا بدليل قاطع يُخرجه عن هذا الظاهر ، فالظاهر لا يُعدل عنه عن غيره إلا بدليل ، والحرفُ إذا كان مجموعُه يدلّ على معنى، فإذا لم يدلّ دليل على التركيب؛ وجب أن يُعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل[2].

كما أن الأصل في الحروف أن لا يُحكم عليها بالتركيب ؛ لأن التركيب وغيره من ضروب التغيير تصرّفٌ، وباب التصرف الأفعال، والأسماء محمولة عليها فيه.ومتى أمكن حمل الكلمة – على الإطلاق، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً– على الأفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ[3].

ومما يَرُدُّ مذهب الخليل أيضا – كما ذكر سيبويه–بأنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو (زيدا لن أضرب) كما لم يجز"زيدًا لا أن أضربَ"؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، فمن باب أولى ألا يتقدم معمولها ، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب[4].

أما مذهب الفراء فقد ردّه ابن يعيش بأنه خلاف الظاهر، ونوعٌ من علم الغَيب، ولا يدري كيف اطّلع الفراء على ذلك(أن الأصل في "لن"، و"لم"، "لا"، وإنّما

(١) ينظر: شرح المفصل ٣٨/٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٢٦/٤، ورصف المباني. ص:٣٥٥.

(٣) ينظر: المرتجل في النحو لابن الخشاب. ص: ٢٠٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٥/٣،والأصول في النحو (٢/ ١٤٧)، وعلل النحو (ص: ١٩٢).

أبدل من ألفِ "لا" النون في "لَن"، والميم في "لَمْ")، إذ ذلك شيء لا يُطلع عليه إلَّا بنَصّ من الواضع[1].

ويرده أيضا أن الغرض من الإبدال التخفيف وفي إبدال النون ألفا خروج من الثقل إلى الخفة؛ لأن النون مقطع والألف صوت ، والصوت أخف من المقطع، بخلاف العكس – أعني إبدال الألف نونا– كما يقول الفراء في (لن)؛ لأن فيه خروجا من الخفة إلى الثقل ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أن هذا البدل مختص بالوقف ، و(لن) مستعملة في الوقف والوصل ، فلا منافرة بينهما ولا علة جامعة ، فبطل القياس[2].

٢- إذن.

والحال مثلها في (إذن)، فقد اختلف النحويون أيضا في أصلها:

فذهب الخليل في أحد أقواله –فيما حَكى عنه غيرُ سيبويه– إلى أنها حرف مركب من "إذ" و"أن"، وغَلَبَ عليها حُكْمُ الحرفية، ونُقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حُذفت ، والتُزم هذا النقل[3].

وبناء على هذا كان الخليل يرى– فيما حكى عنه أبو عبيدة– أن النصب بإضمار (أن) بعدها[4].

وممّن ذهب إلى القول بتركيبها بعض الكوفيين[1]، وابن مالك[2] ، إلا أنهم يرون أن النصب بـ(أن) المنطوق بها ،ولا حاجة إلى إضمار (أن) ، لِمَا فيه من التكلف ، كما يقول ابن مالك:" والقول بأن إذن مركبة من: إذ وأنْ أسهل منه"[3].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/٢٢٦.

(٢) ينظر: رصف المباني . ص: ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٢، والجنى الداني . ص: ٣٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/١٦، ورصف المباني . ص: ١٥٦، والجنى الداني . ص: ٣٦٣.

وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة ، لا مركبة من (إذ وأن) ، أو (إذا وأن)، والنصب بها بنفسها[٤].

وهو الراجح ، حملا على الظاهر ؛ بناء على أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدَّعَى التركيب إلا بدليل قاطع.

كما أنها لو كانت مركبة من "إذ" و"أن" ، لكانت ناصبة على كل حال، تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في بعض المواضع المذكورة دليل على عدم التركيب[٥].

٣- الحمل على الظاهر في تعيين المعرِّف(أل).

للنحاة في تعيين المعرِّف (أل) ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأداة هي اللام وحدها. ونسب ابن مالك ذلك للمتأخرين ، وأن من عبَّر عنها بالألف واللام تاركٌ لما هو أولى ، وكذا المعبِّر عنها بـ"أل"[٦].

(١) ينظر: رصف المباني . ص: ١٥٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل٤/٢٠.

(٣) شرح التسهيل٤/٢٠.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/١٢، ورصف المباني . ص:١٥٧، والجنى الداني. ص: ٣٦٣.

(٥) ينظر : رصف المباني . ص:١٥٧.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٥٣-٢٥٤، والتذييل والتكميل ٣/٢١٧

الثاني: أن المعرِّف (أل) برمّتها ، والألف أصلية لا زائدة ، وهو مذهب الخليل[١]، ورجحه ابن مالك[٢] .

ومن ثَمَّ كانت همزتها قطعًا كهمزة (أم ، وأن، وأو) لكن التُزم حذفُها تخفيفا إذا لم يُبدأ بها ولم تَل همزة استفهام، كما التزم أكثر العرب حذْفَ عين المضارع والأمر من (رأى)، وحذف فاء الأمر من (أخذ ، وأكل)، وهمزة (أمّ) في: (ويْلمّه)[٣].

الثالث: أن المعرِّف (أل) برمتها ، والألف زائدة لا أصلية ، وهو مذهب سيبويه. وهمزتها همزة وصل فُتِحَت مع أنّ أصلَها الكسرُ؛ لكثرة استعمال اللام[٤].

وسيبويه مع حُكْمِه بزيادتها يَعتَدُّ بها ، كاعتداده بهمزة (اسْتَمَعَ) ونحوه، فلا يعد (اسْتَمَعَ) رباعياً ، بحيث يضم أول مضارعه كالرباعي ؛ اعتدادا بهمزته وإن كانت همزةَ وصلٍ زائدة. وكذا لا تُعَدُّ أداة التعريف اللام وحدها، مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة[٥].

وقد رُجِّحّ مذهب سيبويه؛ حملا على ظاهر اللفظ ، وهذا ما ذكره المرادي، قال بعد أن ذكر مذهب سيبويه :" وهذا أقرب المذاهب إلى الصواب وقوفا مع ظاهر اللفظ[٦].

وكذا استند أبو حيان إلى الظاهر في ترجيح هذا ، حيث اعترض على جعل همزتها قطعا ، التُزم حذفها تخفيفاً، على مذهب الخليل ، بأن همزة القطع

---

(١) ينظر : الكتاب٣/٣٢٤، وسر صناعة الإعراب١/٣٣٣،والتذييل والتكميل٣/٢١٧.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٥٤، والتذييل والتكميل٣/٢١٧.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٥٤، والتذييل والتكميل٣/٢١٧.

(٤) ينظر : الكتاب٤/٢٢٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٧

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٥٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٥.

(٦) الجنى الداني . ص: ١٩٣.

لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل، وإذا كان كذلك فالذي ينبغي أن يُذهَب إليه إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدل عن الظاهر إلا لمرجّح قويّ يدل على خلاف الظاهر. وهذه الهمزة الظاهر أنها همزة وصل، وحكمها حكم همزات الوصل في غير "أل" ، وأمّا أنها تَقطع ابتداء فهذا من ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصاً بهمزة "أل" بل كل همزة وصل إذا ابتدئ بها قُطعت[1].

٤- حرف الاستقبال (السين).

والحال أيضا في حرف الاستقبال (السين)، وهل هو أصل بنفسه ، كما يقول البصريون ، أو أنه مقتطع من (سوف) ، كما يقول الكوفيون؟[2].

والراجح مذهب البصريين أن السين حرف استقبال قائم بنفسه ، مختص بالفعل المضارع كجزء منه ، ولذلك لم يكن عاملا، فلا يصح أن يفصل بينه وبين فعله، وليس مقتطعا من (سوف) ؛ حملا على الظاهر ؛ إذ الاقتطاع دعوى بلا برهان فلا يلتفت إليها.

ولا يحتج عليه بحذفهم الفاء في (فسو تجدون) من قبيل أنه يمكن الجمع بين حذف الفاء والواو، لأن حذف الفاء هنا ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما

(١) ينظر: التذييل والتكميل٣/٢٢٦.

(٢) ينظر: الإنصاف.م٩٢. ٢/٦٤٦، ورصف المباني. ص:٤٥٩-٤٦٠، والجنى الداني. ص:٥٩-٦٠.

حذفوا في (المنا) من (المنازل)[1]، أو أنه تخفيف لكثرة الاستعمال. والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعل أصلًا لمحلّ الخلاف.

وإن وُجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس؛ فلا يُجعل أصلا يقاس عليه ؛ إذ التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال ، وأما الحرف فليس أصلا في نفسه فلا يُتصرف فيه تصرفَّ الأسماء[2].

(١) كقول لبيد في (ديوانه ١٣٨): دَرَس الَمنا بمتالعٍ فأبانِ. ينظر: الخصائص١/٨٢ ، وهمع الهوامع(٣/ ٢٧٤)، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين (ص: ٤١٤).

(٢) ينظر:رصف المباني. ص:٤٦٠-٤٦١.

المبحث الثاني

من صور الحمل على الظاهر في الأحكام النحوية والتراكيب الإعرابية

أولا- الحمل على الظاهر في الأحكام النحوية بين البصريين والكوفيين.

أقربُ ما يكون أخذا بالظاهر واعتمادا عليه ، دون قيود لهذا الظاهر أو ضوابط من حيث الكمّ أو الكيف- الكوفيون ؛ لأنهم يرون -كما اشتُهر عنهم- أن القياس إنما يكون على ما سُمع من العرب، وصحّ أنه لغة ، سواءً قلّ أو كثُر ؛لأن القياس إنما استنبط من كلامهم ، حملهم على مسلكهم هذا احترامهم لكل ما ورد مسموعا من العرب وكفي- إذ يهون على الكوفي نقض أصلا من أصوله ولا يهون عليه اطراح المسموع- والتيسير للناس أن يستعملوا استعمالاتهم على مقتضى ما أُثر عنهم. فلا ضير على القائل متى حاكى أيَّ استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة فهى ذات السلطان عليها دون العكس، هذا مع الترخص بالقياس على مقتضى الرأى إذا فُقِدَ الشاهد، وما كان ذلك من الكوفى إلا تأثرا بنزعته الطبعية[1].

أمّا البصريون فلأنهم استقروا كلام العرب وعرفوا أحواله، وضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها- بعد التحرى من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم- إحدى طريقتين[2]:

(١) ينظر : نشأة النحو للشيخ طنطاوي. ص: ١٤٩.

(٢) ينظر : من تاريخ النحو للافغاني. ص:٧٠.

-إما يتأولوها حتى تنطبق على القاعدة.

-وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها. حتى لا تضطرب الأصول وتختلط ، كما يقول ابن السراج : "لو أخذنا بالقليل النادر اختلطت الفروع بالأصول والتبست الصناعة"(١).

وكان من نتيجة ذلك التباين بين المنهجين أن ما كثُر من الأمور الأربعة التى تخلّفت عن القياس عند البصريين حسب المقتضيات ، من التأويل، والشذوذ، والاضطرار، والاستنكار، قد قَلَّت عند الكوفيين؛ لاعتدادهم التامّ بالسماع وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر(٢).

ولست أنكر أن للكوفيين مواقف حملوا النص فيها على غير ظاهره ، ولكنها تبدو قليلة إذا قورنت بتلك التي عند البصريين،" فلا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه..." (٣).

ومن أهم هذه المواقف التي خالف الكوفيون فيها الظاهر ، فجنحوا فيها إلى التأويل وصَرْفِ النص على ظاهره، بينما حمله البصريون على الظاهر، ما يلي:

١- النصب في خبر (ما) الحجازية.

المنصوب بعد (ما) في نحو قولك : (ما زيد قائما) ، وقوله تعالى:"مَا هَذَا بَشَرًا" (٤)، وقوله:"مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ"(٥) خبر (ما) الحجازية عند البصريين ، والعامل فيه (ما) ، وهو الظاهر.

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٨٦،وينظر:التذييل والتكميل١/ ٣١٥، والهمع١/ ١٥٢.

(٢) ينظر : نشأة النحو. ص: ١٥٠.

(٣) ينظر : مدرسة الكوفة . للمخزومي . ص : ٢٨٧.

(٤) من الآية٣١ من سورة يوسف.

(٥) من الآية٢ من سورة المجادلة.

وعند الكوفيين محمول على حذف الباء ، فهو منصوب على نزع الخافض، فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق إلا بالباء[١].

وإنما لم تعمل في الخبر عندهم ؛لأنها حرف غير مختص،وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شَبَّهُوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شَبَهٌ ضعيف ،فلم يَقْوَ على العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبًا بـ(ما)، ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض[٢].

وهو تكلّف غير مُرْضٍ ؛ لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينتصب الاسمُ بعده إذا كان الجارُّ والمجرورُ في موضع نصب، فإذا سقط الخافض وَصَل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنَصَبَه، لا سيما أن حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد دَخَلَ فضلةً مؤكِّدةً ، وما هذا سبيله لا يُجعل مقدَّمًا في الرتبة حتى يقال : لمّا حُذِفَ انتصب ، بل النصب هنا قبل الجر، وهو بالعامل المذكور ، لا بسقوط الخافض[٣].

٢- تقدير (كان) فيما ظاهره النصب على الحال ، على أنه خبرها.

ومن ذلك قوله تعالى :" فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ"[٤]، فالظاهر في (فئتين) أن يكون منصوبا على الحال من (لكم)، والعامل فيها ما في الجار والمجرور من الاستقرار ؛ لأنه في موضع الخبر لـ(ما) الاستفهامية ، وذلك أنه كانت طائفة من المسلمين تكفرهم، وطائفة لا تكفرهم، فقال الله تعالى: "فَمَا لَكُمْ فِي

(١) ينظر : الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤ ،والإنصاف ١٣٤/١، والتبيين. ص:٣٢٣.

(٢) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين. ص:٣٢٥.

(٣) ينظر :شرح المفصل ٢٦٨/١، والتبيين. ص:٣٢٥.

(٤) من الآية ٨٨ من سورة النساء.

المُنَـافِقِينَ فِئَتَـيْنِ" ، أي: أيّ شـيء لكـم فـي الاخـتلاف فـي أمـرهم فـي حـال كـونهم فئتين(١).

ومثلُه: "فَمَا لَهُمْ عَنِ التذكرة مُعْرِضِينَ"(٢)،وهذه الحال لازمـةٌ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها، وهذا مذهبُ البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب(٣).

أما مذهب الكوفيين فنصبه على أنه خبر «كان» مضمرةً، والتقدير: ما لكم في المنافقين كنتم فئتين(٤).

ولا مُحْوِجَ لهذا التكلف ، ويدلُّ على كونه حالاً التزامُ مجيئه في هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في «ضربي زيداً قائماً» : إن «قائماً» لا يجوز نصبُه على خبر «كان» المقدرة، بل على الحال ؛ لالتزامِ تنكيره(٥).

وقيل: إن الكوفيين يجعلون المنصوب خبرا لـ(ما لكم) ، أى : أن(ما لك) وما أشبهها، كـ(ما بالك قائما، وما شأنك قائما)تنصب كما تنصب(كان وظن)؛لأنهن نواقص فِي المعنى وإن ظننت أنهن تامات، وأجازوا إدخال الألف واللام فيه. وهو مذهب الخليل أيضا(٦).

(١) ينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر. للرعيني (ص: ١٨٧).

(٢) من الآية ٤٩ من سورة المدثر.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٨) ،والدر المصون (٤/ ٦٠).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٨).

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦٠).

(٦) ينظر: الجمل في النحو للخليل. ص:٨٥، ومعاني القرآن للفراء١/٢٨١، وإعراب القرآن للنحاس١/٢٣٠.

٣- إضمار (قد) قبل الماضي الواقع خبرا لـ(كان).

اشترط الكوفيون لوقوع الجملة الفعلية الماضوية خبرا لـ(كان) وجود (قد)، ظاهرةً كانت ، أو مقدرة ، كما في قوله تعالى :"إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ"(١)، وقوله :"إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ"(٢)، ومثل ذلك كثير(٣).

وحجتهم أن (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلًا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد قام" ، كان المفهوم منه ومن (كان زيد قام) واحدًا، فإن جاء شيء من ذلك فهو عندهم على إضمار (قد) ؛ لأنه يقرب الماضي من الحال، فيحصل – حينئذ – فائدة لا تفيدها (كان) (٤).

والبصريون لا يشترطون ذلك لكثرة ما جاء بغيرها، فحملوا ما لم ترد فيه (قد) من الشواهد على ظاهرها من غير تقدير(٥).

والصحيح جواز ذلك دون اشتراط (قد) ،ولا داعي لتكلّف تقديرها، وذلك أنك إذا قلت:(أصبح زيد خرج) دلّ على أن الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك (أمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات)، فأما في (كان) فإنها تفيد التوكيد، والتأكيد أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذلك وقلة هذا (٦).

---

(١) من الآية٢٦ من سورة يوسف.

(٢) من الآية١١٦ من سورة المائدة.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٥١/٤-١٥٢، وتمهيد القواعد١٠٩٥/٣-١٠٩٦.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد١٠٩٧/٣، والهمع٤١٨/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤٠/١٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل١٥١/٤.

٤- تقدير واو الحال مع وجود الربط بالضمير.

الجمهور يرى جواز انفراد الجملة الابتدائية الواقعة حالا بالضمير ، ولا حاجة إلى لزوم الواو ، وهو فصيح كثير فى لسان العرب[١].

حملا على الظاهر منه ، كقولك: فيما حكى سيبويه: كلمته فوه إلى في، ورجع عوده على بدئه[٢]، ومنه قول الله تعالى :"وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"[٣]، وقول الشنفرى:

وتشربُ أسآرِي القطا الكُدْرُ بعدما سَـــرَتْ أحْناؤُهـــا تَتَصَلْصَـــلُ[٤].

ومثله قول امرئ القيس:

حتـــى تركنـــاهم لـــدى مَعْـــرِكٍ أرْجُلُهـــم كالخشـــبِ الشّـــائل[٥].

أما الفراء [٦]–ونُسب للكوفيين عامة [٧]– فذهب إلى أن الواو لازمة للجملة للجملة الاسمية الواقعة حالا مع الضمير، ولا يصح انفراد الضمير عنده دون الواو،

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٦٤، والتذييل والتكميل٩/١٧٥، والتصريح(١/ ٦١٠).

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٩١، وشرح المفصل (٢/ ١٦)،وشرح التسهيل٢/٣٦٤.

(٣) من الآية٣٦ من سورة البقرة.

(٤) من الطويل . الأسآر: جمع سُؤْر، أَرَادَ بِهِ الْبَقِيَّة فِي الْإِنَاء، والأحناء: الجوانب، وتتصلصل: وتتصلصل: تصوت.والشاهد في (أحناؤها تتصلصل)على وقوع الجملة الاسمية حالا من غير الواو. ينظر : إعراب لامية الشنفري للعكبري. ص: ١٠، وشرح التسهيل ٢/٣٦٤.

(٥) من السريع، في ديوانه ص ١٢١، وشرح التسهيل٢/٣٦٤،والتذييل والتكميل٩/١٧٥، والشاهد وقوع الجملة الاسمية(أرْجُلُهم كالخشبِ الشّائل)حالا من غير الواو.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٩/١٧٤.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية٣/٥٠٥.

وإن لم تظهر أُوِّل تقديرُها ،كما في قوله تعالى :"وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"(١)،على تقدير: وبعضكم لبعض عدو.

ونحا هذا النحو الزمخشري في المفصل؛ إذ جعل ما جاء من ذلك بغير الواو شاذًا نادرا، فقال: "فإن كانت اسمية- يعني الجملة الحالية، فالواو إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة(٢).

وَمُقْتَضى كَلَامه أَن الِاقْتِصَار على الضَّمِير فِي الْجُمْلَة الاسمية دون الْوَاو شَاذ، ونادر لا يُعثر عليه إِلا قَلِيلا .وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بالشذوذ من جِهَة الْقيَاس(٣).

وليس ذلك كله بصحيح ، فإن أراد أنّه شاذّ من جهة القياس، فيرده وجود الرابط في الجملة الحاليّة، وهو الضميرُ ، وإن أراد أنّه قليلٌ من جهة الاستعمال، فقريبٌ، لأنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنّها أَدَلُّ على الغرض، وأظهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها(٤).

لذا عاب عليه ابن مالك بقوله :" وزعم الزمخشري أن قولهم (كلمته فوه إلي فيّ) نادر. وهي من المسائل التي حرّفَتْه عن الصواب وعجزتْ ناصره عن الجواب"(٥).

---

(١) من الآية٣٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ص:١٦١.

(٣) ينظر: المفصل. ص:٩٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٦٥.

ويبدو أنّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنّ إفراد الضمير قد وُجِدَ في الحال وشبهها (الخبر والنعت)، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلّا في الحال ، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو(١).

ولا حاجة إلى تكلف تقديرها ، كما ذهب الفراء ، وقد تقدم جملة من كلام العرب في هذا، وهو من الكثرة بحيث لا يُعذر مخالِفُه، ولا يمكن فيها ما تأوله الفراء والزمخشري. وإن كان ذلك لم يكثر كثرة وجود الواو فإنه جائز قياسًا ، وذلك ظاهر من كلام سيبويه(٢).

٥- الاسم المرفوع بعد (لولا).

مذهب البصريين أن المرفوع بعد (لولا) سواء أكان اسما ظاهرا او مضمرا منفصلا مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا إذا كان كونا مطلقا(٣).

أما الكوفيون فصرفوا الأمر عن ظاهره،فذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا)مرفوع على أنه فاعل لفعل مقدر، ونُقل هذا عن الكسائي(٤).

أو بفعلٍ مقدَّر نابت (لا) منابه . فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فالمعنى: لو انعدم زيد، وهذا ما حكاه الفراء عن بعضهم(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٦٥، والتذييل والتكميل٩/١٧٩، وتمهيد القواعد٥/٢٣٣٥.

(٢) في أول (هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التى ليست بصفةٍ، ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به).ينظر:الكتاب ١/٣٩١، والمقاصد الشافية٣/٥٠٦.

(٣) ينظر:الكتاب٢/١٢٩،والإنصاف ١/٦٠، وارتشاف الضرب٤ /١٩٠٤، والمغني٣٥٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٦٠، وارتشاف الضرب٤ /١٩٠٤، والمساعد٣/٢٢٤.

(٥) ينظر: رصف المباني ص: ٢٩٤، والجنى الداني/٦٠٢.

ومِن ثَمَّ عَمِلَ حرف النفي المركب مع (لو) من قولك: "لولا زيد" عَمَلَ الفعل، فصار (زيد) فاعلاً بذلك المعنى ، حتى كأنك قلت: لو انعدم زيد، أو: غاب زيد، ما كان كذا وكذا [١].

وصحح الأنباري والمالقي مذهب الكوفيين؛ لأنه إذا زالت (لا) وَلِيَ (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدراً، وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب الفعل، وقد اتفق الطائفتان على أن(لولا) مركبة من (لو)التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا)النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب[٢].

وعن الفراء أنه مرفوع بـ(لولا) نفسها، لا لنيابتها مناب فعل؛ لأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك، ولا يعطف بـ(لا) بعد النفي[٣].

٦- موقع (أنّ) ومعموليها بعد (لو).

المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها بعد (لو)،كما في قوله تعالى "وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ"[٤]عند البصريين في موضع رفع مبتدأ.

وإن كانت (لو) لا تدخل على مبتدأ غيرها ، فاختصت بذلك، كَمَا اخْتصّت (غدْوَة) بِالنّصب بعد (لدن)، و(الحين) بِالنّصب بعد (لات)[٥].

(١) ينظر: نتائج الفكر. ص:٢٦٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٣/١، ورصف المباني. ص: ٢٩٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب /١٩٠٤، والجنى الداني/٦٠٢.

(٤) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

(٥) ينظر :الكتاب ١٣٩/٣-١٤٠.وشرح الكافية الشافية١٦٣٥/٣، ومغني اللبيب٣٥٦.

ثم قيل : لا يحتاج إلى خبر، كما هو عند سيبويه ،لانتظام المُخبَر والمُخبَر عنه بعد (أنّ) [١]، أو لاشتمال صلتها على الْمسند والمسند إِلَيْهِ ، فَسَدَّ الطول مسد الخبر، يعني جريان المسند والمسند إليه في الذكر[٢].

وقيل : الْخَبَر مَحْذُوف ، ثمَّ قيل : يُقَدَّر مُقدَّما ، أَي : وَلَو ثَابت صبرهم، على حدّ قوله تعالى:" "وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ"[٣].وقَيل : يُقَدَّر هُنَا مُؤَخرا[٤].

وذهب الكوفيون، وتبعهم المبرد ،والزجاج ،والزمخشري[٥]، إلى أنه فاعل بـ(ثبت) مُقدَّرًا، أي: ولو ثبت صبرهم. والدال عليه "أنّ" فإنها تعطي معنى الثبوت كما قال الجميع في "أن" الواقعة بعد "ما" الموصولة، من كون "أنّ" "وصلتها في" موضع رفع على الفاعلية بـ(ثبت) مقدرًا في: "لا أكلمه ما أن في السماء نجمًا"، أي: ما ثبت أن في السماء نجمًا[٦].

ورجّحَ المرادي والسيوطي تأويل الكوفيين ؛ لأن فيه إبقاء لـ"لو" على اختصاصها بالفعل، ولإغنائه عن تقدير الخبر لو جُعِلَ ما بعدها مبتدأ[٧].

فهم – البصريون والكوفيون– وإن اشتركوا في تأويل (أنّ) ومعموليها بمصدر في موضع رفع؛ إلا أن تأويل البصريين أقل تقديرا مما حَمَلَ عليه الكوفيون.

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب٤/ ١٩٠٠.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ ، وتمهيد القواعد١٣٣٢/٣.

(٣) من الآية٤١ من سورة يس.

(٤) ينظر : مغني اللبيب. ص: ٣٥٦،وتعليق الفرائد ٢/ ٢٨٥، والتصريح ٤٢٣/٢.

(٥) ينظر على الترتيب مذهب الكوفيين في: الارتشاف ١٩٠١/٤، والتصريح ٤٢٣/٢. ومذهب المبرد في المقتضب ٧٧/٣ ، والارتشاف ١٩٠١/٤. ومذهب الزجاج في الجنى الداني٢٧٩، والتصريح ٤٢٣/٣.والزمخشري في الكشاف٣٥٩/٤، والارتشاف١٩٠١/٤.

(٦) ينظر : التصريح ٤٢٣/٢-٤٢٤، وحاشية الصبان ٢٥٦/١.

(٧) ينظر : الجنى الداني ٢٨٠، والهمع ٥٠٢/١.

وإن كنت أميل إلى أن الراجح مذهب سيبويه، وذلك أنك أيّ المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لـ«لو» عما استقر فيها في غير هذا الموضع ، لأنها أبدا لا يليها إلا الفعل ظاهرا، ولا يليها مضمرا يعني غير مفسَّر إلا في ضرورة شعر، وإذا جعلت «أنّ» ومعموليها في موضع مبتدأ أوليت الاسم لفظا وتقديرا، وهذا لا يجوز في غير هذا الموضع، وإن جعلت «أنّ» وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كنت قد أضمرت بعدها الفعل في فصيح الكلام، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة ، وإذا كان كل من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلّف الإضمار[١].

٧- منع إعمال المصدر المنوّن.

نقل ابن خالويه، وغيره من النحويين ، عن الكوفيين القول بأن المصدر المنوّن لا يعمل عمل فعله[٢]؛ لأن التنوين صحَّحَ له الاسمية، فبطل عمله، ويُقَدَّرُ فعل من لفظه لما يَرِدُ به من مرفوع أو منصوب، كما في قوله تعالى: "أَو إطْعَام فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتِيما ذَا مقربة"[٣]، والتقدير: أو إطعام يُطعِم يتيماً"[٤].

أما البصريون[٥]، وجمهور النحويون[٦] فذهبوا إلى أن المصدر المنوّن يعمل عمل فعله، وإعماله أكثر من إعمال المقترن بـ(أل)؛ لأن إلحاق التنوين به

(١) ينظر : شرح الجمل١/٤٦٠ ، وتمهيد القواعد٣/١٣٣٢.

(٢) ينظر: الحجة/٣٠٠، ٣٠١، و٣٧١، ٣٧٢، وإعراب ثلاثين سورة/٩١، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٨٣،وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٠، توضيح المقاصد والمسالك ٣/٤. المساعد ٢/٢٣٤، وشفاء العليل ٢/٦٥٠،والتصريح ٣/٢٥٧،وهمع الهوامع ٣/٤٥ ، وشرح الألفية للأشمونى ٢/٢٨٤،والموفى فى النحو الكوفى/٧٧.

(٣) الآيتان ١٤-١٥ من سورة البلد.

(٤) ينظر:إعراب ثلاثين سورة/٩١،وإعراب القراءات السبع٢/٤٨٣،وارتشاف الضرب/٢٢٦٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٨٩، ومعانى القرآن للأخفش ٢/٥٧٩، والمقتضب ١/١٤.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/١٣٨، ١٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤١٠، والجمل للزجاجى/١٢٢، ١٢٣، والإيضاح العضدى/١٨١، ومنازل الحروف للرمانى/٥٥، والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٩، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/٥٥٤، وثمار الصناعة للدينورى. ص:

قوَّى شَبَهَهُ بالفعل الملحق به نون التوكيد الخفيفة، وقد حملوا على ظاهر وروده عاملاً شعراً ونثراً فى فصيح الكلام، دون الحاجة إلى تأويلها بفعل محذوف كما يقول الكوفيون.

وهو الأولى بالقبول، وتكلُّفُ تقدير فعل محذوف على القول بالمنع لا داعى له، فضلاً عما فيه من مخالفة للظاهر لا مُحْوِجَ لها.

وهكذا، فقد رأينا فيما سبق مواقف للكوفيين خالفوا ما هو معروف من منهجهم ، فهجروا فيها الحمل على الظاهر ،وأعملوا التأويل والتقدير، وهذه المواقف–كما سبق القول– قليلة إذا ما قورنت بتلك المواقف التي حمل الكوفيون النص على ظاهره ، بينما صرف البصريون النص – الذي لا يتفق مع أصولهم– عن ظاهره ، وجنحوا إلى التأويل.

وفيما يلي مواقف للكوفيين حملوا النص على ظاهره ، بينما جنح البصريون فيها إلى التأويل والتقدير، وهي كثيرة جدّ كثيرة ،أكتفي ببعضها على سبيل المثال، لا الحصر:

٣١٠، وشرح اللمع لأبى الحسن الباقولى ٧٦٧/٢، والمرتجل. ص: ٢٤٢، والفصول الخمسون لابن معط. ص: ٢٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٥/٣، ١١٦، وشرح الكافية للرضى ٤٠٢/٣، وشرح الألفية لابن الناظم/٤١٧.

١- تقديم معمول الصلة على الموصول.

حمل الكوفيون على ظاهر ما ورد منه ،فأجازوا تقديم معمول الموصول – الظرف أو الجار والمجرو–على صلته ، سواء كان الموصول حرفيا أو اسميا؛ لأن الجار وشبهه الظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما(١). وقد ورد منه قوله تعالى :" وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"(٢) ، وقوله تعالى:" إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ"(٣)،وقوله :"إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ"(٤).

ومن كلام العرب قوله:

تقول ودَقتْ صدرَها بيمينها أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المتقاعسُ (٥).

والبصريون وموافقوهم يمنعون ذلك ؛ لأن الصلة كجزء من الاسم ، وتقديم بعض أجزاء الاسم على بعض ممتنع(٦).

فإذا تقدّم المعمول قُدِّرَ له عامل آخر يعمل فيه. والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، فحُذِفَ "زاهدينَ" لدلالة "مِنَ الزاهدينَ" عليه ،وكذا الباقي ، فَيُقَدَّر: وإني

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٤٤، والمساعد١/١٨٠.

(٢) من الآية٢٠ من سورة يوسف.

(٣) من الآية٢١ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية١٦٨من سورة الشعراء.

(٥) من الطويل،وهو لابن كعب العنبريّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٦، وبلا نسبة نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٣٠، وشاهده هنا: تقديم متعلق الصلة الجار والمجرور (الرّحى) على صلة أل (المتقاعس).

(٦) ينظر: الكامل للمبرد ١/٣٤–٣٧، والأصول في النحو٢/٢٢٤،واللامات للزجاجي ص:٥٨،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٨، والارتشاف ٢/١٠٤٣، والمساعد ١/١٨٠.

قالٍ لعملكم من القالين، وإني ناصحٌ لكما لمن الناصحين، وأبعلي هذا كائنا بالرحى ، أو متقاعسا، واختار هذا التأويل ابن السراج[١].

أو أنَّ الألف واللام ههنا ليستا في معنى "الذي" وأنَّهما دخلتا كما تدخلان على الأسماء للتعريف، وجاز أن يُقدَّم عليها إذا كانت بهذا المعنى ، ومتى كانت بهذا المعنى لم يجزْ أن يعمل ما دخلت عليه في شيءٍ فيحتاج فيه إلى عامل فيها، واختار هذا التأويل المبرد[٢].

أو أن تكون الألف واللام بمعنى (الذي) ويكون قوله: (من الشاهدين) وغيره مما سبق تبيينا،لا صلة للموصول، ،وإذا كان تبيينا جاز تقديمه؛لأنه ليس في الصلة ، بمنزلة"لك" التي تقع بعد "سقياً"، وبمنزلة" بك" التي تقع بعد قولك: "مرحباً" ، فإن قدمتها فذلك جيد بالغ، تقول: بك مرحباً وأهلاً، وتقول: لك حمداً، ولزيد سقياً [٣].

والراجح الحمل على ظاهر ما ورد من جواز تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجروا ؛ لأن الظرف وعديله المجرور لهما من الحرية في التركيب لكثرة دورانهما ، ما ليس لغيرهما،فيُتَسَامَح فيهما دون غيرهما.

(١) ينظر : الأصول في النحو ٢/٢٢٣.والارتشاف٢/١٠٤٣،وتمهيد القواعد ٢/٧٩٠.

(٢) ينظر : الكامل للمبرد ١/٣٤، والأصول في النحو ٢/٢٢٣.

(٣) ينظر : الكامل للمبرد ١/٣٤، واللامات . ص:٥٨، وارتشاف الضرب ٢/١٠٤٣.

٢- إضافة الشيء إلى ما يوافقه معنى.

ظاهر النصوص تقوى ما ذهب إليه الكوفيون[١]ومن وافقهم[٢]إلى جواز إضافة الاسم إلى اسم آخر يوافقه فى المعنى إذا اختلف لفظهما،كإضافة المنعوت إلى نعته، نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودين القيمة، وحبَّة الحَمْقاء، ودار الآخرة، أو النعت إلى منعوته، نحو: حقّ اليقين، وصِدْق الحديث.

وإضافة الاسم إلى مرادفه، كإضافة العلم إلى لَقَبِه، نحو: سعيد كُرْزٍ، فإن "سعيدا" علم ، و"كرزا" لقب، والشخص المدلول عليه بهما واحد.

وإضافة المسمى إلى الاسم،نحو:شهر رمضان، وشجر التفاح،وعِلْم الفلك.

وإنما أجازوا ذلك؛ حملا على كثرة ما ورد منه، من غير تأويل ولا تقدير[٣].

تقدير[٣].

كقول الله تعالى: "وَلَدارُ الآخرةِ خيرٌ"[٤]، والآخرةُ هي الدارُ؛ لأن المعنى للدَّارُ للدَّارُ الآخرةُ، بدليل قوله في الآية الأخرى: "وللدَّارُ الآخِرَةُ خيرٌ"[٥]، وفي القرآن أيضاً: "وما كنتَ بجانِبِ الغَرْبِيِّ"[٦]، والجانبُ هو الغربيُّ، وتقديره: وما كنت بالجانِبِ

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء ٣٣٠/١، ٣٣١، ٣٤٧، ٣٧١، ٥٥/٢، ٥٦، ٢٨٦، ٣٧١، ٤٠٧، ٤١/٣، والإنصاف ٣٥٦/٢-٣٥٨، والموفى فى النحو الكوفى/٥١، ٥٢.

(٢) كابن طاهر،وابن الطراوة ، وابن خروف، وأبي القاسم الخضراوى .ينظر: ارتشاف الضرب١٨٠٦، وشرح الجمل لابن خروف٦٧٥/٢، وابن الطراوة. د.محمد إبراهيم البنا/٩١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤، والمقاصد الشافية ٥٢/٤.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٤٤ من سورة القصص.

بالجانِبِ الغَرْبِيِّ، ومنه أيضاً: "إنَّ هذا لهو حَقُّ اليقين"[1]، والمعنى: لهو الحقُ اليقينُ. ومن كلام العرب قول الشاعر :

إنا مُحَيُّوكِ يا سَلْمى فَحَيَّينَا وإن سَقَيْتِ كرامَ النّاس فاسْقِينَا[2].

فالأصل: وإن سَقَيْتِ الناسَ الكرامَ، ثم قَدّمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها، وهو أبلغ في التمدح من أن يقال: وإن سقيت الناس الكرام فاسقينا[3].

ومن هذا القبيل في التقدير قولهم: سَحْقُ عمامة، وجَرْدُ قطيفة، وسَمَل سربال[4]، والأصل: عمامةٌ سَحْقٌ، وقطيفةٌ جَرْدٌ، وسربالٌ سَمَلٌ ، ثم فُعِل بها من التقديم ما فُعِل بـ "كرام الناس"، وعلى هذا تقول: لقيت شجعانَ القومِ، بمعنى: القوم الشجعان، وعقلاءَ الأهلِ، أي: الأهلَ العقلاءَ ونحو ذلك ، وهو بابٌ واسعٌ[5].

ولذا قال الرضي- بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق- :"والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه"[6].

أما البصريون ، فذهبوا إلى أن الاسم لا يضاف إلى ما يوافقه معنى كمرادفه، أو نعته ، أو منعوته ، اتفق اللفظان أو اختلفا[1]؛ لأن الغرض من

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٢) من البسيط، لأبي شامة بن حزن النهشلي،الاستشهاد في قوله: "كرام الناس"كما هو واضح أعلى.ينظر:المقاصد الشافية ٤/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٣/١٢٩٦-١٢٩٧.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/٣١٩٠.

(٤) السَحْق،والجَرْد،والسَمَل ، بمعنى واحد : بالٍ. ينظر: تاج العروس (٢٥/ ٤٣٤) (س ح ق)، ٤٨٨/٧(ج ر د) ، ٢٢٣/٢٩(س م ل).

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣١ ، والمقاصد الشافية ٤/٥٣.

(٦) شرح الكافية ٢/٢٤٥.

الإضافة إما التعريف وإما التخصيص، وكلاهما غير مُتَصَوَّر في إضافةِ الشيء إلى موافقه معنى، إذ الشيءُ لا يُعرِّف نَفْسه ولا يُخصِّص نَفْسه ، وإنما يقع ذلك بغيره.

وما ورد ما ظاهره يجيز ذلك ، أحالوا فيه على التأويل عن مُقْتَضَى ذلك الظاهر بتقدير حذف مضاف وإقامة المضاف مقامه، جمعاً بين الأدلة، فما أوهم إضافة المنعوت إلى النعت على سبيل المثال، كـ(حبة الحمقاء، وصلاة الأولى) محمول على أن فى الكلام حذفَ مضاف إليه، وقامت الصفة مقامه، وأصل الكلام: حبَّة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى. وبهذا يكون الاسم قد أضيف إلى اسم مغايرٍ له لفظاً ومعنى، وهكذا يقال في غيره(٢).

وإلا حكموا عليه بالندور بحيث لا يقاس عليه(٣).

والأولى الأخذ بمذهب الكوفيين احتراما للمسموع الوارد ، كما أن قَصْر البصريين الغرض من الإضافة على التعريف والتخصيص – فيه تضييق لمعنى الإضافة والغرض منها ، فقد يكون الغرض من الإضافة التأكيد ، كما في إضافة الشيء إلى نفسه ، جاء في المصباح المنير:" والعرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين طلبا للتأكيد ، قال بعضهم ، ومن هذا الباب : لحق اليقين ولدار الآخرة"(٤).

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤، والتصريح ١/ ٦٨٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: المقتصد ٨٩٤/٢-٨٩٥، والمقاصد الشافية ٥١/٤، ومنهج السالك ٢٧٦/١.

(٤) المصباح المنير للفيومي ٣٨٧/٢.

٣- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

ظاهر النصوص الموافق لاستعمال العرب تعزز ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من مجيء(مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان[١]، كما في قوله تعالى: "لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ"[٢]، وقول زهير:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[٣].

ولا يصح عند البصريين ذلك ، وما ورد ظاهره لا حجةَ في ذلك لاحتمالِ أن يكون المراد بقوله: "من أول يوم": من تأسيسِ أول يوم، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقولُ زهير: "من حجج" أي: من مَرّ حجج، فدخولُ "مِنْ" إنّما هو على الحدث، لا على الزمان[٤].

وقد تعددت عبارة سيبويه في الكتاب ، فتارةً يصرح بجوازه ، وتارةً يصرح بمنعه.

فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : "ومن ذلك قول العرب:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا [٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣٠٦/١،وشرح المفصل٣/ ١١٦،وشرح التسهيل١٣١/٣.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٣) من الكامل، فى ديوانه بشرح ثعلب /٨٦، ومعانى الحروف للرمانى /١٠٣، والأزهية/٢٨٣، أقوين: خلون. حِجج: سنين.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٠٧/١،والجنى الداني : ٣٠٩،والتصريح ٦٣٨/١.

(٥) من مشطور الرجز، مجهول القائل في الكتاب ٢٦٤/١ ، وهو أيضا كلام يجري مجرى المثل، لكن نسبه النحاس في إعراب القرآن ٣٥٧/١ للعجاج، وهو غير موجود في ديوانه، الشول اسم جمع للإبل التي جفت ضروعها وقيل: هو مصدر شالت الناقة بذيلها أي رفعته. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية : يتلوها ولدها. ينظر:شرح السيرافي ١٦٤/٢، ومغني اللبيب .ص: ٥٥١.

نَصَبَ ؛ لأنَّه أراد زمانا. والشَّوْلُ لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر، كقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكانِ كذا، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشول على شيء يَحسُن أن يكون زماناً إذا عَمِلَ فى الشَّوْل، ولم يَحسنْ إلاَّ ذا كما لم يَحسن ابتداءُ الأسماءِ بعد (إنْ) حَتّى أضمرتَ ما يَحسن أن يكون بعدها عاملا فى الأسماء. فكذلك هذا، كأَنك قلت: من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها"[1].

هذا نصه في هذا الباب ، وفيه تصريح بمجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان.

وأما تصريحه بمنعه ، فقوله في باب عِدِّة ما يكون عليه الكَلِم: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن...، ثم قال: "وأما (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها"[2].

فظاهر هذا الكلام منع استعمال (مِنْ) في الزمان ومنع استعمال (مُذْ) في المكان[3].

ومنعُه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه ؛ لثبوت ذلك في ظاهر النص القرآني ، والأشعار الفصيحة[4].

٤- نيابة (أل) عن الضمير العائد.

---

(١) الكتاب ١/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٤-٢٢٦.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٤٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٣١-١٣٣.

استند الكوفيون إلى ظاهر ما ورد منه ،فأجازوا أن تأتى(أل) نائبة عن الضمير المضاف إليه في الربط[١]، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : "جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ" [٢]، على أن الأصل : (مفتحة لهم أبوابُها)، فحُذِفَ الضمير، ونابت (أل) منابه.

والعرب تجعل الألف واللام خلفاً للإضافة، فيقولون : (مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ)، والمعنى : (حسنةٍ عينُه قبيحٍ أنفُه)[٣].

ومثله أيضاً قوله تعالى :"فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" [٤] على أن الأصل : مأواه[٥]، وقوله تعالى : " النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ" [٦] ، أي : نارُه[٧].

وكذا قوله تعالى : "وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى" [٨]، وقوله تعالى : "يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ" [٩]، أي :عن هواها، وجلودهم [١٠].

فهم يجيزون معاقبة (أل) للضمير المضاف إليه مطلقاً، سواء أكان في الصفة المشبهة أم في غيرها، مما يُشترط فيه الربط بالضمير، كالصلة والصفة،

(١) ينظر:معاني القرآن ٤٠٨/٢،وشرح القصائد السبع الطوال٧٠ – ٧١،والمغنى: ٧٧.

(٢) من الآية ٥٠ من سورة ص.

(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء ٤٠٨/٢، والجنى الداني: ١٩٩ .

(٤) الآية ٤١ من سورة النازعات.

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، والجنى الداني: ١٩٩ .

(٦) الآية ٥من سورة البروج.

(٧) ينظر : الدر المصون ٧٤٥/١ .

(٨) من الآية ٤٠ سورة النازعات.

(٩) الآية ٢٠من سورة الحج.

(١٠) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال. ص: ٣٥١ .

وبدل الاشتمال، وما لا يشترط فيه ذلك، وهذا ما نص عليه الرضي صراحة من أن ذلك مطرد عند الكوفيين في باب الصفة المشبهة وغيرها(١).

أما البصريون– كما نسب إليهم–(٢)، فمنعوا نيابة (أل) عن الضمير أو كونها عوضاً عنها، وخرّجوا ما سبق على حذف الضمير، وسوّغ حذفَه العلمُ به، وأن الأصل في قوله تعالى : " جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ" (٣): (مفتحة لهم الأبواب منها)، وكذا قوله تعالى :"فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" (٤)، أي :(المأوى له)،وكذا:"يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ" (٥)، أي: (منهم)(٦)، وعليه فلا نيابة عندهم.

ورأيُ الكوفيين في حمل هذه النصوص على ظاهرها أقوى وأرجح؛ لأن القول بتضمين الحرف معنى زائداً على معناه أسهل من ادعاء الحذف، كما أنه مستمد من شواهد كثيرة مسموعة تبيح القياس عليه، والأصل عدم التقدير.

٥- ما فيه معنى القول يعمل عمل القول ، من غير تقدير عامل آخر.

أجاز الكوفيون أن يعمل ما فيه معنى القول عمله ، من غير تقدير عامل آخر، كما في قوله تعالى : فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً"(٧)، فالظاهر أن يجرى النداء (فنادته) مجرى القول في

(١) ينظر : شرح الكافية٢/٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٢) ينظر الجمل للزجاجي: ٩٧، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٧/٥، وشرح الجمل ٥٧١/١ والبسيط والبسيط ١٠٩٩/٢.

(٣) سورة ص من الآية ٥٠ .

(٤) سورة النازعات من الآية ٤١ .

(٥) سورة الحج الآية ٢٠ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب. ص: ٧٧ .

(٧) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران.

عمله،وبناء عليه وجّهوا كسر همزة (إن) في : "إِنَّ اللَّـهَ يبشرك" في قراءة:نافع ، وحمزة ، وابن عامر[١] ، فالكسرُ عند الكوفيين لإجراء النداء مُجْرى القول فلْيُكْسَرْ معه[٢].

وَكَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: "نُودي يَا مُوسَى * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ"[٣]، وَقَوْله تَعَالَى: "فَدَعَا "فَدَعَا ربه إنِّي مغلوب فانتصر" [٤]في قراءة كسر همزة (أني)[٥].

والبصريون على إضمار القول،على تقدير : فنادته فقالت إن الله يبشرك. فحُذف القول ، كما حُذف في قول من كسر، فقال: فدعا ربه إني مغلوب[٦]. مغلوب[٦].

والذي دعاهم إلى القول بالإضمار أن إضمار القول كثير في هذا النحو، حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ – فيما نُقِلَ عنه–:"حذف القَوْل من حَدِيث الْبَحْر ، قُلْ وَلَا حرج"[٧]، كما في قوله تعالى:" فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ"[٨]،

(١) ينظر القراءة في الحجة للقراء السبعة ٣٩/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٨/١٠، والدر المصون ١٥٢/٣.

(٣) من الآية ١١–١٢ من سورة طه، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (أنّي) بفتح الهمزة والياء.وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: إني بكسر الألف، وفتح نافع الياء. ينظر: السبعة. ص: ٤١٧، والحجة للقراء السبعة (٥/ ٢١٨).

(٤) الآية ١٠ من سورة القمر.

(٥) القراءة لعيسى بن عمر وابن ابي إسحاق.ينظر: مختصر ابن خالويه . ص: ١٤٧.

(٦) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٣٩/٣، والدر المصون ١٥٢/٣.

(٧) ينظر : مغني اللبيب . ص:٨٢٧.

إيمانِكُمْ"[١]، وكذا قوله تعالى: "وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ * سَلامٌ عَلَيْكُمْ"[٢]،فأضمر القول في ذلك كلّه[٣].

٦- عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ، بعد تمام الكلام.

أجاز الكسائي أن يتعلق ما بعد (إلا) بما قبلها بعد تمام الكلام بذكر المستثنى؛ لأنه يجوز عنده تَأْخِير الْمَعْمُول مَرْفُوعا كَانَ ، أَو مَنْصُوبًا ، أَو مجرورا ، تقول : ما ضرب إلا زيد عمرا، وما خرج إلا علىٌّ إلى عمله[٤].

وإنما أجاز الكسائى ذلك إقامة للسماع ، وحملا للشواهد على ظاهرها، وعدم الحاجة للتأويل.

فمن السماع الوارد على تأخر المرفوع قول الشاعر :

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـى بِتَكْلِـيمِ سـاعةٍ فَمـا زادَ إلا ضِـعْفَ مـا بِـي كَلامُهـا[٥].

ومثال تأخر المنصوب قوله:

ومـا كَـفَّ إلا ماجِـدٌ ضَـيْرَ بـائِسِ أمانيُّـه منـه أُتيحـتْ بـلا مَـنِّ[٦].

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٣ –٢٤من سورة الرعد.

(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة٣/٣٩.

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٥، والتذييل والتكميل ٨/٣٠٧، والهمع ٢/٢٧٣.

(٥) من الطويل،وهو للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، والتذييل والتكميل(٦/ ٢٨٨) ،والمقاصد النحوية(٢/ ٩٤٥)، والشاهد قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها»؛ حيث قدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل.

(٦) من الطويل،بلا نسبة، في شرح التسهيل ٢/٣٠٥، والتذييل والتكميل ٨/٣٠٧، والهمع ٢/٢٧٣، والاستشهاد على تأخير المنصوب (ضير) وتعلقه بما قبل (إلا) وهو جائز على مذهب الكسائي.

ومثال تأخر المجرور قوله تعالى :"وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ* بِالْبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ"[1].

فقد تعلّق ما بعد (إلا) في الشواهد السابقة بما قبل (إلا) بعد تمام الكلام بذكر المستثنى، ففي الشاهد الأول تعلق (كلامها) المرفوع بما قبل إلا(زاد)، وفي الثاني تعلق (ضير) المنصوب بما قبل إلا(كَفَّ) وفي الثالث تعلق (بالبينات) المجرور أيضاب(أرسلنا) الذي قبل (إلا).

ووافق أبو بكر بن الأنباري الكسائي في المرفوع خاصة؛ لأنه أجاز –كما هو معلوم في باب الفاعل– تأخير المرفوع وتقديم المنصوب المحصور بإلا[2].

كما وَافَقَ الْأَخْفَشُ الكسائي فِي تأخير المعمول إذا كان الظّرْف أوَ الْمَجْرُور أو الْحَال ، نَحْو : مَا جلس إِلَّا زيد عنْدك ، وَمَا مرّ إِلَّا عَمْرو بك ، وَمَا جَاءَ إِلَّا زيد رَاكِبًا[3]؛ لأن هذه المعمولات لها من الحرية في التركيب لكثرة دورانها ما ليس لغيرها، ولهذا رجحه السيوطي بقوله:"وَهُوَ الْمُخْتَار ؛ لِأَنَّهُ يُتَسَامَح فِي الْمَذْكُورَات مَا لَا يُتَسَامَح فِي غَيرهَا"[4].

وجمهور النحويين من البصريين،ومن وافقهم ، يمنعون كل هذا[5]؛ لأنهم يرون أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، فأنت إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا، فكأنك قلت : جاء القوم ما فيهم زيد، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها،

(١) من الآيتين ٤٣–٤٤ من سورة النحل.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٥/٢، التصريح ٤١٣/١، والهمع٥٨٢/١.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل٣٠٨/٨، وهمع الهوامع ٢٧٣/٢.

(٤) ينظر:الهمع٢٧٣/٢،نقله السيوطي عن أبي حيان. ينظر : التذييل٣٠٩/٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٣١/٢، وشرح التسهيل ٣٠٤/٢، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٨،ومغني اللبيب. ص:٥١٦،وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢.

ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق، كما لا يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها[١].

فـ(إلا) عندهم من الحواجز الحصينة التي لا تتخطاها العوامل فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها أو ما بعدها فيما قبلها، إلا ما استثنوه من المستثنى الذي تفرغ له العامل، نحو : مَا قَامَ إِلَّا زيد ، أَو مُسْتَثْنى مِنْهُ نَحْو : مَا قَامَ إِلَّا زيدا أحد ، أَو تَابعا لَهُ نَحْو : مَا قَامَ أحد إِلَّا زيدا فَاضل[٢].

فإن جاء ما ظاهره يخالف ذلك قدروا له عاملا من لفظ المذكور بعد (إلا)، كالاية السابقة "ومَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ* بِالْبَيِّنَاتِ والزُّبُر"،أي: أرسلناهم بالبيّنات؛ لِأَنَّهُ لَا يسْتَثْنى بأداة وَاحِدَة شَيْئَانِ ، وَلَا يعْمل مَا قبل إِلَّا فِيمَا بعْدهَا[٣].

وكما قدروا عاملا أيضا في البيت السابق :

فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

إذ لا دليل فيه على إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها ؛ لجواز أن يكون فاعل (زاد) ليس قوله: "كلامها"، بل ضميرًا مستترًا في (زاد) راجعًا إلى (تكليم ساعة)، وحينئذ يبقى قوله: "كلامها"، لا رافع له من اللفظ ، فيحتاج إلى تقدير عامل ، فيقدّر: زاده كلامها.

وهذا التأويل مستبعد؛ لأن مثل هذا إنما يحسن إذا كان في الكلام السابق إيهام؛ فيستأنف حينئذ له جملة توضحه، وتُقدّر تلك الجملة جوابًا لسؤال[٤].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٤.

(٢) ينظر : مغني اللبيب. ص: ٥١٦،والتصريح بمضمون التوضيح١/ ٤١٥.

(٣) ينظر :أمالي ابن الحاجب٢/٥٣١، وشرح التسهيل ٢/٣٠٥، والمغني. ص: ٥١٦.

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٢/٩٤٥.

كما في قوله:

لِيُبْــكِ يَزيــدُ ضَــارِعٌ لِخُصُــومةٍ ومُخْتَــبِطٌ مِمَّــا تُطِــيحُ الطَّــوائِحُ[1].

لذا أختارُ رأي الكسائي ومن وافقه في تعلق ما بعد (إلا) بما قبلها ؛ حملا للشواهد الواردة على ظاهرها، وعدم الحاجة الماسة للتأويل، وهو ما علل به أبو حيان، فقال:"والذي نختاره هو مذهب الكسائي وقوفًا مع السماع، والتأويل فيه بعيد"[2].

٧- إعمال أفعل التفضيل النصب في مفعول صريح.

أجاز الكوفيون- فيما نُقل عنهم- إعمال اسم التفضيل النصب،ونقله أبو حيان والأزهري عن أبي مسعود الغزني[3]، قياسا على قوله تعالى:"إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بالمْهُتَدِينَ"[4]، فـ (مَنْ)منصوب بـ(أعلم) نفسه؛لأنه يعمل عمل الفعل[5].

وقوله تعالى:«فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا»[6]،فإن "سبيلا" مفعول به لـ(أهدى)، وليس تمييزا؛ لأنه ليس فاعلًا في المعنى[7].

---

(١) من الطويل ،للحارث بن ضرار النهشلي ،في الكتاب ٣٦٦/١. والمختبط من جاء يطلب معروفا ، الطوائح: أي: نزلت به المهالك. والاستشهاد فيه:في قوله: "ضارع" حيث ارتفع بفعل مقدر تقديره: يبكيه ضارع. ينظر: المقاصد النحوية ٩١٥/٢.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٩٠/٦.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥، والتصريح٥١٩/١.

(٤) من الآية ١١٧ من سورة النحل.

(٥) ينظر:الدر المصون ١٢٦/٥.

(٦) من الآية ٨٤ من سورة الإسراء.

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب٢٣٢٦/٥، والتصريح ٥١٩/١.

وقوله تعالى:"اللَّـهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ"(١)، فـ"حيث" هنا مفعول به لا مفعول فيه، فليست ظرفاً؛لأنّ الله- سبحانه- لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان؛ لخُروجه عن حيِّز المحدودات والمجسَّمات؛ فثبت أنّها اسم، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً بها على السعة(٢).

وَقَوْل الشَّاعِرِ:

أَكَـــرَّ وأحْمَـــى للحَقِيقَـــة مـــنهمُ وأضْـــربَ منّـــا بالسِّـــيوفِ القوانِســـا(٣).

وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا على تقدير حرف الجر ،لهذا قال بعضهم في (مَنْ) في الآية المقيس عليها عند الكوفيين(إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ): هو جرٌّ بحرفٍ مقدَّرٌ حُذِف وبقي عملُه ؛ لقوة الدلالة عليه بقوله : "وَهُوَ أَعْلَمُ بالمهتدين"(٤).

وهذا ليس بشيء؛لأنه لا يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى أثرُه إلا في مواضع قياسية ، ليس هذا منها(٥)،أو في ضرورة شعر، كقوله:

... ... أشـــارت كليـــبٍ بـــالأكف الأصـــابعُ(٦).

(١) من الآية ١٢٤ من سورة المائدة.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٩٠١/٢.

(٣) من الطويل،لعباس بن مرداس في ديوانه ص٦٩،والمفصل ٣٠٢، وشرحه لابن يعيش ١٤٢/٤،والقَوانِس: جمع قَوْنَسٍ، وهو أعلى بَيْضَة الحديد. والشاهد فيه نصب "القوانس" بـ "اضربَ" على مذهب الكوفيين.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٢٩/٤، والدر المصون١٢٦/٥.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية٢/ ٦٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٢٣/٢.

(٦) عجز بيت من الطويل، قائله الفرزدق وصدره: إذا قيل أي الناس شر قبيلة،الشاهد: "كليب" "كليب" بالجر، حيث حذف حرف الجر وهو "إلى" المقدر، وأبقي عمله. وهو شاذ.ينظره في: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٢٦، والتصريح ٤٦٦/١، والهمع٤٦٨/٢.

وبعضهم أولها على أنها في محل نصب على إسقاط الخافض ، كقوله:

تمـــرُّون الـــديار ولـــم تعوجـــوا ... ... [1].

نُقِل ذلك عن ابن جنى ، وهو مردود أيضا؛ لأن ذلك لا يطَّرد[2].

وقيل: منصوبةٌ بفعل مقدَّر يدل عليه أفعل، نُقل هذا عن الفارسي[3]، وعليه خَرَّج البيت السابق:

أكَـــرَّ وأَحْمَـــى للحقيقـــةِ مـــنهمُ وأَضْـــرَبَ منـــا بالســـيوف القوانِســـا.

فالقوانِس نُصِبَ بإضمار فعلٍ، أي: يَضْرِبُ القوانس[4].

وكذا قوله تعالى: "الله أعلم حيث يجعل رسالاته" ، فعامل (حَيْثُ) فعل مُقَدّر دلّ عَلَيْهِ (أعلم)، أَي : يعلم حَيْثُ يَجْعَل رسَالَته.

دعاهم إلى كل هذا أن اسم التفضيل وإن كان من المشتقات، لكنه أضعفها في العمل، فهو يشبه من الأفعالِ الأفعالَ غير المتصرفة، وهو فعل التعجب،من حيث اللفظ-،فكلاهما يلزم حالة واحدة، ويُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب- ومن حيث العمل؛ إذ أفعل التفضيل فرع عن أفعل التعجب في العمل، فلا يرفع إلا

---

(١) صدر بيت من الوافر ،لجرير وعجزه :

كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَام

و(لم تعوجوا) : لم تقيموا،.والشّاهد فيه: (تمرّون الدّيار) حيث تعدى الفعل بحرف الجرّ الّذي حُذِف للضّرورة؛ وأصله: تمرّون بالدّيار.ينظر : التذييل والتكميل ٧/ ١٣، ومغني اللبيب: ١٣٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦٢٩/٤، والدر المصون ١٢٦/٥.

(٣) ينظر:مغني اللبيب . ص: ١٧٦،وهمع الهوامع ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٢٩/٤ ،والدر المصون ١٢٦/٥.

المضمر، أما الظاهر، فلا يرفعه إلا بشروط تُقوّي جانب العمل فيه، كما في مسألة الكُحْل[1]، ومعلوم أن رفع العامل لمعموله لا يحتاج إلى شرط.

وأما النصب فلا ينصب إلا اسما نكرة هو التمييز- بخلاف أفعل التعجب الذي ينصب مفعولا به؛ لكونه أقوى من أفعل التفضيل- لأنه عملُ العاملِ الضعيف، وذلك لأن العامل أدلّ على النكرة منه على المعرفة، فَعَمِل في النكرة التي العامل أدلّ عليه، ولم يعمل في المعرفة التي تضعف دلالة العامل عليه؛ لئلا يجتمع ضعفه في نفسه وضعف الوجه الذي تعمل عليه، فلهذا تميّز ما يجوز أن يعمل فيه مما لا يجوز، وسمي تمييزا ليُفرَّق بينه وبين المفعول [2].

والخلاف في عمل اسم التفضيل النصب إذا كان اسم التفضيل على بابه من إرادة التفضيل، فإن أُوّل أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه بأن كان مجردا من التفضيل ، بمعنى اسم فاعل في قوته،كأنه قيل: إن ربك هو عالم، جاز، كما قال ابن مالك :"وأجاز بعضهم أن يكون (أعلم) مجردا عن التفضيل ويكون هو العامل"[3].

(١) لُقِّبت مسألة (الكحل) بذلك؛ لأن سيبويه مثّلها بـ(ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (الكتاب٢/٣١)،وذكر النحويون تعليلات كثيرة لرفعها الظاهر في هذه المسألة، حتى إن ابن الصائغ ألف رسالة سماها(الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر٤/ ٢١٩ – ٢٣١".

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٧٨/٢ ، وضعف العامل النحوي. ص:١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣، وينظر: توضيح المقاصد ٩٤٤/٢، والأشموني ٣١٣/٢.

٨- إيلاء (كان وأخواتها) معمولُ خبرها.

ذهب الكوفيون[١] إلى جواز أن يَلِيَ (كان أخواتها) معمولُ خبرها ، غير الظرف أو الجار والمجرور، كأن يكون مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك؛ لأن معمول معمولها فى معنى معمولها ، سواء تقدم منفصلاً عن الخبر أو متصلاً به، فيقال على مذهبهم: كان طعامك زيد آكلا، وكان طعامك آكلا زيد[٢].

ونُقِلَ عنهم احتجاجهم لما ذهبوا إليه بقول القائل :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[٣].

وجه الحجة منه أن "إياهم" معمول "عوّد" و"عوّد" خبر "كان"، فقد وَلِيَ "كان" معمول خبرها، وليس ظرفًا، ولا جارا ومجرورًا[٤] ، وقوله:

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ ولَيسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكينُ[٥].

في رواية "تلقي" بالتاء ، ونصْب (كلّ)، فيُجعل (المساكين) اسم (ليس) مؤخرا، و(كلّ) مفعولا مقدما لـ(تلقى)، وفى (تلقى) ضمير مستتر يعود على (المساكين). وجملة (تلقى كلّ النوى) فى موضع خبر (ليس) فيكون قد وَلِيَ (ليس)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم الناظم /١٣٨، والتذييل والتكميل ٢٤١/٤، والتصريح ٢٤٧/١.

(٢) ينظر : التصريح ٢٤٧/١، وحاشية الصبان ٣٤٩/١.

(٣) من الطويل، للفرزدق ، فى ديوانه /٢١٤، والمقتضب ١٠١/٤، وتخليص الشواهد /٢٤٥، قنافذ: جمع جمع (قنفذ) حيوان معروف يضرب به المثل فى السّرى. هداجون: جمع هدَّاج مبالغة من الهَدَج أو الهدَجان، وهو مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

(٤) ينظر : التصريح ٢٤٨/١.

(٥) من البسيط، لحميد بن مالك الأرقط التميمى – وليس فى ديوانه – فى: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، وشرح وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٧٥/١، ١٧٦.المُعَرَّس: المنزل الذى ينزل فيه المسافر آخر الليل.

معمول خبرها فاصلاً بينها وبين اسمها ولم ينفصل معمول الخبر عن الخبر، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقدم الخبر[١].

وذهب البصريون إلى أنه يمتنع إيلاء (كان) وأخواتها معمول خبرها مطلقاً، سواء وليها مع الخبر ، أو بمفرده، وسواء أكان الخبر مفرداً أم جملة[٢].

وما استدل به الكوفيون محمول عندهم على أنه يُنوى فى (كان) أو إحدى أخواتها ضمير الشأن، وهو اسمها، والجملة بعدها فى موضع الخبر[٣].

٩- اجتماع الشرط والقسم.

جوز الفراء ، ومن وافقه – كابن مالك [٤]– جعل الجواب للشرط عند اجتماعه مع القسم مطلقا ، تقدم الشرط أو تأخر ؛ لظاهر ما ورد منه من جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه ، ولم يتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر[٥].

كقول الأعشي فيما أنشده الفراء:

لئنْ مُنيتَ بِنَا عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عنْ دمَاءِ القومِ ننتفلُ[٦].

(١) ينظر : شرح الأشموني ٢٤٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٠/١، ٧١، والمقتضب ٩٨/٤، ٩٩، و١٥٦، وإصلاح الخلل /١٥١، ١٥٢، وشرح وشرح التسهيل ٣٦٧/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٨/١، ومغنى اللبيب ٦١٠/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٨/١، والتصريح ١٩٠/١، وشرح الأشمونى ٢٣٨/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٢–١٧١، والتذييل والتكميل ٣٩٨/١١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/١–١٣١/٢،وارتشاف الضرب ١٧٨٣/٤، التذييل والتكميل ٣٩٨/١١، والتكميل ٣٩٨/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٠/٣، وأوضح المسالك: ٢١٩/٤.

(٦) من البسيط، للأعشى ميمون بن قيس فى: ديوانه /٦٣، ومعاني القرآن للفراء ٦٨/١، وشرح الكافية الكافية الشافية ٨٨٩/٢، و١٦١٧/٣.غِبّ كذا: عَقِبُه. جِدّ: مجاهدة، أى شدة. لا تلفنا: تجدنا. ننتفل: نتخلص ونتبرأ.

فاللام موطئة للقسم، و(إن) الداخلة عليها شرطية، ومع تقدم القسم على الشرط جُعل الجواب (لا تلْفنا) للشرط، بدليل جزمه.

والشأن نفسه فيما أنشده الفراءُ عن امرأةٍ من بنى عُقَيْل:

لَـئِنْ كَـانَ مَـا حَدَّثتُـهُ اليـومَ صـادِقاً أصُـمْ فِـي نَهَـار القيظ للشمس باديًا[1].

حيث جعل الجواب (أَصُم) للشرط مع تأخره ، بدليل جزمه.

وذهب البصريون– فى مقدمتهم سيبويه – وتبعهم جمهور النحويين[2] إلى إلى أنه إذا اجتمع شرط غير امتناعى وقسم، ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً، فالجواب للمتقدم منهما وجوباً، لقوته بتصدره، والمتأخر جوابه محذوف لدلالة جواب المتقدم عليه.

ولا يجوز جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم، إلا إن تقدّم عليهما ذو خبر ، فالجواب حينئذ للشرط مطلقا تقدّم أو تأخّر،تقول: (أنا إن تأتني والله أكرمْك،وأنا والله إن تأتني أكرمْك)؛لأن تقدير سقوطه مخلٌّ بالجملة التي هو منها الواقعة خبرا،وتقدير سقوط القسم غير مخلّ؛لأنه مسوقٌ لمجرد التوكيد،والاستغناء عن التوكيد سائغ،ففُضّل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر[3].

(١) من الطويل،في معاني القرآن ١٣١/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٩١/٢، و١٦١٦/٣، ومغني اللبيب. ص:٣١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٨٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/٤–٢٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١، والمقرب /٢٨٢، وارتشاف الضرب ١٧٨٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٠/٣، والمساعد١٧٦/٣–١٧٧، والتصريح٢٥٣/٢.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ١٧٢/٦–١٧٣.

وما وَرَدَ ظاهره جعل الجواب للشرط مع تأخره ، كما فى الشواهد الشعرية السابقة، فهو محمول على أن اللام فيه زائدة ، لا موطئة للقسم، أو أنه ضرورة[١].

والنفس أميل إلى رأي البصريين ، وأن رتبة التقدم هنا سبب في جعل الجواب لأحدهما دون الآخر؛ لشدة الاعتناء به؛لأنه إذا تقدم الشرط فالاعتماد في الكلام إنما هو عليه،والقَسَم جيء به بعد ذلك للتوكيد ،فصار كالمُلْغَى؛إذ لم يُعْتَنَ به فيُقدَّم،فصار الجواب إذن لِمَا اعتُمِد،وهو الشرط فاستحقّ الجزم، فصار على حكم ما لو لم يكن قَسَمٌ،وإذا تقدّم القَسَم صار هو المُعْتَنَى به المقدَّم ، فاستحقّ الجواب فلم يصحّ الجزم،ودخل الشرط بعد ذلك،من حيث كان جواب القسم معلّقا عليه[٢].

وأن كلام الفراء متعدد في هذه المسألة، فتارة أجاز بمرجوحيته كما نقلوا عنه، وتارة جزم بأن ما ورد منه في الشعر ضرورة[٣].

وهكذا، رأينا فيما سبق نماذج للكوفيين في احتكامهم للظاهر وهجرهم للتأويل والتقدير.والحقّ أن المسائل التي احتكم الكوفيون فيها إلى ظاهر النصوص الواردة غير ذلك كثيرة ، يصعب حصرها، ناهيك عن تلك المسائل التي لا تخفى على باحث لشهرتها:

- كإجازتهم نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده[٤].

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٣٩٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤١٤).

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ١٧٣/٦، والتصريح ٤١٣/٢.

(٣) هذا ما ذكره البغدادي . ينظر : خزانة الأدب ٣٢٩/١١-٣٣١ .

(٤) ينظر:التبيين / ٢٦٨، والارتشاف١٣٣٨/٣-١٣٣٩، وائتلاف النصرة / ٧٧.

- وكذا تقديم التفسير (التمييز) على عامله المتصرف[١].
- وكذا تعريف التفسير[٢].
- والفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور [٣].
- والاستدلال على اسمية (نعم وبئس) بدخول حرف الجر[٤].
- والعطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر[٥]
- ووقوع الجمل الماضوية حالا من غير إضمار (قد) [٦].
- وجواز تقديم معمول اسم فعل الامر عليه [٧].
- ونَصْب المضارع بـ(حتى) ،ولام الجحود ، وواو المعية ، وفاء السببية من غير إضمار (أن) المصدرية[٨].

(١) ينظر: الإنصاف م(١٢٠)٢/٣٨٢، والتبيين . ص: ٣٩٤، وائتلاف النصرة/ ٣٩.

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء ١/٧٩، ٢/٣٠٨، وائتلاف النصرة/ ٤٤، والموفى فى النحو الكوفى/ ٤٢، ٤٣.

(٣) ينظر: الإنصاف٢/٣٤٩، وارتشاف الضرب ٤/١٨٤٦،وائتلاف النصرة/٥١-٥٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٨١، م١٤، والتبيين /٢٧٤،وائتلاف النصرة /١١٥.

(٥) وقيد الفراء جوازه فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) ، كالأسماء المبنية وكالأسماء المعربة بحركات مقدرة كالأسماء المقصورة ، والمضاف إلى ياء المتكلم . ينظر : معاني القرآن ١/٣١١،والإنصاف ١/١٥١ مسألة٢٣، والتبيين /٣٤١ ،وائتلاف النصرة /١٦٧.

(٦) ينظر:الإنصاف ١/٢٠٥مسألة ٣٢، والتبيين /٣٨٦ ،وارتشاف الضرب ٣/١٦١٠، والنكت الحسان /١٠١ ،ومغني اللبيب ٢٢٩ ،والمساعد ٢/٤٧.

(٧) ينظر :الإنصاف ١/ ١٨٤ مسألة٢٧ ، والتبيين / ٣٧٣،وائتلاف النصرة /٣٤.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف م٧٥ (٢/ ٤٥٢) ومسألة ٨٢(٢/ ٤٨٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٢٥٠، ١٢٥٥،١٢٥٤ ،ومغني اللبيب ص: ١٦٩، ٢١٣ .

– وإجاتهم–بلا قبح–إعمال الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام[1].

– وأجازوا أيضا إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي[2].

وما لم يُذكَر أكثر مما ذُكِرَ، إن دلّ فإنما يدل على ما ذكرته آنفا أن الكوفيين كانوا أكثر احتكاما لظاهر النصوص واعتدادا بالقليل المسوع في الاستدلال من البصريين ، إلا في مسائل قليلة هجروا فيها ظاهر النص إلى التقدير والتأويل، سبق ذكرها .

ثانيا- من صور الحمل على الظاهر في التراكيب الإعرابية :

وضع المعربون ضوابط تتعلق بالصناعة الإعرابية–لاسيما التركيب القرآني– مما يتصل بحديثنا هنا عن الحمل على الظاهر:

أول هذه الضوابط : أن الشَّيْء مَتَى أَمْكَنَ الحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ أَوْلَى، إِذِ الْعُدُولُ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمُرَجِّحٍ[3].

وبناء على هذا الضابط:

١– ردّ ابن الحاجب أن تكون (ما) في قوله تعالى:"أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ"[4] نافية ؛ لأنه خلاف الظاهر لفظا ، ومعنى:

---

(١) ينظر :الإنصاف١/ ١٨م ٢٧، والتبيين / ٣٧٣،وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١،وائتلاف النصرة /٣٤.

(٢) ينظر: الجمل في النحو للزجاجى/٨٤،والمقتصد في شرح الإيضاح ٥١٢/١، ٥١٣، والتسهيل/١٣٧، وشرحه لابن مالك ٧٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤١٧/١.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.

أما اللفظ ؛ فلأنه يقتضى قطعها عن (نُعَمِّرْكُمْ) من حيث إن (نُعَمِّرْكُمْ) لا يجوز أن يكون النفي من معموله، وهو خلاف الظاهر.

وأما من حيث المعنى ، فلأن قوله: أو لم نعمركم، إنما سيق لإثبات التعمير وتوبيخهم على تركهم التذكير فيه. فإذا جعل قوله: (مَا يَتَذَكَّرُ) نفياً، كان فيه إخبار عن نفي تذكير متذكّر فيه، فظاهره على ذلك نفي التعمير، لأنه إذا كان زماناً لا يتذكر فيه متذكّر لزم أن لا يكون تعميراً، وهو خلاف قوله: أولم نعمِّركم[١].

وعليه تكون (ما) في قوله:"مَّا يَتَذَكَّرُ" أحد وجهين:

أحدهما: ولم يحك أبو حيان غيره –: أنها مصدرية ظرفية ، أي : مُدَّةَ تَذَكُّر[٢]. وغُلِّطَ هذا ؛ لأن الضمير (فيه) يمنع ذلك لعوده على" ما "[٣].

والثاني: أنها نكرة موصوفة ، أي: تَعَمُّراً يُتَذَكَّرُ فيه ، أو زماناً يُتَذَكَّرُ فيه[٤].

٢- لم يشترط ابن خروف اتحاد المفعول له مع الفعل في الفاعل؛أخذا بظاهر قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا"[٥]، فالخوف والطمع مفعول له، وليس من صفة الفاعل ؛ إذ إن فاعل الإراءة هو الله ، والخوف من المخاطبين[٦].

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢٠٧/١.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣٦/٩.

(٣) ينظر : الدر المصون ٢٣٦/٩.

(٤) ينظر : التبيان في إعرب القرآن للعكبري ١٠٧٦/٢.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الرعد.

(٦) ينظر رأيه في: المقاصد الشافية٢٧٣/٣، والأشموني٤٨١/١. التصريح ٥١١/١.

والمشترطون اتحاده[١] يؤولون الآية على أنّ معنى يريكم: يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية التي تضمنها (يريكم)، وفاعل الطمع والخوف واحد، وهو المخاطبون؛ ليكون اتحاد فاعلهما تقديرا[٢].

وهذا التأويل خلاف الظاهر، وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو (يريكم) لا (ترون)، وأنه لا يُظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية ؛ لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع ، بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا.

فاستدلال ابن خروف قوي جليٌّ ، فإن كان ولا بدّ من التأويل ، فالأقرب أن يُؤوّل الخوف والطمع بالإخافة والإطماع ، أو يجعلا حالَيْنِ من المخاطبين على إضمار (ذوي) ، أو على التأويل باسمي فاعل[٣].

وما ذهب إليه ابن خروف من عدم اشتراط اتحاد المفعول له مع الفعل في الفاعل مذهب بعض النحويين[٤]، وهو ظاهر قول سيبويه في باب ما يَنتصب من المصادر ؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر:" وذلك قولك : فعلت ذاك حِذارَ الشر ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان وادّخارَ فلان"[٥].

ثم قال بعد ذلك:"فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طَرَح اللام عَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ في «دَأْبَ بِكارٍ» ما قبله حين طَرَح (مِثْل) ، وكان حالا "[٦].

---

(١) هذا شرط المتأخرين، كالأعلم في النكت١/٣٥٠، وابن يعيش في شرح المفصل١/٤٥١،والشلوبين في التوطئة ص ٣٤٥ ،وابن مالك في شرح التسهيل٢/١٩٧، والشاطبي في المقاصد الشافية٣/٢٧٣.

(٢) ينظر : شرح التسهيل٢/١٩٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٨٨٠.

(٣) ينظر : حاشية الصبان٢/١٨١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو١/٢٠٦، والمسائل المنثورة . ص١٥، واللمع. ص٥٠.

(٥) الكتاب(١/٣٦٧).

(٦) الكتاب(١ /٣٦٩-٣٧٠).

يشير إلى قول الراجز:

إذا رأتنـــي سَـــقَطَتْ أبصـــارُها دَأبَ بِكـــارٍ شـــايَحَتْ بِكارُهـــا[1].

فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبّه به، وفاعل المشبّه به غير فاعل ناصبه، فلذا لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بيّنٌ[2].

ويشهد لمذهب ابن خروف قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْـرٍو دَمعُهَـا قَـد تَحَـدَّرَا بُكـاءً عَلَـى عَمـرو وَمَـا كَـانَ أَصـبَرَا[3].

ففاعل التحدّر هو الدمع ، وفاعل البكاء هو أمّ عمرو[4].

وقول ابن أحمر:

مَـــدَّتْ عليـــكَ المُلـــكَ أطنابَهـــا كـــأسٌ رَنَوْنـــاةٌ وطِـــرْفٌ طِمِـــرَّ[5].

---

(١) رجز لا يُعلم قائله ، وهو في: الكتاب (١/ ٣٥٧)، والمقتضب (٣/ ٢٠٤)، والتذييل (٣/ ١٩٦، ٢٦٤). سقطت أبصارها: خشعت. الدأب: العادة. البكار: جمع بَكْر وبَكْرة وهو الفتيّ من الإبل.شايحت: أي: جدّت ومضت.والشاهد فيه: أن «دأب بكار» منصوب بإضمار فعل على الحال وعلى المصدر ؛ لعدم وجود فعل من لفظه.

(٢) ينظر : شرح التسهيل(١٩٧/٢)، وتمهيد القواعد(١٨٨١/٤).

(٣) من الطويل ،في ديوانه. ص: ٥٦، والتذييل والتكميل ٢٤١/٧، والخزانة ٩/ ٢١١،والمقاصد النحوية٣/ ١٤٨٦.وهو شاهد على وقوع (تحدرا) مفعولا له، ولم يستوف شرط اتحاد المفعول له مع الفعل في الفاعل.

(٤) ينظر : اللمحة البدرية٢٠٦/٢-٢٠٧.

(٥) من السريع، وهو في شرح التسهيل١٩٧/٢،والتذييل والتكميل٢٤٠/٧،وتمهيد القواعد٤/ ١٨٨١، الأطناب: حبال الخباء، كأس رنوناة: أي دائمة على الشرب ساكنة، طِرْف: فَرَسٌ كريم الأطراف ، يعني: الآباء والأمهات، والطِمِرّ: الفرس الجواد.

والشاهد في قوله: «الملك»؛ حيث نصب مفعولا له، ولم يجر باللام مع أن فاعل (الملك) غير فاعل العامل على نحو ما يراه ابن خروف.

وقول الفرزدق:

منّـاَ الـذي اختِيـرَ الرَّجـالَ سَـماحةً وجُــوداً إذا هَــبَّ الريــاحُ الزّعــازِعُ[1].

فأما من اشترط اتحاد الفاعل ، فتأولوا كل هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها ، فتأولوا بيت امرئ القيس «بكاء على عمرو» على أنه مصدر في موضع الحال[2].

وتأولوا بيت ابن أحمر على أن يكون "المُلك" مفعول (مدت) على تأويل الملك بمعنى الخلافة أى (مدت عليك الخلافة أطنابها)،أو أن يكون "المُلك" مصدراً معرفاً بالألف واللام في موضع الحال ، كأنه قال: مدت عليك مُمَلَّكاً أطنابها، وإن كان الحال المعرفة لا ينقاس [3].

وأما «سماحة» فأُوِّلَ على إمكان أن يكون من التمييز المنقول، والأصل: اختيرت سماحتُه، ثم صار: اختير هو سماحة[4].

والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر[5].

(١) من الطويل ، في ديوانه: ٤١٨، وهو في الكتاب: ٣٩، والمقتضب: ٤/٣٣٠، والخزانة:٩/١١٣. والزعازع: الشديدة، واحدتها زعزعة.والشاهد في (سماحة) على أنه مفعول له، على نحو ما يراه ابن خروف.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل٧/٢٤١-٢٤٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٣/٢٧٤،والتذييل والتكميل٧/٢٤١-٢٤٢.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية٣/٢٧٤.

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٤٨ ،وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٢.

٣-وفي باب المفعول له يعترض أبو حيان على ابن مالك جوازه أن يكون (القسط) من قوله: "وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ"[١] مفعولاً له؛ لأنه مستوف للشروط»[٢].

فيردّه أبو حيان بقوله:"والظاهر أن (القسط) صفة للموازين؛ إذ هو مصدر وُصِفَ به، أي: الموازين العادلة المقسطة، والوصف بالمصدر أكثر من مجيء المفعول له منصوباً بأل"[٣].

ثاني هذه الضوابط : تجنُّب التقدير والتأويل إلا لمقتضٍ ، فالإعراب المحمول على ظاهره، الخالي من التأويلات والتقديرات والحذوفات الأخذ به أولى وأصوب مما يحتاج إلى ذلك ، إلا إذا اضطر إليه مقتضٍ.

جاء ذلك في قول أبي حيان:" لِأَنَّا لَا نَصِيرُ إِلَى التَّأْوِيلِ مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ" [٤].

وبناء عليه ضعّف أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب (المستضعفين) من قوله تعالى " وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ"[٥] أن يكون منصوبا على الاختصاص يعني:واختص من سبيل الله خلاص المستضعفين[٦]؛ بأنه لا حاجة إلى تكلف نصبه على الاختصاص، إذ هو خلاف الظاهر، وارتضى ما ذهب إليه الزجاج[٧] أن يكون

(١) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.
(٢) ينظر : شرح التسهيل٢/١٩٩.
(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٧/٢٤٥.
(٤) البحر المحيط ١/٤٩٤.
(٥) من الآية ٧٥ من سورة النساء.
(٦) ينظر : الكشاف ١/٥٣٤.
(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٧٧.

مجرورا معطوفا على سبيل الله ، أي: في سبيل الله، وفي خلاص المستضعفين"[١].

كما ذكر هذا الضابط أيضا ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها في قوله :" أَن يُخَرَّج على خلاف الأَصْل أَو على خلاف الظَّاهِر لغير مُقْتَض"[٢].

ومثّل له بقَوْل مكي القيسي فِي قوله تعالى:"لا تُبْطِلُوا صَدقَاتكُمْ بالمن والأذى كَالَّذي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ"[٣]: إن الْكَاف في موضع نصب نعت لمصدر مَحْذُوف ، تقديره إبطالا كَالَّذي[٤].

الذي رَدَّه ابن هشام بقوله : "وَيلْزمهُ أَن يقدر إبطالا كإبطال إِنْفَاق الَّذِي ينْفق، وَالْوَجْه أَن يكون (كَالَّذي) حَالا من الْوَاو ، أَي: لَا تُبْطِلُوا صَدقَاتكُمْ مُشْبِهين الَّذِي ينْفق، فَهَذَا الْوَجْه لَا حذف فِيه"[٥].

وابن هشام في هذا الاعتراض مسبوق بابن الشجري– دون أن يَنسبه إليه– الذي وصف تأويل مكيّ: إنّ الكاف نعت لمصدر محذوف، بإنه قول فيه بعدٌ وتعسّف؛ لأنّ ظاهره تشبيه حَدَثٍ بعين، ولا يصحّ إلاّ بتقدير حذفين بعد حذف المصدر، أى : إبطالا كإبطال إنفاق الذى ينفق ماله.

والوجهُ أن يكون موضع الكاف نصبا على الحال من الواو فى (تُبْطِلُوا) ، فالتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهين الذى ينفق ماله رئاء الناس. فهذا قول لا حذف فيه، والتشبيه فيه تشبيه عين بعين[٦].

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٣/٧١١.

(٢) مغني اللبيب . ص: ٧٨٢.

(٣) من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٣٩.

(٥) مغني اللبيب . ص: ٧٨٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٧٣.

ومما يتصل بهذا الضابط ما ذهب إليه ابن مالك من عدم ارتضائه تقدير (قد) قبل الجملة الفعلية الماضوية المثبته المشتملة على ضمير صاحب الحال – خلافا لما يراه جمهور البصريين[1]– في قوله تعالى (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [2]، معلِّلا أن هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

وأن دعوى البصريين تقدير (قد) بأنها تقرب الماضي من الحال حتى تُلحقه بحكمه أو تكاد، مردودة بأن دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى (وكذلك يجتبيك ربُّك ويُعلّمُك من تأويل الأحاديث) [3]. بل كما استُغنى عن تقدير(قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا[4].

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، ١٢٤ ، والأصول فى النحو ١/ ١٢٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٦/٢ ، والإنصاف ١/ ٢٥٤ .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٦ من سورة يوسف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢.

وما ذهب إليه ابن مالك من عدم لزوم تقدير (قد) قبل الماضي الواقع حالا منسوب للأخفش[١] والكوفيين إلا الفراء[٢] ، والجمهور[٣].

والظاهر يؤيد ذلك لكثرة ما ورد دون (قد) ، كقوله تعالى:" كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ"[٤]، وقوله تعالى: "هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا"[٥]، وقوله تعالى: "أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "[٦] ، والدليل على صحة ذلك قراءة يعقوب (حصرةً)[٧].

ومنه قول امرئ القيس :

لـه كَفَلٌ كَالدِّعصِ لَبَّدَهُ النَّدَى إلى حارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمُذَأَّبِ [٨]

ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وإني لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ [٩].

---

(١) ينظر :معاني القرآن ١/ ٤٥٢، والمقتضب ١٢٤/٤، والإنصاف ١٦٠/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٦٠/١، التبيين /٣٨٦ ،ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ،اولتذييل والتكميل ١٨٩/٩،والهمع٣٢٦/٢.

(٤) من الآية٢٨ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٧) ينظر : التذكرة فى القراءات العشر ٢/ ٣٧٨.

(٨) من الطويل (وهو في ديوانه /٦٧) والكَفَل : العَجُز ، والدِّعص : الكثيب الصغير ، ولَبَّدَهُ النَّدَى: باشره الندى فَتَلبَّد ولم يتساقط ، والحارك من الفرس : فروع الكتفين وهو أعلى الكاهل والمراد الصدر . والغبيط : قتب الهودج ، والمذأب : الموسع . والشاهد فيه وقوع الجملة الماضوية (لَبَّدَهُ النَّدَى) حالا من غير (قد) ينظر : شرح التسهيل ٣٧١/٢، والتذييل والتكميل ١٨٨/٩، واللسان (ذ أ ب) ٤٨٠/٣.

(٩) البيت من الطويل (وهو في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢) ويروى : نفضة ، وقترة ، بدلا من (هزة) (هزة) . والشاهد فيه وقوع الجملة الماضوية (بلله القطر) حالا من غير (قد) ينظر: شرح المفصل ٦٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٥/٣، والخزانة ٢٥٤/٣.

وغير ذلك كثير ، ومن هنا فإن لجوء جمهور البصريين ومن تابعهم من الكوفيين كالفراء إلى تقدير (قد) فيما جاء من الماضي غير مقترن بها تكلّف لا ينبغي أن يعوّل عليه ، ولا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون (قد) ، والأصل عدم التقدير ، لاسيّما فيما كثُر استعماله(١).

ولذا قال أبو حيان :" والصحيح جواز ذلك ؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا ؛ لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"(٢).

– ومن ذلك أيضا: أجَاز كثير من النحويين–كالجرمي ،والمبرد ، والزجاج، وابن السراج ، والسيرافي،والفارسي، وابن جني، والصيمري(٣)– فِي إعراب المخصوص بالمدح أو الذم في نَحْو قَوْلك : (نعم الرجل زيد) كَون (زيد) خَبرا لمبتدأ محذوف ، مَعَ إِمْكَان تَقْدِيره مُبْتَدأ وَالْجُمْلَة قبله خَبرا ؛ لِأَن (نعم وَبئسَ) موضوعان للمدح والذم العامّين ، فَنَاسَبَ مقامهما الإطناب بتكثير الْجمل، وتكثير الجمل ينشأ بصورتين: جعله خبرا لمبتدأ محذوف،أو جعله مبتدأ خبره محذوف(٤).

(١) ينظر : مغني اللبيب. ص: ٢٢٩، الأشموني ٤١/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٩/٩.

(٣) ينظر رأي الجرمي في الارتشاف ٢٠٥٤، والمبرد في المقتضب ١٣٩/٢، والزجاج في معاني معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١، وابن السراج في الاصول ١١٢/١، والسيرافي في المساعد ١٣٤/٢، والفارسي في الإيضاح العضدي ٨٧ ،والمقتصد ٣٦٧/١، وابن جني في اللمع ٢٢٢، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٧٥/١.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٥٤٠/٤، ومغني اللبيب. ص: ٧٨٥.

ويستندون في هذا إلى ظَاهر قَول سِيبَوَيْهِ في إجازته الإضمار، حيث قال:" كأنه قال نِعمَ الرجلُ، فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال : عبدُ الله ، فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل"(١).

فقد أجاز سيبويه الإضمار- وفي إجازته لما أجاز حُجَّة- حين قدّر (عبد اللهِ) في قوله (نعم الرجل عبد الله) جوابًا، كأنه لما قال: نِعْمَ الرّجلُ ، قيل: من هو؟ فقال: (عبدُ اللهِ) مُجيبًا، فـ(عبدُ الله) خبر ابتداء محذوف.

والتحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وخبره الجملة الفعلية المتقدمة ، وأن تقديره خبر لمبتدأ محذوف خلاف الظاهر- كما نبه الشاطبي- وأن الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، على تقدير أن يكون (زيد) مبتدأ خبرهُ ما قبله(٢).

فتكلُّف الحذفِ تكلُّف لما لا يُحتاج إليه.وَدعْوَى الحَذْف في موضعٍ لم يَظْهر فيه ذلك المحذوف مجردُ دَعْوَى من غير حجة.

ويؤكد ذلك أيضا أن الكلام عند جَعْل(زيد) خبراً لمحذوف جملتان، ليست إحداهما في موضع إعراب، وهو خلاف الظاهر، وادِّعاءُ خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع، فكان تقديرُ مبتدأ غيرَ جائز، لعدم الاحتياج إلى ذلك. وذلك أن (نعم، وبئس) لا يتمُّ المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم من الجنس الذي هو منه، فلا يُقَدَّر على هذا إلا مبتدأ، كما لا يقدَّر (زيد) في قولك: (ذهب أخوهُ زيدٌ) إلا مبتدأ.

ثم إن المخصوص يجوز حذفه اتفاقاً إذا تقدَّم ذكره وكان معلوما، كقوله تعالى: "نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ"(٣). فلو كان المبتدأ لازمَ الحذف، ثم حُذف الخبر، وهو

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وينظر : ارتشاف الضرب٢٠٥٤، ومغني اللبيب. ص: ٧٨٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥٣٨/٤.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(زيدٌ) في المثال المتقدِّم لأَدَىَّ ذلك إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير جائز، وإنما يُحذف من الجملة أحدُ جزءَيْها، ويبقى الثاني دَالاً عليه، ولا يُحذفان معاً إلا أن يُعَوَّض من ذلك، كقولك: أزيدٌ في الدار أم لا؟ ونحو ذلك. فكان القول بما يُؤَدِّي إلى ذلك ممتنعا[1].

وأمّا ما يستندون إليه من إجازة الإضمار ما صرح به سيبويه في قوله: كأنه قال: نعم الرجلُ، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبدُ اللهِ، إلى آخره.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمار. ومن تَأمَّل كلامه تَبَيَّن له ذلك، فإنه قال قبل ذلك:"وأما قولهم: نعم الرجلُ عبدُ الله فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدُ الله، عَمل (نعم) في (الرجل) ولم يَعمل في (عبد الله) وإذا قال: عبدُ الله نعم الرجلُ فهو بمنزلة: عبدُ الله ذهب أخوه".

فهذا ظاهر في أن المخصوص مبتدأ، تقدَّم أو تأخر. ثم قال بعد ذلك: كأنه قال: نعم الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ ... فقال: عبدُ الله، وإذا قال: عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نعم الرجلُ".

فهذا ظاهر في أنه تفسير لما تقدم من التقرير الأول، كأنه يُبَيِّن احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أن الكلام على تقدير محذوف.

قال أبو علي: إذا قدر (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) تقدير (ذهب أخوه زيدٌ) فالكلام جملة واحدة تقديره: زيدٌ ذهب أخوه، فهو بمنزلة: زيدٌ منطلق فإذا قدرته كذا، فعبد اللهِ مرتفع بالابتداء"[2].

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٣٧/٤.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه٣٢١/١.

وأمَّا الترجيح بتكثير الجُمَل فإنما يكون ذلك بعد تسليم أن (نعم الرجلُ) وحدهَ جملةٌ مستقلة،وليس كذلك، بل هي مع المخصوص جملة واحدة[١].

فإن كان هناك مقتضٍ يستدعى التقدير والإضمار وعدمَ حملِ الكلام على ظاهره ، كتصحيح معنى مثلا، جاز الخروج عن الظاهر ، كما في قوله تعالى:" وَلَقَد خَلَقْنَاكُمْ ثمَّ صورناكم ثُمَّ قُلْنَا للْمَلَائكَة اسجدوا لآدَم"[٢]، فلا يمكن عند الجمهور حمل حمل الكلام على ظاهره من إفادة (ثُمَّ) للترتيب والتراخي ؛ لأن الخلق والتصوير في زمان واحد، حتى إن بعض النحويين ذهب إلى أنها بمنزلة الواو لا تُرَتِّبُ؛ أخذا بهذه الآية ، وقول القائل :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جَدُّه[٣]

فهذا موضع (الواو) ؛ لأن الموضع لمدح الابن، والابن متأخر عن الأب، فسؤدد الابن بعد سؤدد الأب في المعتاد، فقد أتى ما بعد (ثم) سابقًا بالزمان، و (ثم) لا تعطف المتقدم على المتأخر إلا إذا عُدَّت كالواو[٤].

والجواب أن ما ذُكِر لا دليل فيه على هذا المذهب ، وأن(ثم)ملازمة للترتيب، وأن الكلام في الآية محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قيل: ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم[٥].

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٤/٥٤٠-٥٤١.

(٢) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٣) من الخفيف ، لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٥٥، وهو في شرح الأشموني ٢/٣٦٦،والهمع ٣/١٩٥.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٢.

(٥) ينظر : تمهيد القواعد ٥/٣٤٤٢،

أو محمول على تقدير أردنا الخلق والتصوير ، كما يقول ابن هشام:" لِأَن ثمَّ للتَّرْتِيب ، وَلَا يُمكن هُنَا مَعَ الْحمل على الظَّاهِر ، فَإِذا حُمِل خلقنَا وصوّرنا على إِرَادَة الْخلق والتصوير لم يُشْكِل"(١).

وأما البيت فـ (ثُمّ) فيه لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الحكم، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجدّه مرتَّبةً على سيادته، كأنه ساد أولًا، ثم ساد أبوه بسيادته،ثم جَدُّه، على مثال قول ابن الرومي :

وكم أبٍ قد علا بابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ ... كما عَلَتْ برسولِ اللهِ عدنانُ(٢).

والدليل على لزوم(ثُمّ) الترتيب لها استقراء المتقدمين المتحققين بكلام العرب(٣).

ومما يحتاج إلى التقدير لتصحيح المعنى ، ما جاء في قوله تعالى:"وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ"(٤)، فلا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم لعدم المصاحبة(٥)، فلابد من تقدير عامل عَمِلَ النصب في (الإيمان) ، أي: وأَلِفُوا الإيمان أو اعتقدوا الإيمان، وذلك أنه لو جُعِلَ الإيمان معطوفًا على "الدار" لكان معمولًا لـ"تبوؤوا"؛ لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله، وهو فاسد من جهة المعنى، لأن الإيمان لا يُتبوأ "، وإنما يُتبوأ المنزل، إذ التبوؤ: التهيؤ، يقال: بوأت له منزلا، أي: هيأته له،ويكون ذلك من عطف الجمل على الجمل(٦).

---

(١) مغني اللبيب . ص: (٩٠٣).

(٢) من البسيط،في ديوانه ٦/ ١٧٩، وتمهيد القواعد ٤٣٤٦/٧،ومغني اللبيب(١٦٠)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٦٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٨).

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٨٧/٥.

(٤) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٦٦٧/٢.

(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٨٨/٢.

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ[١]، أي : (وَاجْمَعُوا شركاءكم)؛لأن (أجمع)لا يوقع على الشركاء وشبهه من الأشخاص، وإنما يوقع على الأمر والكيد وشبههما من المعاني[٢].

وفي الباب أيضا قول الشاعر:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوما وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا[٣].

أى : وكحلن العيونا ، وأمثال ذلك كثير[٤].

وتقدير عامل مضمر في كل هذا لتعذّر العطف مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين،منهم الفراء ، والفارسي[٥].

وذهب بعض المتقدمين كأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي محمد اليزيدي، وغيرهم ، إلى أن ذلك من عطف المفردات، وتضمين العامل معنى ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، فيقدّر: آثروا الدار والإيمان[٦].

---

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٠.

(٣) من الوافر ، للراعي النميري في ديوانه ص٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩، والشاهد فيه قوله: "زججن الحواجب والعيونا"، فإن الفعل "زججن" لا يصح أن يتعدى إلى قوله: "العيونا" إلا بتأويله بـ"جمّلن" أو نحوه، وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد، ويجوز أن يكون قوله: "العيونا" منصوبا بفعل محذوف تقديره: "كحّلن" أو نحوه، وفي هذه الحالة يكون من باب عطف الجمل.

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٧/٣٤٣٤.

(٥) ينظر : كتاب الشعر ٢/٥٣١-٥٣٢ ، وارتشاف الضرب٤/١٩٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٣٠.

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب٤/١٩٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٣٠.

واختار بعض المتأخرين التضمين على الإضمار، وهو عندهم مقيس وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى واحد لهما ، يقال: تبوأ فلان الدار، إذا لزمها، فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر(١).

واختار أبو حيان التفصيل: فإن كان العامل الأول يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولاً على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين نحو: يَجْدَعُ اللهُ أنفَه وعينيَه أي: ويَفْقَأُ عينيَه، فنسْبةُ الجَدْعِ إلى الأنف حقيقة.وإن كان لا يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه كان العامل متضمنًا معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار ، نحو قول العرب: علفتُ الدابة ماء وتبنًا، أي: أطعمتها أو غذوتها ماء وتبنًا(٢).

وقد يكون المُقتضِى للتقدير –بمخالفة الحمل على الظاهر–الصنعة النحوية، فيُحتاج إلى التأويل والتقدير،كما في قوله تعالى:" وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما"(٣)،وقوله تعالى:"الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ"(٤).

فظاهره أنه من باب الاشتغال ؛ لأنه اسم بعده فعل تسلط على ما يتعلق بضميره لو سُلِّطَ عليه لنصبه.لكن لما اتفق السبعة على الرفع ولا يُجمعون على خلاف المختار أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر(٥)،وأنه رُفِعَ على الابتداء.

---

(١) ينظر : التصريح٢/١٨٨.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٤.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢ من سورة النور.

(٥) ينظر : تمهيد القواعد ٤/١٦٦٨،وشرح الوافية لابن الحاجب (١/ ١٨٨) ، والبحر المحيط (٦/ ٤٢٧).

ولأن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا بمسوِّغ، ليس هذا منها[1]، حَمَلَ سيبويه الآيتين على تقدير خبر محذوف ، وجعل التقدير: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة أي حكمهما، وفيما فُرِضَ عليكم الزانية والزاني أي حكمهما. ودل على ذلك قوله تعالى قبل ذلك: "سُورَةٌ أَنْزَلْناها وَفَرَضْناها[2].

ولولا أن التقدير كما قال سيبويه لكان المختار النصب؛ لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه؛ ألا ترى أن قولك: زيداً اضربه، لا يسوغ فيه الرفع إلا على ضعف. فكذلك يكون هذا[3].

وهذا التقدير متعيَّن عند سيبويه ؛ لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ، ما لم يكن المبتدأ موصولًا بفعل أو ظرف، وصلة "أل" غير ذلك، ولذا قال في قوله:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[4].

إن التقدير: "هذه خولان"، فجعل "خولان" خبر مبتدأ محذوف، وجملة "فانكح فتاتهم" مستأنفة ؛ هربًا من زياة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول.

وخالفه المبرد في هذا التقدير ،؛ فهو وإن وافق سيبويه في خروج الآيتين من باب الاشتغال ووجوب الرفع، إلا أنه جعل المذكور هو الخبر، والفاء في

---

(١) الفاء تدخل على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا غير (أل) ،والصلة سببا في الخبر، مع كونها كونها جملة فعلية أو ظرفا أو مجرورا.ينظر : البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٣/١.

(٢) من الآية (١) من سورة النور.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٣/١-١٤٤،وأمالي ابن الحاجب ٥٠٧/٢،وتمهيد القواعد ١٠٤٢/٢.

(٤) من الطويل ، بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١-١٤٣، ساقه سيبويه على حذف حبر المبتدأ المبتدأ (خولان) وتقدير الكلام: هذه خولان فانكح فتاتهم ،ولم يُجز أن يكون قوله (فانكح فتاتهم) في موضع خبر (خولان) .الكتاب١٤٣/١، وشرح أبياته لابن السيرافي٢٧٣/١.

(فَاجْلِدُوا، فاقطعوا) زائدة لمعنى الشرط؛ لأن الموصول فيه معنى الشرط، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط[١]، والمعنى: إن زنيا فاجلدوهما، وإن سرقا فاقطعوا أيديهما، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما مما هو مُنزَّل منزلة الشرط والجواب. فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المُشْبِه للجواب في المبتدأ المُشْبِه للشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملا[٢].

والفرق بين تقديري سيبويه والمبرد أن الكلام على تقدير سيبويه –حذف الخبر– مكون من جملتين اثنتين: اسمية ، وهى قوله (الزانية والزاني ،أو السارق والسارقة في الفرائض) وجملة فعلية هي (فاجلدوا ،فاقطعوا) مفسرة وبيان لذلك الحكم، أما على تقدير المبرد فالكلام جملة واحدة؛ لأن المقرون بالفاء هو الخبر[٣].

وجنح الزمخشري،وابن مالك،والرضي، إلى تقدير المبرد ؛ لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه[٤].

والظاهر أن المختار في هذه المسألة مذهب سيبويه ،وعليه التعويل، لأن الزيادة في الحرف لا بد لها من دليل، ولا يكون الدليل إلا غير محتمل، ولم يأت شيء إلا محتمل التأويل[١].

---

(١) لأن المبرد يرى جواز زيادة الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة (أل) وكان مبتدأ،وبه قال الفراء،والأخفش وبعض الكوفيين. ينظر: الكامل في اللغة والأدب ١٩٦/٢–١٩٧،ومعاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ،و معانى القرآن للأخفش ١/ ١٣٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ ، والتذييل والتكميل ١٠٦/٤ ،وتمهيد القواعد ١٠٥١/٢.

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٦/١.

(٣) ينظر : أمالى ابن الحاجب ٥٠٧/٢ ، وحاشية الشهاب ٢٤١/٣.

(٤) ينظر : الكشاف ٢٠٨/٣، وشرح التسهيل ٣٢٨/١،وشرح الكافية للرضي ٤٧٣/١.

– ومن المُقتضِى للتقدير للصنعة النحوية أيضا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من منع وصف (اللهمّ) المختص بالنداء[٢].

وما ورد منه فمحمول على أنه نداء ثان ، كـ(فاطر) من قوله تعالى: "قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"[٣]، والتقدير : يا فاطر ، حذف مِنْهُ حرف النداء؛ لِأَن المنادى الملازم للنداء لَا يجوز عِنْده أَن يُوصف ، وَكلمَة (اللَّهُمَّ) لَا تسْتَعْمل إِلَّا فِي النداء ، وأنه لما اتَّصل بِهِ الْمِيم المعوضة عَن حرف النداء أشبه الْأَصْوَات فَلم يجز نَعته[٤].

وقد أشار إلي ذلك سيبويه في قوله:" وأما قوله عز وجلّ: " اللهمّ فاطرَ السموات والأرض " فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره"[٥].

والذي دفعهما إلى هذا التقدير – وإن كان خلاف الظاهر– أن المنادى أشبه الضميرَ، والضمير لا يوصف؛ ولذا قيل: إن وصف المنادى على خلاف الدليل، وانضمّ إلى ذلك في (اللهم) تركبه مع الحرف ، والحرف لا يوصف. فلما اجتمع الوصفان في (اللهم) امتنع وصفه[٦].

وخالف في ذلك المبرد– وعُزِيَ للفراء– من قِبَل أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته[٧].

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ١٠٤٢،١٠٥٢/٢.

(٢) ينظر : الجمل في النحو للخليل ١٣٦، والكتاب ١٩٦/٢، وهمع الهوامع (٢/ ٦٤).

(٣) من الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٤) ينظر : مغني اللبيب. ص:(٧٨٤).

(٥) الكتاب ١٩٦/٢–١٩٧.

(٦) ينظر : تمهيد القواعد (٣٥٦٦/٧–٣٥٦٧).

(٧) ينظر : المقتضب (٤/ ٢٣٩)، والأشموني (٣/ ١٤٦، ١٤٧)، والهمع (٢/ ٦٤).

والظاهر يؤيد أنه نعت،وتقدير استئناف النداء خلاف الظاهر، وكذا من أعربه بدلا ؛ لأن البدل في المشتق خلاف الأصل، وإنما باب التابع المشتق أن يكون نعتاً، وقد حكي يونس عن العرب جوازه ، فالقياس والسماع متعاضدان على الجواز مطلقا فيما اختص بالنداء وفي غيره(١).

وما احتُج به للخليل وسيبويه من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت، مردود بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقا، كما لم تعتبر مشابهة المصدر الأمر في نحو: ضربًا زيدًا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانًا، فلم يزد على ذلك(٢).

ثالث هذه الضوابط : أن يستوفي المُعْرِب الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ ؛ لذا يُعترَض على المُعرِب إذا ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، بل عليه أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ منها (٣).

وهذا ما أشار إليه ابن هشام- فِي ذكر الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المعرب من جِهَتهَا- بقوله :" أن يُخرَّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويُترك الوجه القريب والقوي ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذَكَر الجميع، فإن قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب فَحَسَنٌ إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يُخَرَّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شيء فلْيَذْكُرِ الأوجه المحتملة من غير تعسف ، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فَصَعْبٌ شديد"(٤).

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٢٩٧-٢٩٨.

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٢٩٧-٢٩٨.

(٣) ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٢/٣١٤.

(٤) مغني اللبيب. ص: ٧١٠.

ومن ذلك قوله تعالى: "فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا"[1]،فالظاهرُ أنَّ (عليه) خبرُ (لا)،و(أَنْ يَطَّوَّفَ) أصلُه: (في أَنْ يَطَّوَّفَ)، فَحُذِف حرفُ الجر، فيجيء في محلِّها القولان:النصبُ أو الجرُّ. والوقفُ في هذا الوجهِ تَمَّ على قولِه(بهما).

وأجازوا بعد ذلك وجها ضعيفا مخالفا للظاهر : أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ عند قولِه: (فلا جُناحَ) ، على أن يكونَ خبرُ(لا) محذوفاً، تقديره:(فَلاَ جُنَاحَ في الحج)،ويُبْتدَأ بقولِه:(عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ)، فيكون(عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ)من بابِ الإغراءِ؛ ليُفِيد صَرِيحًا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة،فيكونَ(أَنْ يَطَّوَّفَ) في محلِّ نصبٍ كقولك:(عليك زيداً)، أي: الزَمْه[2].

ولما كان الأصل في الإغراء أن يكون مختصا بالمخاطب، لا يكون لمتكلم أو لغائب؛لأن الإغراء أمر، كما أن التحذير نهيٌ، وهما يختصان بالمخاطب[3]، كان تأويل هذا الوجه على الإغراء بضمير الغائب ضعيفا؛ لأنه ليس أمره بفعل وُضِع للأمر، بل بفعل مقرون بلام الأمر، كما أن النهي بفعل مقرون بـ"لا"، فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي؛ لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر؛ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنسِ، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم[4].

(١) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٤٩٢.

(٤) ينظر : التصريح ١/١١٦.

فمن هنا حُكِمَ على إغراء الغائب بالشذوذ؛ وما جاء منه شيء حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه[١]، كَقَوْل بَعضهم –فيما حكى سيبويه–وَقد بلغه أَن إنْسَانا يهدده (عَلَيْهِ رجلا ليسني)، أَي: (ليلزم رجلا غَيْرِي) ،فحَكَمَ عليه بالقلة والشذوذ[٢].

ولقلّته حمله سيبويه على التشبيه بالفعل، والمبرد على أنه مَثَلٌ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرًا[٣].

وأوّل النحويون ما جاء مما ظاهره كذلك ، كما في الحديث "مَنِ اسْتَطَاعَ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ" ، ثم قال: "ومن لم يستطع فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ"[٤]، على أن الأمر للمخاطب، كأنه قال: بَصِّرُوه ودُلُّوه على الصوم[٥]، في حين ذهب آخرون أن الحديث ليس من باب الإغراء، وأن (الباء) في (بالصوم) زائدة في المبتدأ، و(عليه) جار مجرور، وليس اسم فعل دالا على الأمر[٧].

لهذا كله كان حمل الآية الكريمة التي معنا على الإغراء ضعيفا مخالفا للظاهر،والقرآن إنما يحمل على أقوى الوجوه وأظهرها ، لا أضعفها وأخفاها.

(١) ينظر : المقرب ١/١٣٦.

(٢) ينظر : الكتاب ١/٢٥٠، ومغني اللبيب. ص: ٧١٣.

(٣) ينظر : الكتاب ١/٢٥٠، والمقتضب٣/٢٨٠.

(٤) الحديث في صحيح البخاري برقم١٩٠٥ – ٣/٢٦. وصحيح مسلم (٢/ ١٠١٨).

(٥) ينظر : المقرب ١/١٣٦.

المبحث الثالث

أثر الحمل على الظاهر في فهم كلام المتقدمين.

كان للحمل على ظاهر كلام المتقدمين أثر في ترجيح كثير من الأحكام ،ولا سيما كلام سيبويه ، الذي يُعَدُّ إمام العربية وقطب النحاة ، كما يعد كتابه الموئل في الدراسات النحوية ، وقد كانت مفرداته في الكتاب تتفاوت وضوحا وغموضا في تأليفها وصياغة العبارة منها ، وفي الإشارة العابرة التي يشيرها إلي مسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة ، ولم يكونوا بحاجة يومئذ إلى تجليتها ، فَوَكَلَهم إلى علمهم بها ، وغَنِيَ عن ذكرها بالإشارة إليها[1].

وقد تعلّق كثير من النحاة بظاهر عبارة سيبويه في تقوية كلامهم ، وترجيح ما يتفق مع مذهبهم، فما أكثر ما يُعقّبون بعد ذكر المختار في المسألة بعبارة (وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه) ، وكأنها بمثابة الدليل على ترجيحهم واختيارهم ، لا سيما عند ابن مالك الذي تجلت عنده هذه النزعة ، فما أكثر ما يحمل كلام سيبويه على ظاهره، كما نرى ذلك عند السيرافي ، وابن خروف، والسهيلي ، وأبي حيان ، وناظر الجيش ، وغيرهم.

وقد تناول اختلافَ أولى الألباب في فهم عبارة سيبويه في الكتاب غيرُ واحد من أساتذتنا الكرام[2] ، لذا سأقتصر على أثر حمل كلام سيبويه على ظاهره في اختياراتهم وأحكامهم النحوية التي وافقت ظاهر كلام سيبويه.

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة . للعلامة على النجدي. ص:١٦١.

(٢) كأستاذنا الدكتور صبحي عبد الحميد – رحمه الله– وأستاذنا الدكتور المحرصاوى.

وفيما يلي بيان ذلك.

أولا: كان للحمل على الظاهر من كلام سيبويه أثر فيما ذهب إليه ابن مالك من أن الأسماء التي تنوب مناب المصدر في حذف الفعل ،نحو (تُرْبًا وجَنْدَلاً) منصوبة نصب المفعول به في الأسماء الجامدة ، وأن الأسماء المشتقة في نحو (عائذا بك)، منصوبة على الحال بفعل محذوف ، وأنه لا حاجة إلى أن يُتأول ذلك بمصدر[1].

وهو بهذا مخالف لما ذهب إليه الأستاذ أبو علي ، والزمخشري ، وابن يعيش[2] في نصب «تُرْبًا وجَنْدَلاً» من أنها منصوبة نصب المصدر(المفعول المطلق)؛ لأنها وإن كانت جواهر، فقد وضعت موضع المصادر؛ لأن هذا المعنى كثُر فيها[3] ، فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروكٍ إظهارُه نحوَ "سَقْيًا"، و"رَعْيًا"، و"حَنانَيْكَ"، و"لَبَّيْكَ"، وَ "وَيْلَهُ"، وَ "وَيْحَهُ" وما أشبهَ ذلك ممّا دُعِيَ به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها، فنصبوها نَصْبَها على سبيلِ الدُّعاء،وذلك نحوْ قولهم: "تُرْبًا لك، وجَنْدَلًا"، ومعناه: أَلْزَمَك اللهُ أو أَطْعَمَك اللهُ تُربًا، أي: تُرابًا، وجندلًا، أي: صَخْرًا. واختُزل الفعل ههنا، لأنّهم جعلوه بدلًا من قولك: "تَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلَتْ".

ودلّلوا على أنها منصوبة نصب المصادر ، أنه يصح أن تُدخل "لَكَ" معها، تقول: "تَرِبًا لك وجَنْدَلًا لك" ، كما تُدخلها في "سَقْيًا لك" لبيانِ مَن تَعْنِي بالدعاء،فإن

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٦٨/٢.

(٢) ينظر مذهب الأستاذ أبي علي في التذييل والتكميل٢٢٩/٧،وتمهيد القواعد ١٨٧٦/٤، ومذهب الزمخشري وابن يعيش في: المفصل ص: ٥٧، وشرح المفصل ٣٠٠/١.

(٣) المرادُ بالجواهر في عُرْفِ النحويّين الشُّخُوصُ، والأجسامُ المتشخِّصةُ، بخلاف المعانى التي التي هي المصادرُ كالعِلْم والقُدْرَة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٠٠).

عَلِم الداعي أنَّه قد عُلِم من يَعْنِي، جاز ألّا يأتي به لظُهوره، ورُبَّما جاء به مع العلم تأكيدًا، وإن لم يُعْلَم المَعْنِيُّ بالدعاء؛ فلا بدّ من الإتيان به[1].

وقد حمل المبرد نحو (عائذا بك) ، و(أقاعدا وقد سار الركب)؟ وأمثالهما، على أنها مصادر جاءت على وزن (فاعل) ، كقولهم (فُلِج فالِجا، وعوفي عافية، وقم قائماً)، وكما قال الفرزدق:

... ... ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ [2].

أي : ولا يخرج خروجًا[3].

أما ابن مالك فجعل الجامد منه مفعولا به نحو: (تربا" و "جندلا) والمشتق منه،كـ (عائذا بك) حالا لفعل محذوف ، تقديره: ألزمه الله تربا وجندلا، واعتصمت عائذا بك، فكما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر.

وقد تمسك بظاهر عبارة سيبويه ، حيث قال بعد أن ذكر تقديره هذا:" وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه –رحمه الله– وما سواه تكلف لا فائدة فيه"[4].

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١/٣٠٠-٣٠١.

(٢) عجز بيت من الطويل ، صدره : على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا، (ديوانه ص ٧٦٩)، من شواهد الكتاب ١/٣٤٦، والمقتضب ٣/٢٦٩، والشاهد في قوله: «ولا خارجا» على أنه اسم فاعل بمعنى المصدر ، وهو مذهب سيبويه في الكتاب ١/٣٤٦.

(٣) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ١/٢٨٢-٢٨٣، والمقتضب ٣/٢٢٩، وشرح التسهيل ٢/١٩٤، وارتشاف الضرب ٣/١٣٧٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٦٦٩.

والحق مع ابن مالك ، فإن سيبويه بعد أن ذكر تربا وجندلا قال:"واختزل الفعل هنا؛ لأنهم جعلوه بدلا من قولك: (تَرِبَت يداك)، (وجُنْدِلتَ)[1].

ومن حَكَم على هذه الأسماء بالمصدرية فليس بمصيب ، ولو نال من الشهرة أوفر نصيب ؛ لأن الموضع بالأصالة للفعل، ثم للمصدر، ثم للحال، ثم للمفعول به، فمن قال : تُرْبا لك وجَنْدَلا ، فكأنه قال : تَرِبتَ وجُنْدلتَ، ومن قال: فاها لفيك ، فكأنه قال : دُهيت، فلو رُوعي في النيابة الدرجة الأولى لقيل: تُربا لك، وجَنْدلةً ، ودَهْيًا. ولو رُوعيت الدرجة الثانية لقيل : متروبا ، ومُجندَلا، ومُدَّهِيًا ، لكنهم راعوا الدرجة الثالثة فجيء بأسماء الأعيان[2].

وهو الظاهر من كلام سيبويه السابق ذكره، فقد يتوهم من كلامه أن (تَرِبت) هو الناصب لـ(تربًا)، وليس مراده ذلك، بل مراده أنه لا يقال: (تَرِبًا) إلا في المعنى الذي يقال فيه: (تَرِبَت يداك)، ثم إن (تَرِبًا) لمّا حلّ محلّ المصدر الذي اختُزل فعله، وكان المصدر يجوز أن يعدل به من النصب إلى الرفع مع إرادة معنى النصب، جاز أن يعامل (تَرِبًا) هذه المعاملة، كما في قول الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشون أَلْباً لبَيْنهِمْ فتُرْبٌ لأَفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ [3].

فَرَفَع ، وهو يريد ما يراد بالمنصوب من الدعاء، لكنهم نصوا على أن الرفع لا ينقاس في أسماء الأعيان التي يراد بها الدعاء لو قلت: (فاهًا لفيك) على قصد

---

(١) الكتاب١/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) ينظر : شرح التسهيل٢/١٩٥، وتمهيد القواعد٤/١٨٧٢.

(٣) من الطويل لقائل مجهول، وهو في: الكتاب (١/ ٣١٥)، والمقتضب (٣/ ٢٢٢)، والشاهد فيه: رفع (ترب) و (جندل) على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور.

الدعاء لم يجز، ولا تعريفها باللام؛ لأن الدعاء بالاسم قليل، والألف واللام للاسم الذي لم يوضع موضع الفعل[١].

وما ذهب إليه المبرد خلاف الأولى، لأنه يتفق مع النحويين في أن (عائذا، وقاعدا) ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادُّعى فيها المصدرية، فدلالته عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المُجمَع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى. ولو سُلّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة في الصفات المشار إليها؛ لأن استعمالها في غير المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى.

ومما يدل على أن (عائذا وقاعدا) ونحوهما ليست بمصادر في الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها في الأمكنة المتمحضة للمصدرية ، نحو: (قعدت قعودا طويلا، وقعدت قعودَ خاشع ، والقعودَ المعروف)، فلو جعلت (قاعدا) في أحد هذه الأمكنة لم يجز، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليته، ولذلك لا يجيء هذا النوع إلا نكرة، ولو كان مصدرا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر[٢].

ثانيا : استند ابن مالك إلى ظاهر كلام سيبويه في ترجيحه أن (يا) إن لم يلها ما لا يصلح أن يكون منادى؛ لكونه ليس اسما، كانت حرفا يقصد به تنبيه السامع إلى ما بعدها، وهو أرجح عنده من تقدير منادى محذوف[٣]، كما في قراءة قراءة الكسائي (أَلاَ ياَ اُسْجُدُوا) [٤].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٥/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٧ ، وتمهيد القواعد ١٨٧٥/٤.

(٢) ينظر :شرح التسهيل١٩٤/٢،وتمهيد القواعد ١٨٧٦/٤.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٥/٣.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة النمل، وهذه قراءة الكسائي وأبي جعفر، وهي تخفيف اللام، والوقوف على (يا) والابتداء بـ (اسجدوا) بهمزة مضمومة.ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٤٨٠ والنشر لابن الجزري ٣٣٧/٢ وإتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: ٣٣٦.

وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة بتوجهين:

أحدهما : أن "يا" حرف تنبيه لا للنداء. ولا منادَى هناك، وحرف التنبيه لا يختص بالاسم، وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدًا؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استطعافِ المأمور واستدعاءِ إقباله على الأمر(١).

والثاني : أنها على حذف منادى ، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، والعرب تفعل ذلك كثيرا في كلامها(٢). قال الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميّ على البِلى ولا زال مُنْهلًا بجرعائك القَطْرُ(٣)

أراد: يا هذه اسلمي.

ولذا قيل: إن حذف المنادى، وكون (يا) للنداء خاصة – مقيس في الأمر كالآية ، والدعاء كالبيت؛ لِكَثْرَة وُقُوع النداء قبلهمَا(٤).

والتوجيه نفسه في كل ما لا يصلح أن يكون منادى(٥)، كدخولها على الحرف، نحو "يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ"(٦)، وحديث البخاري: "يَا رب كاسية فِي الدُّنْيَا عَارِية يَوْم الْقِيَامَة"(٧)، ودخولها على الجملة الاسمية ، كما في :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش١/٣٨٧، والجنى الداني. ص:٣٥٥.

(٢) ينظر :اللامات. ص: ٣٧، وتمهيد القواعد٥/٢٥٩٠، والمقاصد الشافية٥/٢٤٢.

(٣) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (١/ ٥٥٩)، بتحقيق: عبد القدوس أبو صالح. والخصائص (١/ ٢٩)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٧٦٠).

(٤) ينظر : مغني اللبيب. ص: ٤٨٩، وشرح الأشمونى (١/ ٣٣)، والتصريح (١/ ٣١).

(٥) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين . ص: ٢٧٩، والتصريح(١/ ٣١).

(٦) من الآية ٢٦ من سورة يس.

(٧) أخرجه البخاري في باب تَحْرِيضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَلاَةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ. برقم ١١٢٥. ٢/٤٩.

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كلِّهـــمُ والصـالحينَ علـى سِـمعانَ مـن جـارِ[١].

ورجّح ابن مالك التوجيه الأول ، وعزّزه بأنه هو الظاهر من كلام سيبويه، فقال:" وقد جعل بعض العلماء "يا" في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء مثل (ها) ومثل (ألا) الاستفتاحية. وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في باب عِدّة ما يكون عليه الكَلِم[٢]. ويؤيد هذا كثرة دخولها على (ليت) في كلام من لا يحضره منادى، ولا يقصد نداء، كقوله تعالى :"يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ"[٣] ، وكثرة معاقبتها لـ(ألا) الاستفتاحية مثل (ليت ، ورُبّ)"[٤].

وشاركه في هذا أبو حيان[٥]، وإذا كان ابن مالك وأبو حيان جوزا الأمرين في (يا) في مثل هذا، مع ترجيح أنها للتنبيه، فإن ابن جنى جردّها للتنبيه البتة ، ولم يجز غير ذلك في مثل هذا، فقال :ومن ذلك "يا" في النداء؛ تكون تنبيهًا ونداء في نحو: يا زيد، ويا عبد الله. وقد تُجردها من النداء للتنبيه البتة، نحو:"أَلا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ"، كأنه قال: ألا ها اسجدوا"[٦].

ويتراءى لي أن ترجيح ابن مالك وغيره لتوجيه أن (يا) للتنبيه دون قصد النداء، أولى من توجيه أنها للنداء، والمنادى محذوف؛تجنُّبا للتقدير، وحملا على

(١) من البسيط، بلا نسبة ، في الكتاب٢/٢١٩، والأصول في النحو١/٣٥٤ على حذف المنادى المنادى وإبقاء حرف النداء. أي: يا قوم لعنة الله. وسمعان: اسم رجل يروى –بفتح السين وكسرها– والفتح أكثر ، وكلاهما قياس.

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٢٢٤.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٥).

(٥) ينظر : البحر المحيط ٨/٣٠.

(٦) الخصائص ٢/١٩٨.

الظاهر من قول سيبويه[١]:"وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء، وفي الأمر، كأنك تنبِّه المأمور، قال الشاعر – وهو الشماخ:

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سَنْجال وقَبْلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ"[٢].

ولا ينافيه كونه يستدعي مُنبَّهًا ، والمنبَّه لا يكون إلا معنى اسم ؛ إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبَّه عقلًا من غير تقدير له في نظم الكلام ؛ لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظًا أصلًا بخلاف النداء[٣].

كما أن تقدير منادى محذوفا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى الإجحاف بحذف الجملة كلها المكونة من فعل النداء (أدعو) و مفعوله المنادى ؛ لأن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حُذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها ، وذلك إخلال.

الثاني : أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حُذِفَ تناقض المراد[٤].

فـ(يا) في تلك التراكيب حرف تنبيه أُكِّد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد، وإذا كان قد وُجِدَ التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العامِلَيْنِ في قوله:

---

(١) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٢) من الطويل، كما نسبه سيبويه٢٢٤/٤ للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦ ، والمراد بـ(اسقياني) : شراب الصباح. الغارة: اسم للإغارة. سنجال: قرية من قرى أرمينية. منايا: جمع منية وهي الموت.واستشهد به سيبويه على أن "يا" حرف للتنبيه.

(٣) ينظر : حاشية الصبان٥٥/١.

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٠/٨، والجنى الداني. ص:٣٥٧، والمغني. ص: ٤٨٩.

فأصبحن لا يَسْأَلْنَه عن بما به أصعّد في عُلْو الهوى أم تصوّبا[1].

والمتفقي اللفظ العامِلَيْنِ في قوله:

فلا والله ما يُلْفَى لما بي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دواء[2].

وجاز ذلك، وإن عدّوه ضرورة أو قليلا، فاجتماع غير العامِلَيْنِ ، وهما مختلفا اللفظ يكون جائزا[3].

ثالثا : استند إليه ابن مالك أيضا في ترجيح أن للإشارة مرتبتين : قريبة وبعيدة ، خلافا للمشهور أنها ثلاث مراتب : قريبة ، ومتوسطة ، وبعيدة[4].

حيث قال:" إن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين: أحدهما – أن له مرتبتين: بعيدة ، وقريبة. والثاني: أن له ثلاث مراتب. والأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين"[5].

وهو يقصد بكلام المتقدمين سيبويه ، وهو ما نسبه الصفار إِلَى سيبويه[6]، سيبويه[6]، وهذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ، حيث قال:" و(ذاك) بمنزلة (هذا).

---

(١) من الطويل ، للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢١، صعد: ارتفع. تصوب: انحدر .وهو شاهد على الجمع بين الباءين ضرورة في (بما به) . ينظره في : التذييل والتكميل ٩٦/٥، وتمهيد القواعد٢٨٩٨/٦،

(٢) من الوافر ، لمسلم بن معبد ، في خزانة الأدب٣٠٨/٢، والمقاصد النحوية(٤/ ١٥٨٩)، وهو وهو شاهد على الجمع بين اللامين، وهما بمعنى واحد؛ ضرورة.

(٣) ينظر : البحر المحيط ٣٠/٨.

(٤) ينظر :التذييل والتكميل(٣/ ١٩١)،وتمهيد القواعد(٢/ ٨٠١)،وهمع الهوامع ٢٩٦/١.

(٥) شرح التسهيل ٢٤٢/١.

(٦) ينظر : همع الهوامع ٢٩٦/١.

(هذا). إلا أنك إذا قلت : (ذاك) ، فأنت تنبهه لشيء مُتراخ.و(هؤلاء) بمنزلة (هذا)، و(أولئك) بمنزلة (ذاك)، و(تلك) بمنزلة (ذاك)"[١].

فجعل "ذاك" التي هي وسطى بمنزلة (أولئك وتلك)، وهما للبعيد، مما يدل على أن الإشارة عنده مرتبتان، يؤكد هذا ما جاء فيما نقله أبو حيان عن البطليوسي، حيث قال:"وفي كتاب أبي الفضل البطليوسي ما نصه[٢]: "لم يجعل سيبويه المشار ثلاث مراتب ، بل مرتبتين : دنيا ومتراخية، فجعل "ذاك" التي هي وسطى بمنزلة (أولئك وتلك)، وهما للبعيد، ونقل الناس خلاف هذا على ما ذكر أبو موسى في كراسته[٣]، فربما لم يحفظ سيبويه تفصيلًا في هذا كله"[٤].

كما أكد ابن مالك مذهبه هذا بالنقل ، بما ورد عن العرب،فالحجازيون يقولون: (ذلك وتلك) باللام، وبه نزل القرآن ، وليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فَلَزِمَ من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه،فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة[٥].

وعزّز ابن مالك ترجيحه هذا –أن للإشارة مرتبتين : قريبة ، وبعيدة– بتشبيه الإشارة بالمنادى ، حيث إن النَّحويين مُجمِعون على أن المنادى ليس له إلا

---

(١) الكتاب ٧٨/٢.

(٢) يقصد به قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الانصاري، البطليوسي، الشهير بالصفار (أبو الفضل) . شارح كتاب سيبويه ، (كان حيا ٦٣٠ هـ) معجم المؤلفين (٨/ ١٠٧).

(٣) يقصد به أبا موسى الجزولي ،وينظر هذا في : المقدمة الجزولية . ص: ٦٨-٦٩.

(٤) التذييل والتكميل ١٩٥/٣.

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١.

مرتبتان : مرتبة للقرب ، تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين ؛ إلحاقا للنظير بالنظير.

وفي تشبيهه المنادى بالمشار بُعْدٌ ، وأيّ شبه بينهما؟ المشار إليه ليس مُقبِلًا عليه بالخطاب، بل المقبِل بالخطاب هو غيره، وهو اسم غائب يخبر عنه إخبار الغائب، وأما المنادى فهو المقبِل عليه بالخطاب، فتقول: يا زيد لقد صنعت كذا.

ولو سلمنا أن بينهما شبهًا في شيء ما ، لم يلزم أن يشتركا في سائر الأحكام، فتكون رتبة المشار إليه مثل رتبة المنادى[١]،وقد ذكر ابن مالك نفسه نقلا عن ابن برهان أنه أثبت في المنادي مرتبة ثالثة، فقال:"وزعم ابن برهان أنّ أيّا وهيّا للبعيد، والهمزة للقريب، وأيّ للمتوسّط، ويا للجميع"[٢].

رابعا : خالف ابن مالك ما ذهب إليه جماعة من النحويين-كابن جني ، وابن برهان ، والجرجاني[٣]- أن سبب تسمية (كان) وأخواتها أفعالا ناقصة؛ لأنها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حَدَثٍ، ورأى أن الأصح دلالتها عليهما(الزمن والحدث) إلا (ليس)،وأن سبب تسميتها ناقصة اكتفائها بالمرفوع، فقال: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه"[٤].

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣/١٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/١٢٨٩، وينظر : تمهيد القواعد٢/٨٠٢.

(٣) ينظر على الترتيب : ابن جني في كتابه اللمع في العربية (ص ١١٩)، وابن برهان في كتابه شرح اللمع (ص ٤٩) ،وعبد القاهر في كتابه المقتصد (١/ ٣٩٨).

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٤٠.

وما اختاره ابن مالك هذا ظاهر قول سيبويه في الباب الذي تحدث فيه عن (كان) وأخواتها ، حيث قال: «تقول: كُنَّاهم كما تقول: ضربناهم ، وتقول : إذا لم نَكُنْهم فمن ذا يكونُهم ،كما تقول: إذا لم تضربهم فمن يضربهم ...فهو كائن ومكون ، كما تقول: ضارب ومضروب ... "[1].

فقد أخذ من (كان) اسمي الفاعل والمفعول ، وهما يدلان على الحدث ، فكذلك الفعل ، ولو كانت هذه الأفعال لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: هو كائنُ أخيك على الاستخفاف ، والمعنى: هو كائن أخاك»[2].

وهو أيضا ظاهر قول المبرد، حيث يقول : "وكونها أفعالا صحيحة يقتضي أن تدلّ على الحدث كما يدل عليه (ضرب)"[3].

ويعلّل ابن مالك كونها ناقصة بعدم اكتفائها بالمرفوع ؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها ، فمعنى قولك: كان زيد عالما: وُجِدَ اتصاف زيد بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك ، فلهذا لم يستغن به عن الجزء الثاني ، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان، وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله: "كان عبد الله أخاك ، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة"[4].

فبيَّن سيبويه أن (كان) مسندة إلى النسبة ، فمن ثَمَّ سماها ابن مالك ناقصة؛ لعدم الاكتفاء بالمرفوع[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٦.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) المقتضب ٤/٨٦.

(٤) الكتاب ١/٤٥.

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٤١.

والحق مع ابن مالك فيما ذهب إليه ، فالمشهور المنصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة، كما كان "ظننت" مسندة إلى الجملة.

وأن دعوى ابن جنى ورفاقه أنها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حَدَث باطلة من أوجه:

أحدها: أنهم معترفون بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أنهم معترفون بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمهم على العوامل المذكورة بما زعموا إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن من جملة العوامل المذكورة (انفك)، ولا بد معها من نافٍ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيا: ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

الرابع: أن من جملة العوامل المذكورة (دام)، ومن شرط إعمالها عمل (كان) كونها صلة لـ(ما) المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجدا، أي: جُدْ مدة دوامك واجدا، فلو كانت (دام) مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

الخامس: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنْ)، كقوله تعالى: "إِلاَّ أَنْ تَكُونا مَلَكَيْنِ"[1]؛لأنّ (أنْ) هذه وما وُصِلَت به في تأويل المصدر، وقد وقد جاء مصدرها صريحا في قول الشاعر:

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف.

بِبَـذْلٍ وَحِلْـمٍ سَـادَ فِـي قَوْمِـهِ الْفَتَـى وَكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيْـكَ يَسِـيرُ[1].

السادس: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر، كقوله تعالى: "كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ"[2] ؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

فإذا ثبت بهذه الدلائل المذكورة أن هذه الأفعال –ما عدا (ليس) –دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع،وذلك أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط، بل تفتقر إلى المنصوب ؛ لأن الكلام منعقد مما أصله المبتدأ والخبر، ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر خبره[3].

رابعا-الحمل على الظاهر في جواز إعمال المصدر مقدرا.

صحَّح ابن مالك ما ذهب إليه الشلوبين من حمل كلام سيبويه على ظاهره في جواز إعمال المصدر مقدَّرا في نحو: ما لك وزيدا؟ وما شأنك وعمرا؟ على تقدير: ما لك وملابسةٌ زيدا،أو وملابستك عمرا، فيكون زيد وعمرو منصوبا بالمصدر المقدر[4].

جدير بالذكر أن لسيبويه في هذين المثالين وشبههما تقديرين:

أحدهما : أن يقدّر (كان) بعد (ما) ، فيكون المنصوبُ مفعولا معه ، أي : ما تكون وزيدا.

---

(١) من الطويل، بلا نسبة في شرح الأشمونى (١/ ٢٢٨)والتصريح ١/ ٢٤٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٨٥؛ الشاهد: قوله: "كونك إياه" حيث أجرى مصدر "كان" الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

(٢) من الآية١٣٥ من سورة النساء.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل٤/١٣٢-١٣٣، وتمهيد القواعد٣/١٠٨٥-١٠٨٨.

(٤) ينظر نسبة هذا للشلوبين في: شرح التسهيل ٢/٢٥٥، وتمهيد القواعد٤/٢٠٦٩.وقد صرح في التوطئة. ص: ٣٤٤ بجواز تقدير المصدر والفعل.

وقد صرح بإضمار (كان) في باب من أبواب الواو التي بمعنى(مع)، ترجم له بقوله:(بابٌ معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأوّلِ)، جاء فيه : "وزعموا أنَّ ناسا يقولون: كيف أنت وزيداً؟ وما أنت وزيدا؟. وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى ، حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأَنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد؟ وما كنتَ وزيداً؟ لأنَّ (كنتَ وتكونُ) يقعان ها هنا كثيرا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث. فمَضى صدرُ الكلام وكأَنّه قد تَكلم بها ، وإن كان لم يَلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا "[1].

يعني أنه نَصَبَ الاسم الذي بعد الواو بإضمار الفعل الذي يكثر وقوعه بعد (ما) و (كيف) ،وذلك الفعل (كان) و(يكون)؛لأنه يكثر في كلامهم: كيف تكون أنت وزيدا؟ وما كنت أنت وزيدا؟ فلما كان هذا من المواضع التي يكثر استعمال الفعل فيها، تركوا ذكره ، ونَوَوه[2].

أما التقدير الثاني لسيبويه– فأن يقدّر بعد الواو مصدر (لابس) منويا ، أو مضافا إلى ضمير المخاطب، أي : وملابستك زيدا.

وعليه فيكون تقدير المنصوب في (ما لك وزيدا ، وما شأنك وزيدا) وأمثاله عند سيبويه منصوبا إما بتقدير فعل، وإما بتقدير المصدر.

وقد صرّح بالتقديرين (تقدير المصدر وتقدير الفعل) في متن الباب، وبإضمار الفعل في ترجمته ، فقال في هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِل آخرُه على أوّله، وذلك قولك: "مالك وزيدا وما شأنك وعمرا". ثم قال في متن الباب: "فإذا ظهر الاسم فقال : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، فليس إلا

(١) الكتاب ١/٣٠٣.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٨٩.

الجرُّ... فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا، فكان أن يكون زيدٌ على فعلٍ وتكون الملابسة على الشأن، لأن الشأن معه ملابسة أحسن من أن يُجْروا المظهرَ على المضمر"[١].

فَحَمَل الشلوبين–كما نُسِبَ إليه– كلام سيبويه على ظاهره من جواز نصب (زيد) بالمصدر المقدر (ملابسة) ، وأيده في ذلك ابن مالك[٢].

واعتذر الشلوبين لسيبويه عن إعمال المصدر مضمرا بأنه هنا في قوة الملفوظ به، لوضوح الدلالة عليه.

ودعاه إلى الاعتذار أن هذا مخالف لما تقرر من أن مذهب سيبويه والبصريين عدم جواز حذف المصدر وإبقاء معموله ؛ لأنه موصول، ولا يجوز حذف الموصول وإبقاء شيء من صلته [٣].

ويدل على ذلك منعُ سيبويه له في قوله:"...ولا يجوز رفع زيد– يقصد في: ما أتاني إلا زيدٌ– على (إلا أن يكون)، لأنك لا تضمِر الاسم الذي هذا من تمامه، لأن (أنْ يكون) اسما[٤].

فظاهر كلام سيبويه أن المصدر العامل لا يضمر ، لذا اعتذر له الشلوبين، وحَمَل كلامه في هذا النص على أنه لا يضمر؛ لضعف الدليل ووجود مندوحة عن حذفه، أما إن وجد الدليل على حذفه فجائز ، كما في (ما لك وملابسة زيدا) ، فهنا جاز الحذف لقوة الدلالة عليه[٥].

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٥/٢-٢٥٦.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١١٣/١١،وتمهيد القواعد ٢٠٦٧/٤،والتصريح ٢٢٩/١.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٥٥/٢.

ومن لم يأخذ بظاهر كلام سيبويه منع تقدير المصدر هنا ، وجعل تقدير سيبويه "وملابسة" تفسير معنى،لا تفسير إعراب، والعامل فيه (كان)مضمرة.

ودلّل على ذلك بترجمة سيبويه الباب بقوله: هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله، وذلك قولك: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فبنى الباب على إضمار الفعل، لا سيما أن مذهب البصريين- كما سبق- أنه لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، كما أنه إذا أُخِذَ بظاهر كلام سيبويه في تقديره وملابسه زيدًا فلا يكون مفعولًا معه، إنما يكون مفعولًا به[١].

وعلى هذا أخذ السيرافي[٢]، وأبو بكر بن طاهر، وتلميذه ابن خروف[٣]، فجعلوا الناصب فعلا مضمرا، تقديره (كان) ، أو فعلا من الملابسة تقديره (تلابس أو تصنع) ، لا مصدرا؛ لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء شيء من صلته، وقد نص على ذلك سيبويه – كما سبق- فتقدير الناصب له حقيقةً(وتلابس زيدًا)، غير أن فيه قبحًا لعطف الفعل على الاسم، فلذلك لما أراد سيبويه إظهار الناصب قدّره بما لا يقبح فيه، فهذا هو السبب في تقدير سيبويه الناصب مصدرًا، فأوّلوا كلام سيبويه على هذا ، فقالوا في قوله: فكأنك قلت: ما شأنك وملابسة زيدا: إنما قدر بالمصدر حين أظهر؛ ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل، لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا[٤].

وقد اعترض ابن الضائع على الأستاذ أبي على في حمله كلام سيبويه على ظاهره ،فقال- فيما نُقل عنه- :"آخر ما أخذت عن الأستاذ أبي علي في ذلك هو

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٦٩/٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب ٢٠٣/٢، والارتشاف ١٤٨٨/٣.

(٣) ينظر رأي ابن طاهر وابن خروف في : الارتشاف١٤٨٨/٣،وتمهيد القواعد٢٠٧٠/٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل١٢٢/٨.

أن الاسم هنا منصوب على أنه مفعول معه. وأن تقدير سيبويه معنوي لا إعرابي ، بل تقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدا"، قال: "ويدل على أنه عند سيبويه كذا ذِكْرُ هذه المسألة في باب المفعول معه، ولو كان النصب على أنه مفعول به لم يذكرها هنا"[(١)].

والنفس أميل إلى أن المنصوب في قول سيبويه : ما لك وزيدا؟ وما شأنك وعمرا؟ منصوب بفعل محذوف بعد الواو أي: (ولابست،أو وتلابس)، كما ذهب إليه السيرافي، وابن طاهر، وابن خروف ، وأن تقدير سيبويه للمصدر في نصه (ما لك وملابسة زيدا)حين أظهر؛ ليكون محمولا على الشأن، والمضمر الفعل، لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا.

أو أنه تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: مالك تلتبس وزيدًا. كما قال السيرافي:" وقد مثّل سيبويه ما شأنك وملابسة زيدا وملابستك زيدا، ولا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وزيدا، وما تصنع وزيدا؛ لأنّ ذلك ملابسة، وكيفما عبّر عنه إذا أدّى المعنى جاز، ولو نُصب مع الظاهر جاز فقال: ما شأن عبد الله وزيدا، لأنّ الملابسة مع الظاهر كالملابسة مع المكنيّ في المعنى"[(٢)].

وما أشار إليه سيبويه من أن تقدير المصدر في هذه المسألة لو كان تقديرا إعرابيّا لكان المنصوب مفعولا به لا مفعولا معه ، لذا حمل كلام سيبويه هنا على خلاف الظاهر أقرب، بل متعيَّن لتصريحه بمنع حذف المصدر كما سبق.

(١) ينظر نقل ابن الضائع في : التذييل والتكميل١٢١/٨،و تمهيد القواعد ٢٠٦٩/٤.

(٢) ينظر : شرح الكتاب ٢٠٢/٢.

ومما يستدل به على أن سيبويه قصد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب أن المفعول معه حينئذ يكون نفس ملابسه ، ولا بد له من عامل، فيحتاج إلى تقدير (كان) بعد (ما) فلم يكن تقدير ملابسه مغنيا عن تقدير الفعل إذ ذاك[1].

وما ذهب إليه الشلوبين وابن مالك من جواز إعمال المصدر مقدّرا ؛ مستندين إلى ظاهر كلام سيبويه – لا يتأتى في كل حال ؛ لأن إعمال المصدر مضمرا خلاف الظاهر والأصل؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل ، فلا يسوى بين الفرع والأصل في تقديره عاملا.

ربما يصح ذلك إذا قويت الدلالة عليه[2]، مقيَّدا ذلك إذا كان معموله ظرفا أو جارا ومجرورا ؛ لأنه يُتَوَسَّعُ فيهما ما لم يُتَّسَعْ في غيرِهما.

وقد استدل ابن مالك على حذف المصدر وبقاء ما يتعلق به– بما لم يخرج عما ذكرته من كون المعمول شبه جملة– بقول الشاعر:

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٩–٢٠٧٠.

(٢) حذف المصدر وإبقاء معموله مذهب الكوفيين، ووافقهم ابن مالك . ينظر: شرح التسهيل٢/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٨/١٢٢.

لَصَـوْنُكَ مَـن تعـولُ أعـمٌّ نفعـا لهـم عـن ضَـلّةٍ وهـوى مُطـاعِ[1].

فـ(عن ضلة) متعلق بـ(صون) المحذوف، والمحذوف بدل من الموجود. فاستُغنى بمعمول البدل[2].

ومثله:

المـنُّ للـذَّمِّ داعٍ بالعطـاء فـلا تَمْـنُنْ فتُلْفـى بـلا حمـدٍ ولا مـال[3].

فإن من يسمع هذا البيت يسبق إلى ذهنه أن الباء الجارة لـ "العطاء" متعلقة بـ "المن"؛ ليكون التقدير: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم، وعليه مدار المعنى. غير أن هذا التقدير ممتنع من جهة الإعراب؛ لأنه يلزم منه ارتكاب محذورين:

أحدهما: الفصل بين المصدر ومعموله.

والآخر: الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله، أي فيما تعلق به من مجرور وغيره.

والمُخلِّص من ذلك تعليق الباء بمصدر محذوف كأنه قيل: المن للذم داع المن بالعطاء ، فـ"المن" الثاني بدل من "المن" الأول ، فَحُذِفَ وبَقِيَ ما يتعلق به دليلا عليه[4].

---

(١) البيت من الوافر لمجهول ، وهو في شرح التسهيل (٢/ ٢٥٦)، وتمهيد القواعد(٤/٢٠٦٨).والشاهد فيه: حذف المصدر وإبقاء معموله، والتقدير: صون عن ضلة.

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٢٥٦)، تمهيد القواعد(٤/ ٢٠٦٨).

(٣) البيت من البسيط ،لقائل مجهول ، وهو: في التذييل (٨/ ١٢٣)، وشرح التسهيل (٢/٢٥٦)والشاهد فيه: كالذي قبله حيث حذف المصدر وأبقى معموله كما يرى ابن مالك.

(٤) ينظر:شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢١، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك .ص: ٤٢٧.

وليس بمتعيِّن ؛فالمعمول فيهما شبه جملة، ويتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، كما يجوز أيضا أن يتعلق المجرور فيهما بفعل محذوف يدل عليه المصدر، التقدير: تصونهم عن ضلة، وتمن بالعطاء، فلم يتعين إضمار المصدر؛ إذ يحتمل إضمار هذا الفعل؛ لأن المصدر لا يعمل مضمرا(١).

خامساً : اعتمد أبو حيان، ومعه ناظر الجيش(٢)على الظاهر من مذهب سيبويه في ترجيح أن (لا) النافية للجنس ليست عاملة في الخبر إذا كان اسمها مفردا مبنيا، خلافا لما ذهب إليه الأخفش، والمازني، وابن يعيش ، وابن مالك(٣)، من أنها عاملة في الخبر إذا رُكِّبَ الاسم معها، كما أنها عاملة فيه إذا لم يكن تركيب.

وظاهر كلام سيبويه أن النكرة مع «لا» العاملة فيها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للابتداء، كما أن النكرة مع «مِن» في قولك: «هل مِن رجلٍ قائمٌ» في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ،حيث قال :" واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: (هل من رجلٍ) ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ"(٤).

وقد اعتمد أبو حيان وناظر الجيش على الظاهر من قول سيبويه في ترجيح هذا المذهب ،وأعقبا ذلك بقولهما :"وهذا المذهب هو الظاهر من كلام سيبويه ، وهو الصحيح"(٥).

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل٨/١٢٣.

(٢) ينظر : الارتشاف ١٢٩٧/٣، وتمهيد القواعد١٤٢١/٣.

(٣) ينظر على الترتيب : مذهب الاخفش في : الارتشاف ١٢٩٧/٣، والجنى الداني . ص: ٢٩١، ومذهب المازني في الارتشاف١٢٩٧/٣، والمساعد٣٤١/١، وينظر ابن يعيش في كتابه شرح المفصل ٢٦٤/١، وابن مالك في شرح التسهيل٥٥/٢-٥٦.

(٤) الكتاب٢٧٥/٢، وينظر : التذييل والتكميل ٢٣٥/٥، وتمهيد القواعد١٤٢١/٣.

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٥/٥، وتمهيد القواعد١٤٢١/٣.

ودلّلا على صحة هذا الظاهر بأنه يجوز أن يُحمل جميع توابعها قبل أن يأتي الخبر، كما يجوز أن تُحمل توابع النكرة المجرورة بـ(مِن) في قولك: (هل من رجلٍ في الدار) على الموضع قبل الخبر، فتقول: (لا رجلَ عاقلٌ في الدار)، و(لا رجلَ وامرأةٌ في الدار)، كما تقول: (هل من رجلٍ عاقلٌ في الدار، وهل من رجلٍ وامرأةٌ في الدار)؟ فلولا أنها مع «لا» محكوم لها بحكم اسم مبتدأ لَمَا جاز الحمل على الموضع قبل الخبر ، كما لم يجز الحمل على موضع «إنّ» قبل الخبر، بل من أجاز ذلك من البصريين إنما يجيزه بعد الخبر(١).

وهذا ما ذكره سيبويه في قوله :" والدليل على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ، و(ما من رجل) في موضع اسم مبتدإ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك"(٢).

على أن(أفضل) -بالرفع- نعت لاسم (لا) على الموضع كما فسره ابن السراج(٣)، وبعضهم جعل (أفضل) الخبر على لغة الحجازيين الذين لا يلتزمون حذف الخبر كالتميميين ، بل يجيزون الإثبات والحذف(٤).

وتفسيره على النعت والخبر محذوف أولى،وهذا مراد سيبويه بدليل أنه أعقبه بقوله:"وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضلُ منك، وهل من رجل خيرٌ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك"(٥).

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٥/٢٣٥-٢٣٦، وتمهيد القواعد٣/١٤٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٥-٢٧٦.

(٣) ينظر : الأصول في النحو ١/٣٨٦.

(٤) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي٣/١٦،والتذييل والتكميل٥/٢٤٢، والارتشاف٣/١٣٠٠.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٥-٢٧٦.

وإنما كان مذهب سيبويه ومن وافقه أن (لا) لا تعمل في الخبر إذا كان اسمها مفردا، بخلاف إذا كان اسمها مضافا أو شبيها بالمضاف، فلا خلاف في أنها عاملة في الخبر باتفاق[١]؛لأنها عملت لشبهها بـ«إنّ»[٢]،وشبهُها ضعُفَ حين رُكِّبت ،وصارت كجزء كلمة ،وجزء الكلمة لا يعمل، ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن أبقي عملها في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدهما على ما كان عليه مع التجرد[٣].

والأخفش ورفاقه يتمسكون في أن (لا) عملت في الاسم والخبر معا ؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعا ، وما اقتضى شيئين وعَمِل في أحدهما عَمِل في الآخر[٤].

وثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: لا رجل ولا امرأة قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد؛ لأنك إذا قلت: لا رجل في الدار، فالعامل عنده في الخبر (لا)، بمنزلة الخبر في (إن)، فإذا قلت "لا رجل ولا امرأة عاقلان" لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه عاملان: (لا) من حيث هو خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك.

وعلى المذهب الآخر يجوز ؛ لأنهما اسمان مبتدآن ، معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: زيد وعمرو قائمان[٥].

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ١٤٠٧/٣.

(٢) ينظر وجه الشه بينهما في:شرح المفصل ٢٦٣/١.

(٣) ينظر : تمهيد القواعد١٤٢١/٣.

(٤) ينظر :شرح المفصل ٢٦٣/١،والتعليقة لابن النحاس ٦٢٢/١.

(٥) ينظر : التذييل والتكميل٢٣٦/٥.

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت «لا» به العمل من أوجه الشبه بينها وبين ما حُملت عليه–وهو (إنّ)– باقٍ، فليبق ما ثبت بسببه، حتى يطرد الباب على سنن واحد في أنها كما عملت في خبر الاسم المضاف والشبيه ، تعمل في خبر الاسم المفرد المبني المركب.

ولا يضر التركيب، كما لم يضر «إنّ» صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل «لا» مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لَمَنعَها من العمل في الاسم، لأن أحد جزأي كلمة «لا» يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وأيضا فإن عمل «لا» في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل(١).

سادساً : اعتمد السيرافيّ وجماعة من النحويين على الظاهر من كلام سيبويه في مذهبهم أن توكيد الفعل المستقبل بالنون الواقع جوابا لقسم مثبتا متصلا بلام القسم– لازمٌ ؛إيذانًا بقوّة العناية بوجوده،كقولك: "بالله لأفعلن"(٢).

وإنما كان التوكيد مع القسم لازمًا ؛ للفصل بين هذه اللام ولام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) ، لو قلت: "والله لَيقومُ زيدٌ"، لم يجز.

فَلَزِمَ توكيده بالنون هنا؛ لئلاّ يُتوهّم أنّ هذه اللامُ التي تقع في خبرِ "إنَّ" لغير قسم، فأرادوا إزالةَ اللبس بإدخال النون وتخليصِه للاستقبال، إذ لو قلت: "إنَّ

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٥٦،وتمهيد القواعد٣/١٤٠٧،

(٢) ينظر : شرح الكتاب ٣/٥١٤، وشرح المفصل ٥/١٦٧–١٦٨.

زيدًا لَيقومُ"، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلةِ ما لا لامَ فيه. فإذا قلت: "إنّ زيدًا لَيقومنّ"، كان هذا جوابَ قسم، والمرادُ الاستقبال ، لا غير[١].

واعتمد السيرافي ومن وافقه في لزوم لحاق النون للفصل على ظاهر قول سيبويه :" وقد يستقيم في الكلام (إن زيداً ليضرب وليذهب)، ولم يقع ضربٌ. والأكثر على ألسنتهم كما خبَّرتك في اليمين، فمن ثمَّ ألزموا النون في اليمين، لئلا يلتبس بما هو واقعٌ"[٢].

ويفهم من كلامه أنه إنما لم يجز أن يبقى الفعل علي لفظه وتدخل اللام ؛ لأنك لو قلت : والله ليقوم زيد ؛ لأدى ذلك إلي الإلباس في بعض المواضع بين الفعل المستقبل والحال ، أو لئلا يلتبس لام القسم بلام الابتداء ، وذلك أنك إذا قلت: إن زيداً والله ليقوم ، لم يُدْرَ هل (يقوم) خبر (إن) أو جواب القسم؟ ولا يجوز إدخال النون فارقة ، فتقول: إن زيداً والله ليقومن؛ لأن النون تخلّص للاستقبال[٣].

وكان أبو عليّ يرى أنّ النون هنا غيرُ لازمة[٤].

وربما رأى أبو علىّ عدم لزومها ؛ استغناء عنها باللام ، غير ملتفت إلي اللبس، وهو قريب من مذهب الكوفيين أن اللام والنون يتعاقبان ولا يلزم اجتماعهما ، خلافا للبصريين ، فلا بد عندهم من اللام والنون بعد القسم بالشروط

(١) ينظر : شرح المفصل ١٦٧/٥-١٦٨.

(٢) الكتاب١٠٩/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل٣٨٢/١١.

(٤) هذا ما نسبه إليه ابن يعيش في : شرح المفصل ١٦٧/٥-١٦٨،والسيوطي في الهمع٤٨٧/٢، وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢١٥/٢-٢١٦.

المذكورة[١].

والحقّ أن النون مع اللام لازمة لأمن اللبس ، كما هو مفهوم كلام سيبويه، وأن الاستغناء عنها باللام قليل جداً، بابه الشعر، لا يقاس عليه، كما قال الشاعر:

تـــألّى ابـــن أوسٍ حلفـــةً لَيَرُدُّنـــي علـــى نِسْـــوة كـــأنَّهن مفائِـــدُ[٢].

فهذا نادر جدًا، وغير مُعْتَبر به عندهم ، فلا ينبغي أن يجعل هذا النادر في مقابلة غلبة لحاقها[٣].

سابعاً : لا خلاف بين النحويين في عدم جواز الاقتصار على المفعول الثاني ولا الثالث، كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني، وعلى الثاني في باب (علمت)، و(رأيت)[٤].

واختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول في باب (أرى ، وأعلم): فذهب الأكثرون إلى جوازه ، كَقَوْلِك: (أعلمت زيدا)، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى (زيد) علمًا ما[٥].

ويدلّلون على جوازه بأنه كان فاعلاً في المعنى في بابِ (علمت) قبل النقل، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب (علمت وظننت)، كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلمت)، بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلًا في

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/١١٧٤، والهمع ٢/٤٨٧.

(٢) من الطويل ، لزيد الفوارس في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٢١٧).تألى: حَلِفَ.مفائد:جمع مفأد وهو الخشبة التي يحرك بها التنور.والشاهد: ليردني: على رواية فتح اللام على أنها للقسم وقد استغنى بهذه اللام عن نون التوكيد، وهذا قليل وضرورة عند البصريين. والبيت في التذييل والتكميل(١١/ ٣٨٢) والهمع (٢/٤٨٧).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل١١/٣٨٢، والمقاصد الشافية٥/٥٤٤.

(٤) ينظر:شرح التسهيل٢/١٠٠،والتذييل والتكميل٦/١٥٤، وتمهيد القواعد٣/١٥٥٥.

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٦/١٥٤ ،وتعليق الفرائد ٤/٢٠٩.

المعنى، كما جاز ذلك في كل مفعول أثّر فيه الفعل، ولأن الفائدة لا تُعدم في حذفه وإبقاء المفعولين، إذ من غرض المتكلم أن يُعلم بالمفعولين، ولا يذكر المُعْلَم، ومن غرضه أن يذكر المُعْلَم، ولا يذكر ما أعلمه به، كما أن المفعول الأول هنا مفعول الإعلام وليس بمبتدأ في الأصل ، بخلاف المفعول الأول في (ظننت) فإنه مبتدأ في الأصل غير مفعول به[١].

وذهب ابن الباذش[٢]، وابن طاهر[٣]، وابن خروف[٤]، والأستاذ أبو علي[٥]، علي[٥]، وابن عصفور[٦] إلى منعه ، فلا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، وهو قياس قول أبي الحسن الأخفش – لا بُدَّ من الثلاثة – لأنه يرى الفاعل في (أعلم) لا يُقتصر عليه، و(علمت ، وظننت) في ذلك سواء.

واحتج لذلك بأنها كَلِمٌ دخلت لمعنى في الخبر، وما كان كذلك لا بُدَّ له من الخبر، مثل (كان) وحروف الابتداء[٧].

وعضد المانعون مذهبهم بأنه ظاهر كلام سيبويه ، وذلك قوله في باب:" الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ . ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٨.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٦/١٥٥.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل٦/١٥٥.

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/١٠٠ ،والتذييل والتكميل ٦/١٥٥.

(٥) ينظر : التوطئة . ص: ٢٠٧، والشرح الكبير على الجزولية. ص: ٧٠٦-٧٠٧.

(٦) ينظر : شرح الجمل ١/٣١٣، والمقرب١/١٢٢.

(٧) ينظر : التذييل والتكميل٦/١٥٥.

المعنى.وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك"[١].

وقد ذكر ابن مالك أنه لا حجة لمن منع في ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه[٢].

وكأنّ ابن مالك فَهِمَ من عبارة سيبويه أنها توحي بأن سيبويه يجيز حذف أول المفاعيل الثلاثة أو الاقتصار عليه ، وأن ظاهر عبارته يفيد غير ما يفيده مفهوم العبارة ، بدليل قوله : "ولا حجة له – يقصد ابن خروف أحد المانعين–في ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة أوّلها الأكثرون[٣]".

وفي شرح الرضي على الكافية ما يؤيد كلام ابن مالك فقد جاء فيه: "وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث ؛لأنه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يُجوِّز الاقتصار على الأول"[٤].

ومن ذهب إلى جوازه– وهم الأكثرون– تأولوا كلام سيبويه على أن مراده بـ(لا يجوز) :(لا يحسن) ، كما فسره السيرافي بقوله :" وقول سيبويه: " لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة " فإن معناه : لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: " لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله ". ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله.وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين،

(١) الكتاب ٤١/١.
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٠٠/٢.
(٣) شرح التسهيل ١٠٠/٢.
(٤) ينظر : شرح الكافية ١٤٥/٤.

ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة، تلقّنا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل.والصحيح ما خبرتك به"[١].

ووافقه في هذا التأويل ابن يعيش حيث حمل عبارة سيبويه على القُبْح، لا على عدم الجواز"[٢].

والنفس أميل إلى حمل كلام سيبويه على ظاهره ، ولا داعي إلى تأويله، وأن ما فهمه النحاة منه– ومنهم ابن خروف–هو الصواب ، وما اعترض به ابن مالك عليهم ليس في عبارة سيبويه ما يقويه أو يسانده، حتى في تأويل السيرافي وابن يعيش عدم الجواز في كلام سيبويه بعدم الحسن أو القبح ، فيه بُعْدٌ وتكلّف ولو أراد سيبويه ذلك لَصَرَّح به.

فنص سيبويه صريح في أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى) ؛ لعدم البيان والفائدة من الاقتصار على المفعول الأول وترك الثاني والثالث ، فأيّ فائدة في أن تقول (أعلمت زيدا)؟ سوى أنك جعلته عالما، ومحال أن يكون هذا مرادك ؛ إنما مرادك أنك أعلمته بحديث معيَّن ، لابُدَّ أن تذكره له ، وهذا ما أشار إليه السهيلي بقوله :"وعندي أن كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك:" أعلمت زيداً " أي: جعلته عالماً على الإطلاق، وهذا محال، إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث، فلا بُدَّ إذاً من ذكر الحديث الذي أعلمته به"[٣].

(١) شرح الكتاب ٢٨٧/١، وينظر أيضا : شرح الكافية للرضي ١٤٥/٤.

(٢) شرح المفصل ٣٠٣/٤.

(٣) نتائج الفكر . ص: ٢٧٠.

وبهذا اختلف النحاة في فهم عبارة سيبويه ، ومن خلال ما سبق يتضح أثر الحمل على ظاهر كلام سيبويه في تقريراتهم ، فقد كانوا يقوون به كلامهم وأحكامهم، فلا غرو أن يُسمى كتابه بقرآن النحو، رحم الله أبا بشر رحمة واسعة، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء.

خاتمة البحث

بعد هذه الرحلة من البحث والمفاتشة ، والتنقيب والمناقشة –سائلا المولى عز وجل أن أكون وُفِّقْتُ فيها– أضع بين يدي القارئ بعض النتائج والفوائد التي تتعلق بموضوع البحث، والتى منها:

*– مصطلح الحمل على الظاهر وغيره من المصطلحات الأصولية التى استعملها النحاة وتأثروا بها في أحكامهم ، كالاستصحاب ،والاستحسان ، والإجماع السكوتي، يعكس مدى التفاعل بين العلوم الإسلامية العربية، لاسيما الفقه والنحو ،وقد كان (ابن الفرّخان) صاحب (المستوفي في النحو) يري أنه " لابد في العلوم أن يستعين بعضها ببعض ، والشرط أن يرد إلى كل منها ما يليق به ويندرج تحته"[١].

*–لم يكن تأثر النحويين بالأصوليين في استعمال المصطلحات فحسب، بل بدا في نواح كثيرة ،كقضية الأصل والفرع التى شُغِلَ بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوى ، هي وافدة عليهم من أصول الفقه، فقد سبق به أبو حنيفة وأصحابه ، وكذا تقسيم الحكم النحوى –الذي عرضه السيوطي في الاقتراح– إلى : واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأَوْلَى، وجائز على السواء ، ليس إلا أثرا من آثار تقسيم الحكم الفقهى كما تَحَدّد فى أصول الفقه[٢]، كما أَخَذَ النحاة عن الأصوليين ما ارتضوه من قواعد وضوابط للترجيح بين الأدلة المتعارضة، سواء أكان تعارض سماع ، أم تعارض قياس ،أم تعارض سماع وقياس.

*– ثمة علاقة بين تعريف هذا مصطلح(الظاهر) في اللغة والاصطلاح، فهو في الاصطلاح صرف اللفظ إلى ظاهره ، أو صرف الدليل إلى ظاهره ،وعدم المصير إلى التأويل ، وهذا هو المراد به عند اللغويين إذ يراد به الواضح الجلى

(١) االمستوفي في النحو ١٥٨/٢.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو. ص: ١٠.

البيّن ، إن أَخَذته من الظُّهُور ، أو يراد به العلو والارتفاع إن أَخَذته من قَول الْعَرَب ظهر فلَان فَوق السطح إِذا علا ومن ثم كان الظاهر أصلا ؛ لعلوه وارتفاعه.

*- مصطلح الظاهر لم يختلف استعماله عند النحويين عن الأصوليين ، حيث استُعمل فيمَا يُعرَف المُرَاد مِنْهُ بِنَفس السماع من غير تَأمل ، وَهُوَ الَّذِي يسْبق إِلَى الْعُقُول والأوهام لظُهُوره مَوْضُوعا فِيمَا هُوَ المُرَاد، كما استعمل في كتب النحويين بمعنى الأصل ،والقياس ، والمشهور المعروف.

*- نبه الشاطبي – رحمه الله- إلى أن الحمل على الظاهر أصل من أصول العربية ، ولهذا الأصل قواعد عامة تضبط أثره والاحتكام إليه ، منها:

- الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد بخلافه.
- الحمل على الظاهر لا يستلزم وجود النظير.
- لا يُترك الظاهر إلى غيره إلا لدليل مانع من الظاهر.
- لا يجوز الخروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة.
- إذا تعارض الظاهر ومجرد الاحتمال ، كان القول بالظاهر أولى.
- الحمل على الظاهر -في أصول الكلمات- مُقَدَّمٌ على الحمل على الأكثر.

*- مخالفة الظاهر تحصل بوسائل كثيرة ، يمكن أن نجملها في وسيلتين، كلتاهما خلاف الأصل والظاهر، هما : التأويل. والتقدير.

*- إنما كان التأويل خلاف الظاهر؛لأن فيه نقل ظاهر اللفظ أو الاستدلال عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل ، لولاه ما ترك هذا الظاهر ، لذا لا يلجأ إليه إلا لضرورة مُلِحَّة، كما قال الشاطبي:" وادِّعاءُ خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع"[1].

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٣٧.

*- إذا احتيج إلي التقدير ، فينبغى أن نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه ، حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به، ومن ثم كان علينا أن نقلل ما أمكن عدد الألفاظ المقدّرة ؛ لأنها لا تقدّر إلا لضرورة ، والضرورة تقدّر بقدرها، وأن نلتزم ترتيب الصياغة المألوف مع المحافظة على نص اللفظ الذي يشير إليه الظاهر ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

*- العلاقة بين التأويل والتقدير علاقة اجتماع وافتراق، فقد يجتمعان في شيء واحد، وقد ينفرد كل منهما في شيء آخر، وكلاهما- التأويل والتقدير- خلاف الظاهر.

*- ذكر النحاة في تناولهم للتقدير بعض الأصول العامة له ، منها:

- الْقيَاس أَن يُقَدَّر الشَّيْء فِي مَكَانَهُ الْأَصْلِيّ ؛ لِئَلَّا يُخَالف الأَصْل من وَجْهَيْن : الْحَذف ، وَوضع الشَّيْء فِي غير مَحَله.

- أنه ينبغي تقليله مَا أمكن ؛ لِتَقِلَّ مُخَالفَة الأَصْل.

- لابدَّ في تقدير المحذوف من قُرْبِ لفظ المُقَدَّر للمعنى المراد.

وهذه الأصول كلها إنما هي المظاهر التفصيلية للقاعدة التي اعترف بها النحاة وهي أن (التقدير خلاف الأصل) ، و(ما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير).

*- يُعدّ أولّ ظهور لمصطلح(الحمل على الظاهر) على يد ابن جنى، ثم تجلّى أكثر ما تجلّى عند الأندلسيَّيْنِ: ابن مضاء القرطبي ، وأبي حيان الغرناطي.

*- على الرغم من أن مصطلح الظاهر – بالمعنى الذي أراده البحث–لم يرد في كتاب سيبويه ، لكن لا يعنى ذلك أنه أغفله، بل احتكم إليه في بعض المواضع، أثبتها البحث وتعرض لها.

*- الظاهر في الأحكام الصرفية المراد به الاشتقاق والتصرف ، وقد كان للحمل على الظاهر أثر في كثير من الأحكام الصرفية المتعلقة بأصول بعض الكلمات أو أصول بعض حروف المعاني من حيث البساطة والتركيب.

*- أقربُ ما يكون أخذا بالظاهر واعتمادا عليه ، دون قيود لهذا الظاهر أو ضوابط من حيث الكمّ أو الكيف- الكوفيون ؛ لأنهم يرون -كما اشتُهر عنهم- أن القياس إنما يكون على ما سُمع من العرب، وصحّ أنه لغة ، سواءً قلّ أو كثُر لأن القياس إنما استنبط من كلامهم.

أمّا البصريون فلأنهم استقروا كلام العرب وعرفوا أحواله، وضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها- بعد التحرى من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم- إحدى طريقتين:

- إما يتأولوها حتى تنطبق على القاعدة.

- وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها. حتى لا تضطرب الأصول وتختلط ، كما يقول ابن السراج : "لو أخذنا بالقليل النادر اختلطت الفروع بالأصول والتبست الصناعة"(١).

*- كان من نتيجة ذلك التباين بين المنهجين أن ما كثُر من الأمور الأربعة التى تخلّفت عن القياس عند البصريين حسب المقتضيات ، من التأويل، والشذوذ، والاضطرار، والاستنكار، قد قَلَّت عند الكوفيين؛ لاعتدادهم التامّ بالسماع وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر.

(١) الأصول في النحو ١/ ١٨٦،وينظر:التذييل والتكميل١/ ٣١٥، والهمع١/ ١٥٢.

*- للكوفيين مواقف حملوا النص فيها على غير ظاهره ، ولكنها تبدو قليلة إذا قورنت بتلك التي عند البصريين، فلا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه....

*- وضع المعربون ضوابط تتعلق بالصناعة الإعرابية-لاسيما التركيب القرآني-مما يتصل بحديثنا هنا عن الحمل على الظاهر، وكان لها أثر في كثير من التراكيب، وقد تعرض االبحث لكثير منها.

*- كان للحمل على ظاهر كلام المتقدمين أثر في ترجيح كثير من الأحكام ولا سيما كلام سيبويه.

*- تعلّق كثير من النحاة بظاهرعبارة سيبويه في تقوية كلامهم ، وترجيح ما يتفق مع مذهبهم، فما أكثر ما يُعقّبون بعد ذكر المختار في المسألة بعبارة (وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه) ، وكأنها بمثابة الدليل على ترجيحهم واختيارهم ، لا سيما عند ابن مالك الذي تجلت عنده هذه النزعة ، فما أكثر ما يُحمل كلام سيبويه على ظاهره، وكذا نرى ذلك عند السيرافي ، وابن خروف، والسهيلي ، وأبي حيان ، وناظر الجيش ، وغيرهم.

*- في خَلَدي أن الحمل على الظاهر لا يقتصر على مجرد الوقوف على ظاهر اللفظ ،أو مجرد الاستدلال بظاهر النص في تقرير الأحكام النحوية وترجيحها، وإنما تبدو مظاهر الحمل على الظاهر في غير هذا، منها:

- البعد عما فيه تكلف أو تعسّف – من حيث اللفظ أو المعنى-في التأويل أو التقدير ، أو وجوه الإعراب ، أو غير ذلك. وبخاصة ما يتعلق بتوجيه القراءات القرآنية التي خالف ظاهرها بعض الأحكام النحوية عند فريق من النحويين ، كما

قال الشاطبي: "والحمل على الظاهر أصل يرجع إليه تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة"(١).

- احترام المسموع ، وتقديمه على غيره من الأصول النحوية.

- التوسيع على أهل اللغة ، والتيسير عليهم ، والتنبيه على مرونة اللغة، وذلك لأن إجازة تراكيب -حملا على الظاهر- بضوابط معينة إثراء يتيح للمتكلم اختيار التراكيب التي يريدها ، بعيدا عن مظنة الوقوع في الخطأ.

- الاعتناء بما ينقاس ويطرد، فليس معنى الحمل على الظاهر إهمال الأصول المتبعة في القياس ، وعدم التهدّي بأصول العربية ومذاهب العرب، من القياس على المطرد دون الشاذ، والحمل على الأكثر ، والاحتكام إلى المعايير النحوية ، فليس المقياس ما قالته العرب أيًّا كان ، بل المقياس المعيار المستخرج من تتبع كلام العرب باعتبار الكثير المطرد غالبا ، فهناك شواهد ظاهرها مخالف للمعيار النحوي كالجزم بـ(لن) ، والنصب بـ(لم)، ودخول حرف الجر على الفعل الماضي" ، وغيرها من الشواهد اليتيمة التي لو احتُج بظاهرها لأحدثت نوعا من الفوضى والاضطراب والتعارض والتناقض ، فليس كل ظاهر يُحمل عليه ، بل لابد من الاحتكام إلى ضوابط النحويين ومراعاتها في التقعيد، بعيدا عن التكلف والتعسف، وهذا معنى قولهم:"والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه".

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٢٣/٥.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أوصي بدراسة أثر العلوم العربية والوقوف عليه في الدرس النحوى، كالحديث ، والتفسير، والفقه وأصوله، لنعرف كيف استفاد النحو من هذه العلوم، كما استفادت هذه العلوم منه ، فالعلوم تتداخل وتتعاون فيما بينها، وخاصة ما كان منها متقاربا في الأصول العامة ، والقضايا الرئيسة.

مصادر البحث ومراجعه

أولا- الكتب المطبوعة.

القرآن الكريم.

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .الزبيدي: عبد اللطيف ابن أبي بكر(٨٠٢هـ)تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (١١١٧هـ)تحقيق: أنس مهرة . دار الكتب العلمية. لبنان . ط/٣. ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٣. الإتقان في علوم القرآن. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٤. أدب الكاتب . لابن قتيبة – تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالى . مؤسسة الرسالة – بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب.أبو حيان الأندلسي:أثير الدين الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

٦. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لابن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي . أضواء السلف – الرياض ط/١. ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٧. الأزهية في علم الحروف . الهروي : على بن محمد النحوي (٤١٥هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية. ط/٢ ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٨. الاستدراك على سيبويه – الزبيدي – باعتناء كويدي – ط/ روما سنة ١٨٩٠ م.

٩. إسفار الفصيح: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (٤٣٣هـ)تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش .عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١/ ١٤٢٠هـ.

١٠. الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دون تاريخ.

١١. إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى. لابن السيد البطليوسى. تحقيق د/ حمزة النشرتى . دار المريخ – الرياض . ط١/. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م – أصول التفكير النحوى للدكتور/ على أبو المكارم طبعة دار القلم –بيروت.

١٢. أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ): دار المعرفة – بيروت.

١٣. الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، (٣١٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .

١٤. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . لابن خالويه . دار الكتب المصرية . ١٩٤١م.

١٥. إعراب القراءات السّبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.

١٦. إعراب القرآن .النَّحَّاس: أبو جعفر (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم . دار الكتب العلمية، بيروت ط/١- ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠.
١٧. إعراب لامية الشنفري. للعكبري أبو البقاء (٦١٦هـ) تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران.المكتب الإسلامي – بيروت .ط١/ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
١٨. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ): حققه د. عبد الحميد هنداوي: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة ط١/ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
١٩. الاقتراح في أصول النحو وجدله. جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق ط١/ ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
٢٠. أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب (٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل – بيروت: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٢١. أمالي ابن الشجري. ابن الشجري: أبو السعادات، (٥٤٢هـ) تحقيق: د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.الأنباري أبو البركات(٥٧٧هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط/١. ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
٢٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : (٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين ، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م .
٢٤. إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك جمال الدين (٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية ، ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

٢٥. الإيضاح فى شرح المفصل . لابن الحاجب . تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى . وزارة الأوقاف – بغداد. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ٠

٢٦. الإيضاح العضدي. لأبى على الفارسى . تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود. دار العلوم ببيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢٧. البحر المحيط في التفسير. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ). تحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.

٢٨. البرهان فى علوم القرآن . للزركشى (٧٩٤هـ). تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث العربى – مصر.

٢٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت : ٦٨٨هـ)تحقيق : عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م .

٣٠. بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية – بيروت ٠

٣١. البلاغة العربية: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (١٤٢٥هـ): دار القلم، دمشق. ط١/هـ – ١٩٩٦ م.

٣٢. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: الأنباري (٥٧٧هـ)تحقيق: د/رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي–ط٢/، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.

٣٣. البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات بن الأنباري .الهيئة المصرية العامة للكتاب . تحقيق الأستاذ/ طه عبد الحميد طه. ومراجعة الأستاذ/ مصطفي السقا. الطبعة الثانية . ٢٠٠٦م.

٣٤. تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي: أبو الفيض (١٢٠٥هـ) مجموعة من المحققين، دار الهداية .

٣٥. التبصرة والتذكرة . للصيمرى . تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين. دار الفكر – دمشق.الطبعة الأولي. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .

٣٦. التبيان في إعراب القرآن . العكبري : أبو البقاء، (٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

٣٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري : تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١/ ٢٠٠٠م.

٣٨. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) . تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٩. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم : عبد الرزاق بن فراج الصاعدي.عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملطة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٠. التذكرة فى القراءات. لابن غلبون . تحقيق الدكتور سعيد صالح زعيمة. دار ابن خلدون. الطبعة الأولي. ٢٠٠٠م .

٤١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان. تحقيق د/حسن هنداوى . دار القلم – دمشق . الطبعة الأولي. من الجزء الأول حتى الخامس١٤١٨-١٤٢١.١٩٩٨-٢٠٠٠،والباقي دار كنوز أشبيليا- الرياض. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٤٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك . تحقيق د/ محمد كامل بركات. دار الكتاب العربى – مصر . الطبعة الأولي . ١٣٨٧هـ = ١٩٦٨م.

٤٣. التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري،(٩٠٥هـ). دار الكتب العلمية -بيروت-. ط/١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٤. التعليقة (شرح المقرب لابن عصفور) . لابن النحاس الحلبي. تحقيق د/خيري عبد الراضي عبد اللطيف . مكتبة الزمان بالمدينة المنورة . الطبعة الأولي . ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٤٥. التعليقة على كتاب سيبويه . لأبى على الفارسى. تحقيق د/عوض بن حمد القوزى. مطبعة الأمانة – مصر . الطبعة الأولي. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدمامينى : بدر الدين (٨٢٧هـ) . تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٧. تفسير أسماء الله الحسنى : أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ) المحقق: أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار الثقافة العربية.بلا تاريخ.

٤٨. التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض. الطبعة الأولي ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٩. التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (٥١٠ هـ)تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ – ٢) مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى . الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

٥٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق د/ علي محمد فاخر، والدكتور/ جابر البراجة، وآخرين. دار السلام بالقاهرة. ط/١ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٥١. تهذيب اللغة.الأزهري: أبو منصور (٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت .ط/١، ٢٠٠١م.

٥٢. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز. دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام . الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٥٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي : بدر الدين (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٥٤. التوطئة لأبى على الشلوبين . تحقيق الأستاذ يوسف أحمد المطوع. دار التراث العربى – القاهرة ٠

٥٥. ثمار الصناعة . للدينوري. تحقيق الدكتور/ محمد بن خالد القاضل. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود. الطبعة الأولي ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٥٦. الجمل . للزجاجى. تحقيق الدكتور على توفيق حمد . مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م ٠

٥٧. الجمل في النحو . الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٥٨. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)المحقق: رمزي منير بعلبكي: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٥٩. الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي . تحقيق : د فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٦٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . الخضري : محمد الدمياطي (١٢٨٧هـ) ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر العربي١٤١٥هـ١٩٩٥ .

٦١. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ) دار صادر – بيروت.

٦٢. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. الصبان (١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت ط/١ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٦٣. الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه . تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم . دار الشروق – بيروت . ١٩٧١م.

٦٤. الحجة للقراء السبعة . الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،(ت٣٧٧ هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٦٥. أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو . للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام – مصر. الطبعة الأولي. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

٦٦. الخصائص.ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب .الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.

٦٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق /عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي، القاهرة،ط/٤. ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٦٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.السمين الحلبي (٧٥٦هـ) .تحقيق د/ أحمد محمد الخراط .الناشر: دار القلم، دمشق.

٦٩. ديوان أبى الأسود الدؤلى . جمع وتحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد. ١٣٨٤هـ =١٩٦٤م ٠

٧٠. ديوان الأسود بن يعفر –صنعة نوري حمودي القيسي. بغداد ١٣٨٨هـ.

٧١. ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط/٥. ١٩٩٠م.

٧٢. ديوان ذي الرّمّة، تحقيق الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١/ ١٩٨٢م.

٧٣. ديوان ابن الرومي، تحقيق د. حسين نصار. دار صادر.

٧٤. ديوان الشّمّاخ، تحقيق صلاح الدّين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

٧٥. ديوان العباس بن مرداس. جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى. وزارة الثقافة والإعلام – بغداد. الطبعة الأولي. ١٩٧٢م ٠

٧٦. ديوان العجاج . تحقيق الأستاذ سعدى صنادى . دار صادر – بيروت . الطبعة الأولي. ١٩٩٧م ٠

٧٧. ديوان لبيد بن ربيعة . دار صادر – بيروت.
٧٨. ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق د / عبد الستار أحمد فراج. دار مصر للطباعة القاهرة ١٩٦٢ م.
٧٩. ديوان أبي نواس، دار صادر بيروت.
٨٠. الرد على النحاة. لابن مضاء. تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا . دار الاعتصام مصر– ط ١/ ١٣٩٩–١٩٧٩.
٨١. رسالة في أصول الفقه : أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن بن علي ابن شهاب العكبريّ الحنبلي (٤٢٨هـ) تحقيق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر : المكتبة المكية –مكة المكرمة ط١/١٤١٣هـ–١٩٩٢م.
٨٢. رسالة الملائكة. للمعري(٤٤٩هـ)–تحقيق: عبد العزيز الميمني: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان .ط/١– ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
٨٣. رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق الدكتور أحمد الخراط. دار القلم – دمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
٨٤. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ): مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
٨٥. سر صناعة الإعراب . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م .
٨٦. سفر السعادة وسفير الإفادة . للسخاوى . تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالى . مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
٨٧. سنن ابن ماجة.(٢٧٣هـ)تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٨٨. سيبويه إمام النحاة. للأستاذ / علي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة. الطبعة الثانية. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٨٩. شرح أبيات سيبويه . ابن السيرافي(٣٨٥هـ) تحقيق : محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م .

٩٠. شرح أبيات سيبويه . النحاس : أبو جعفر (٣٣٨هـ) تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط١ ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

٩١. شرح أبيات مغنى اللبيب. للبغدادى . تحقيق الأستاذ عبد العزيز رباح، والأستاذ أحمد يوسف دقاق. مكتبة دار البيان – دمشق . الطبعة الأولي. ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م

٩٢. شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى . تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة – القاهرة .

٩٣. شرح ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني: أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٩٤. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل – بيروت. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٩٥. شرح التسهيل . ابن مالك . تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، طبعة دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .

٩٦. شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ)المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي: مكتبة الرشد.ط/١ ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

٩٧. شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز (٦٨١ هـ)، تحقيق.د/هادي نهر : دار الفكر– الأردن . الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

٩٨. شرح جمل الزجاجي . لابن خروف أبي الحسن الإشبيلي(ت٦٠٩هـ) – تحقيق د / سلوى محمد عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الأولى – ١٤١٨هـ .

٩٩. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م .

١٠٠. شرح ديوان الحماسة . للتبريزي . دار القلم . بيروت.

١٠١. شرح ديوان الحماسة . للمرزوقى – تحقيق / أحمد أمين وعبد السلام هارون.لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة. ط/٢. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

١٠٢. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى –صنعة أبي العباس ثعلب. الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٣٦٣هـ –القاهرة.

١٠٣. شرح شافية ابن الحاجب .الرضي. نجم الدين (٦٨٦هـ)تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .

١٠٤. شرح شافية ابن الحاجب.ركن الدين الأستراباذي، (٧١٥هـ) تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود.مكتبة الثقافة الدينية.ط١ ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.

١٠٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام (٧٦١هـ). تحقيق: عبد الغني الدقر. نشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

١٠٦. شرح شواهد المغنى . للسيوطى. تعليق الأستاذ أحمد ظافر كوجان. دار الحياة – بيروت.

١٠٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.ابن عقيل(٧٦٩هـ).تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة ، ط٢٠. ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٠٨. شرح القصائد السبع الطوال . لأبى بكر بن الأنبارى. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر . ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م .
١٠٩. شرح كافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط ٢ ١٩٩٦م.
١١٠. شرح الكافية الشافية. ابن مالك: تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. نشر: جامعة أم القرى .مكة المكرمة – الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١١١. شرح كتاب سيبويه . السيرافي : أبو سعيد، (٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على،دار الكتب العلمية بيروت ط١/٢٠٠٨.
١١٢. شرح اللمع. لابن برهان. تحقيق الدكتور فائز فارس. الكويت. الطبعة الأولي. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
١١٣. شرح اللمع لأبي الحسن الباقولي. تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن محمد أبو عبادة. نشر عمادة البحث العلمي السعودية. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
١١٤. شرح المفصل. لابن يعيش (٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط/١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
١١٥. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين. تحقيق الدكتور تركى بن سهو العتيبى. مؤسسة الرسالة – بيروت . ط٢. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١١٦. شرح المقدمة المحسبة . لابن بابشاذ . تحقيق الدكتور / خالد عبد الكريم الكويت. الطبعة الأولي . ١٩٧٦م.
١١٧. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ.
١١٨. شرح الوافية نظم الكافية.لابن الحاجب. تحقيق الدكتور موسى بناى علوان. مطبعة الآداب – النجف. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
١١٩. شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الحاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ.
١٢٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل. للسلسيلي. تحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية – مكة. الطبعة الأولي١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٢١. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية).الجوهري(٣٩٣هـ)تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين – بيروت ط٤/ ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.
١٢٢. صحيح البخاري(الجامع المسند الصحيح). البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. تحقيق: محمد زهير بن ناصر.دار طوق النجاة. ط/١ ١٤٢٢هـ.
١٢٣. صحيح مسلم . بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي . بيروت.
١٢٤. علل النحو. ابن الوراق: أبو الحسن، (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش– مكتبة الرشد– الرياض ، ط١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
١٢٥. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.من دون تاريخ.

١٢٦. الفصول المفيدة في الواو المزيدة. العلائي صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (٧٦١هـ)تحقيق .حسن موسى الشاعر. دار البشير – عمان.ط١/١١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
١٢٧. الفصول الخمسون لابن معطٍ. تحقيق الدكتور محمود الطناحى. مطبعة عيسى الحلبى– القاهرة.
١٢٨. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح . لابن أبي الربيع . تحقيق د / فيصل الحفيان.مكتبة الرشد بالرياض . ط/١. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
١٢٩. الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد(ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ – ١٩٩٧م.
١٣٠. كتاب السبعة في القراءات. أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف – مصر الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٣١. الكتاب. سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/٣. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
١٣٢. كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب) . الفارسي (٣٧٧ هـ) تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي. ط ١٤٠٨/١– هـ١٩٨٨م.
١٣٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
١٣٤. اللامات . للزجاجى. تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار الفكر – دمشق. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
١٣٥. اللباب فى علل البناء والإعراب . للعكبرى. تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين.مكتبة العبيكان الطبعة الأولي. ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠.

١٣٦. لسان العرب . لابن منظورالأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط/٣ – ١٤١٤ هـ.
١٣٧. اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان ،بشرح ابن هشام تحقيق الدكتور صلاح راوى . دار مرجان – القاهرة . الطبعة الثانية. بلا تاريخ.
١٣٨. اللمحة في شرح الملحة . ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين (٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية ط١/ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
١٣٩. اللمع في العربية . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس نشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
١٤٠. ما ينصرف ومالا ينصرف. للزجاج ، تحقيق د/ هدى قراعة . مكتبة الخانجي والطبعة الثانية ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
١٤١. المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية(٥٤٢هـ) تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية – بيروت . ط١/ – ١٤٢٢هـ.
١٤٢. المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.ط١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
١٤٣. مختصر التحرير شرح الكوكب المنير : ابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ) تحقيق/ محمد الزحيلي. مكتبة العبيكان .ط٢/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١٤٤. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره براجستراسر، مكتبة المتنبى القاهرة.
١٤٥. المدارس النحوية . للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الثالثة . من دون تاريخ.

١٤٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. للدكتور / مهدي المخزومي . مطبعة الحلبي بالقاهرة.ط٢. ١٣٨٨هـ = ١٠٥٨م.
١٤٧. المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق الأستاذ على حيدر. دمشق. ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م ٠
١٤٨. المسائل الحلبيات. الفارسى. أبو علي (٣٧٧هـ)تحقيق د/حسن هنداوى. دار القلم – دمشق. دار المنارة – الأردن. ط١/ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠
١٤٩. المسائل العسكرية. لأبى على الفارسى. تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد. مطبعة المدنى . ط١/ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م ٠
١٥٠. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . الفارسي : تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م .
١٥١. المسائل المنثورة . لأبى على . بتحقيق الأستاذ مصطفى الحدرى. مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق. ١٩٨٦م .
١٥٢. المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م .
١٥٣. مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق : حاتم الصالح الضامن، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ط١، ١٩٧٥م .
١٥٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد بن علي الفيومي(٧٧٠هـ) المكتبة العلمية – بيروت.
١٥٥. معاني الحروف، الرماني، ت/ د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر.
١٥٦. معانى القراءات. للأزهري . تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدى. دار الكتب العلمية – بيروت . ط١/ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ٠

١٥٧. معانى القرآن . الأخفش ، تحقيق د/ هدى قراعة. مكتبة الخانجى. الطبعة الأولي. ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
١٥٨. معاني القرآن. الفراء (٢٠٧هـ) الجزء الأول تحقيق /أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثاني تحقيق /محمد على النجار، والثالث تحقيق/ عبد الفتاح شلبى،مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – ط ٣/ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
١٥٩. معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/١. ١٤٠١هـ –١٩٨٨م .
١٦٠. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنَّى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون تاريخ .
١٦١. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس ، أبو الحسين (٣٩٥هـ) تحقيق/ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر .١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٦٢. معاني النحو. د. فاضل صالح السامرائي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. ط١/ ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
١٦٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام(٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦/ ١٩٨٥.
١٦٤. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري . تحقيق: د. علي بو ملحم . مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى. دون تاريخ.
١٦٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ) تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، أم القرى. ط ١/١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
١٦٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العينى. بهامش خزانة الأدب للبغدادى. دار صادر – بيروت.

١٦٧. المقتصد في شرح الإيضاح . الجرجاني : عبد القاهر(ت ٤٧٤هـ) تحقيق : كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
١٦٨. المقتضب . المبرد : أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت : ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.
١٦٩. المقدمة الجزولية فى النحو. للجزولى. تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد. مطبعة أم القرى – مصر. الطبعة الأولي . ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ٠
١٧٠. المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ) – تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة . ط/١. ١٣٩١-١٩٧١.
١٧١. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، ، الناشر: مكتبة لبنان ،ط١/ ١٩٩٦.
١٧٢. منازل الحروف للرماني. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي. دار الفكر ـ عَمان.
١٧٣. من أصول الفقه على منهج أهل الحديث: زكريا بن غلام قادر الباكستاني
١٧٤. الناشر: دار الخراز: الطبعة الاولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٧٥. من تاريخ النحو العربي . سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٤١٧هـ) الناشر: مكتبة الفلاح.
١٧٦. المنصف شرح كتاب التصريف للمازني.ابن جني (٣٩٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م
١٧٧. منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك . أبو حيان (٧٤٥هـ). تحقيق د/ عبد العزيز فاخر وآخرين. مطبعة التراث . بلا تاريخ.

١٧٨. الموفي في النحو الكوفي . للسيد صدر الدين الكنفراوي. علّق عليه الأستاذ / محمد بهجة العطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
١٧٩. نتائج الفكر فى النحو .السهيلى(٥٨١هـ). تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ٠
١٨٠. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي(١٣٥٧) . دار المعارف. الطبعة الثانية.
١٨١. النشر في القراءات العشر. ابن الجزري(٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.
١٨٢. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. حسن خميس سعيد الملخ. دار الشروق ٢٠٠٠م.
١٨٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه . الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ)، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١/ ١٩٨٧م .
١٨٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيا- الرسائل العلمية والدوريات.

١٨٥. أصول النحو. رسالة ماجستير. مناهج جامعة المدينة العالمية. نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.

١٨٦. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر. الرعيني أحمد بن يوسف ، أبو جعفر الأندلسي (٧٧٩هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري . رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

١٨٧. شرح كافية ابن الحاجب .ابن فلاح : ابن فلاح : تقي الدين، أبو الخير، منصور اليمني(٦٨٠هـ) تحقيق د محمد الطيب الإبراهيم، رسالة دكتوراه –كلية اللغة العربية القاهرة . جامعة الأزهر.

١٨٨. شرح كتاب سيبويه للرماني .رسالة دكتوراه . تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبة جامعة أم القرى، ١٤١٤-١٤١٥هـ.

١٨٩. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود: بحث منشور. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: الثالثة والثلاثون،العدالحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٩٠. ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره .رسالة دكتوراه. إعداد: وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني . جامعة أم القرى ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

١٩١. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم .رسالة ما جستير. محمد عبد القادر هنادي. أم القرى.١٤٠٢-١٩٨٢.